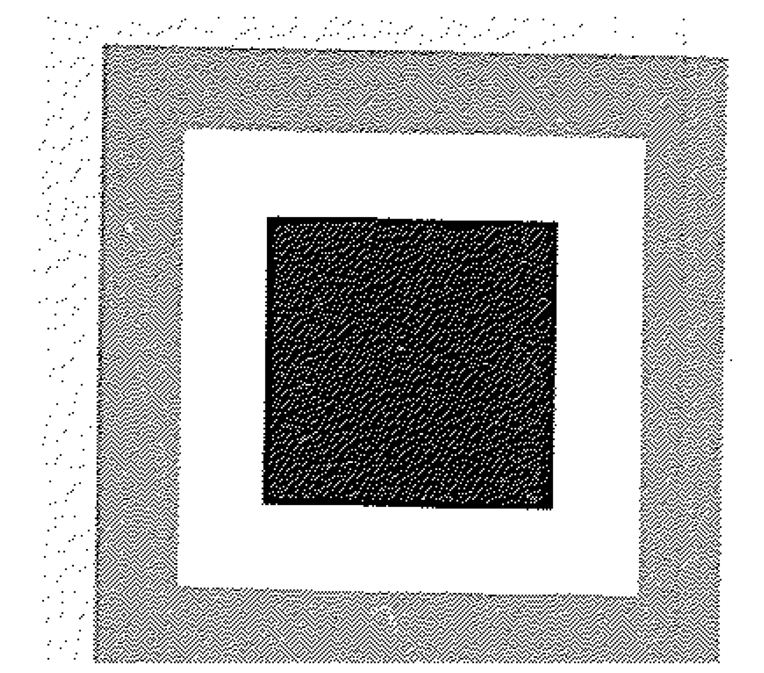
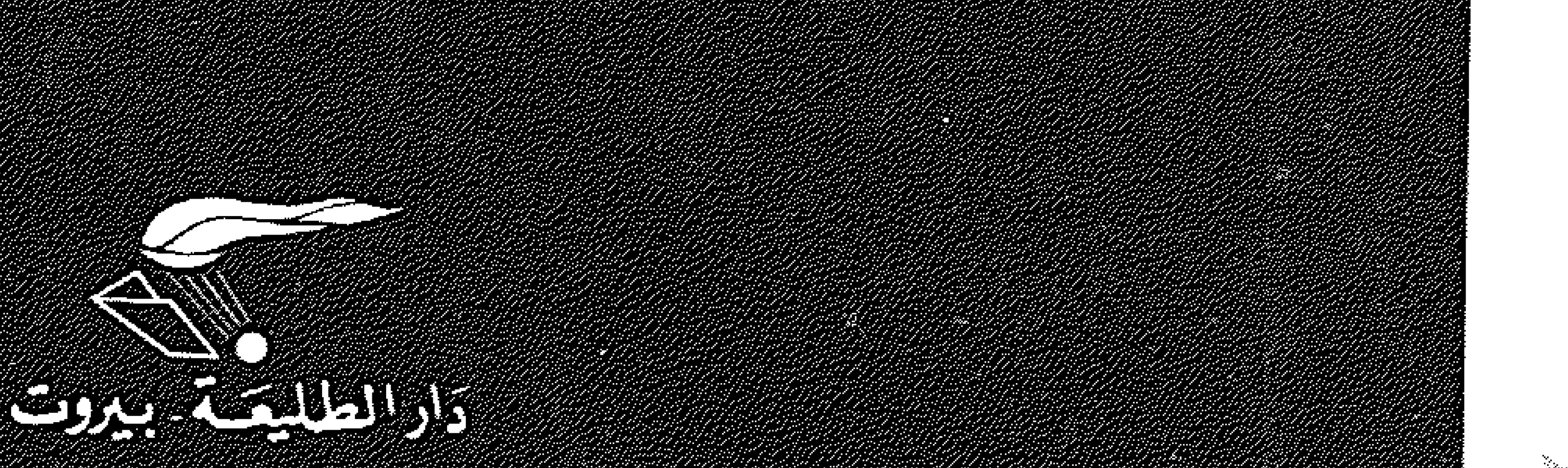


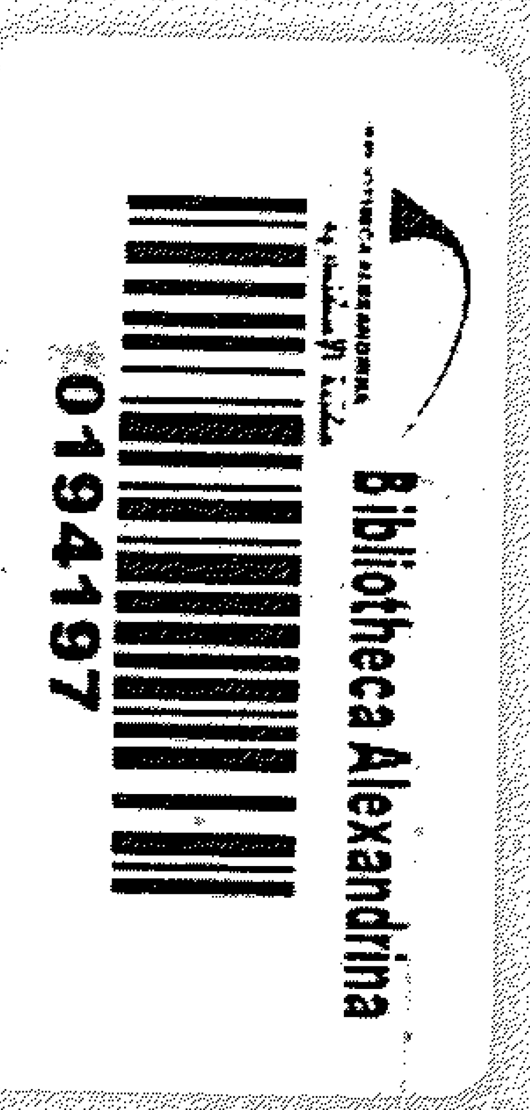
د. عبدالله عبدالدائم

دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة

الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الثقافات وتفاعلها



دار الطليعة - بيروت



دور التربية والثقافة
في بناء حضارة إنسانية جديدة

الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الثقافات وتفاعلها

لدار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت ـ لبنان
ص . ب ١١١٨١٣
تلفون ٣١٤٦٥٩
فاكس ٣٠٩٤٧٠-١-٩٦١

الطبعة الأولى
أيار (مايو) ١٩٩٨

د. عبدالله عبدالدائم

دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة

الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الثقافات وتفاعلها

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

تصدير

لم يعرف العالم منذ قرون مثل هذا الفراغ الإيديولوجي والإنساني الذي يطوقه اليوم، والذي ينذر بكوارث متعاظمة، بل قد يقود إلى ما يشبه الانتحار الذاتي.

لقد بنى الغرب نفسه خلال ما يقرب من نصف قرن، متكئاً على «كبش فداء» اصطنعه، هو الخوف من الشيوعية. وبدلاً من أن يؤدي انتصاره على هذا الخصم إلى تثبيت أركانه وزيادة استقراره وطمأنينته، إذا به على العكس من ذلك يهدّم توازنه ويفضح طبيعته. وبهذا المعنى نستطيع أن نقول إن موت الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي هو في الوقت نفسه موت للاتجاهات والفلسفات والإيديولوجيات التي تبحث عن «النظام»، والتي تطمح إلى أن تبني العالم على قواعد وأسس مقبولة في المنطق والواقع. بل لا نغلو إذا قلنا إن موت تلك الاشتراكية يوجه سهماً قاتلاً إلى «الأمل» في بناء «نظام اجتماعي» أو «مشروع مجتمعي» وإلى الصبوة نحو حياة إنسانية مشتركة، داخل كل مجتمع وفيما بين المجتمعات المختلفة.

وهكذا فقدت الإيديولوجية الليبرالية السائدة في الغرب خير دعامة لها حين فقدت عدوها التقليدي، وانتقلت إلى مرحلة «فقدان الوزن»، مرحلة القلق والبحران وعدم التعيّن. ولم يعد أي إنسان اليوم يجرؤ على الإرهاص والتبشير بولادة مجتمع تقاني عقلاني، يستطيع العقل الإنساني أن ينظم عقده، وأن يوجهه شطر حاجات الإنسان الحقة من خلال قيم إنسانية تليدة أو محدثة. ولم يعد في وسع أي «منظر» أن يؤكد إمكان بناء تاريخ جديد للإنسانية، متسق وعقلاني وشامل وإنساني.

هذا العالم التائه في مهب الرياح، هو الذي تحاول الفصول التالية أن تحدّثنا عن أبرز سماته ومعالمه، وعن سبل الخروج من «متاهته». وسنرى أننا في هذه الفصول نكشف عن وعود هذا العالم وحدوده في آن، ونبيّن أن توجيهه توجيهاً يصحح مساره، أمرٌ ممكن وغير ممكن معاً، وأن المصير وقف على مدى إدراكنا لسمات هذا العالم

ومخاطره وعلى مدى عملنا للكشف عن احتمالات المستقبل وعلى مدى عزمنا على العمل من أجل اختيار أفضلها. ومنطلقنا في هذا أننا إن كنا لا نستطيع أن نستخرج من هذا النظام العالمي، ومن أي نظام سواه، «أفضل العوالم»، فإن في وسعنا أن نجعل منه، بالوعي والجهد الموصول، «عالماً أفضل».

ومن أجل جلاء معالم عالمنا الذي ما يزال في مرحلة انتقال، من قديم لما يُزلْ بعد إلى جديد ما يزال في المخاض، حاولنا في الفصول التالية أن نجلو أمهات المشكلات (الإنسانية بوجه خاص) التي يعاني منها هذا العالم. ثم بيّنا أهم معالم العالم الذي نرجوه وملامحه الإنسانية، وكشفنا بعد ذلك عن الوسائل والأساليب التي يمكن أن تسعفنا في بناء هذا العالم المنشود.

وفي معرض البحث عن مشكلات عالمنا وسوءاته ـ التي تكاد تكوّن الوجه الآخر القبيح لفضائله وخيراته ـ أشرنا بوجه خاص إلى رأس الداء، نعني النظام الاقتصادي ـ بل المالي ـ الحر السائب، وما يملكه من قوة الاختراق والسيطرة، بفضل التقنيات الإعلامية والمعلوماتية الجديدة بوجه خاص. كما أشرنا إلى ما تؤدي إليه هذه «الليبرالية» الاقتصادية الجامحة من «عولمة» ليست إلا صورة زائفة عن «النزعة العالمية» الحقيقية التي نؤمن بها جميعاً والتي تقوم على الحوار والتفاعل بين البلدان المختلفة، والتي تستخرج من الثقافات الإنسانية المتعددة فضائلها، بدلاً من أن تعمل على إتتكالها ومحوها كما تفعل «العولمة» الزائفة التي توجهها القدرة المالية وحدها. تلك «العولمة» التي تقسم العالم فريقين: فريق الأغنياء (ومن أجلهم تجري اللعبة كلها)، وفريق الفقراء وهم الكثرة الكاثرة التي تتجاوز ٨٠٪ من سكان المعمورة (وهم خارج اللعبة، بل هم مجرد ضحايا لها)، والتي تؤدي إلى اصطراع الأفراد والدول من أجل الكسب والربح بدلاً من أن تؤدي إلى اتساق العالم وانسجامه، كما تدّعي وكما يوهم لفظها.

أما فيما يتصل بالبحث عن مستقبل العالم والغايات التي ينبغي أن توجه مسيرته، فقد تريثنا بوجه خاص عند أهمية بناء قيم إنسانية مشتركة تسقي بذورها من قيم الثقافات الإنسانية الكبرى، وعلى رأسها الثقافة العربية الإسلامية، وتنطلق من «شرعة حقوق الإنسان» وما تفرع عنها، وتحاول التأليف والتنسيق بين المبادىء الأساسية الكبرى التي تتضمنها هذه الشرعة، ونعني بها: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ـ ومبدأ السيادة ـ ومبدأ العدالة ـ ومبدأ المساواة ـ وعدم التمييز بين الأفراد وبين الشعوب ـ ومبدأ نصرة الحق. وذلك بالإضافة إلى التأكيد على مبادىء وقيم تتخذ شأناً خاصاً في عصر العلم والتقانة والمال: كمبدأ الحوار، ومبدأ المسؤولية، ومبدأ التضامن.

ومن أجل بناء القيم الإنسانية المشتركة، ومن أجل وقف التدهور الإنساني للعالم، ومن أجل محاولة بناء عالم إنساني أفضل وألصق بحاجات الإنسان، تريثنا في معظم فصول هذا الكتاب عند دور التربية التي لا يمكن أن يُبنى أي بناء إنساني بدونها، والتي تستطيع وحدها أن تفجر لدى الإنسان في كل مكان الوعي والإرادة، وعي الواقع ووعي الواجب وإرادة جرّ الواقع نحو الواجب، بل التي تستطيع وحدها أن تفجّر ما في العقل الإنساني من قدرات هائلة على التغيير (ما تزال مطموسة)، والتي تقوى على أن تجعل الإنسان «يفكر تفكيراً مغايراً لفكره»، ويغالب بالتالي الصخور الصلدة التي يواجهها في سعيه إلى تغيير معالم عالم قلق وشرير، غير أنه قادر ومتشبث وعنيد في دفاعه عن كيانه المادي وعن عبادته للعجل الذهبي ولصوقه بحمأة الأرض، دون أن يأبه لأي مثل أعلى.

ومن هنا وقفنا مطولاً عند مقومات التربية المرجوة، وعند ما ينبغي أن يتوافر فيها من غايات محدثة، ومن أساليب فعّالة ناجعة، ومن تجديد شامل وجذري في البنى والمناهج والطرائق التربوية، ومن مرونة تستجيب لمسيرة العصر المغذّة في سيرها.

وقد كان من الطبيعي أن نتريث بوجه أخص عند التربية العربية، وأن نتحدث عن وعودها ومرتجياتها، وعما يتوجب عليها عمله من أجل بناء الإنسان العربي القادر على أن يسهم في بناء المجتمع العالمي المنشود، عن طريق التأليف العضوي الوثيق بينها وبين قيم الثقافة العربية الإسلامية من جانب، وبينها وبين القيم الثقافية العالمية المرجوة من جانب آخر.

وليس هدفنا في هذه المقدمة أن نوجز ما تحتويه فصول هذا الكتاب. وجلّ ما أردناه هو أن نطرح المشكلة، مشكلة عصرنا، وأن نشير إلى ما يواجه الإنسان فيه من ضياع وقلق، نتيجة لعوامل كثيرة، على رأسها سيطرة إمبراطورية الدول الرأسمالية الكبرى، وسيطرة أقواها، نعني الولايات المتحدة، تلك السيطرة التي تستمد نسغها وحياتها من الليبرالية الاقتصادية «الوحشية» كما سبق أن قلنا، ومن سيطرة «عالم المال» حتى على عالم الاقتصاد والمبادلات التجارية، والتي تحمل معها منازع الهيمنة والتسلط والامبريالية التي تتنافى تنافياً مطلقاً وجوهرياً مع ادعاء الديمقراطية، والتي تجعل العالم نهباً لسلطة العملات والمصارف والمقايضات المالية والمضاربات والوساطات، مولّدة بذلك، على عكس ما تدعي في دفاعها عن هذا الطراز من العولمة، عالماً تتصارع فيه القوى الكبرى، وتصرع فيه القوى الكبرى المجتمعات الضعيفة، وتسرح فيه «الشركات المتعددة الجنسية» التي تكاد تقضي على سلطان «الدولة» وتحجمها وتبطل دورها

الأساسي، دور الحامية والمنافحة عن الانسجام والاتساق الاجتماعي، وعن العدل وتكافؤ الفرص بالتالي. هذا فضلاً عما تؤدي إليه من تخريب للبيئة وتهديد للحياة على وجه الأرض، بل من تهديد للكرة الأرضية نفسها (بسبب سخونة الأرض بوجه خاص من جراء تكاثر الغازات المحيطة بها)، وفضلاً عما تؤدي إليه كذلك، لدى البلدان المتقدمة بوجه خاص، من شيوع الأنانية والفردية وعبادة اللذة، ومن انطواء وعزلة وأمراض نفسية، ومن غياب روح التضامن والتعاون داخل المجتمعات، ومن انتشار نزعات العدوان والإجرام والتخريب وكل ما يولّد ما يدعوه بعضهم باسم «البربرية الجديدة».

على أن هدفنا الأساسي لم يكن مجرد تعرية هذا النظام العالمي السائد، بل البحث عن وسائل تغييره تغييراً يجعله في خدمة حاجات الإنسان وقيمه الحقة، انطلاقاً من إيماننا بأن «اللعبة لم تنته»، وأن عقل الإنسان قادر دوماً على تجاوز ذاته وعلى توليد الممكن حتى فيما يبدو مستحيلاً، مؤكدين بالتالي على دور التربية بوجه خاص والثقافة بوجه عام في هذا كله.

ولئن كانت فصول هذا الكتاب قد كُتبت في أوقات مختلفة، بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٧، فإن ثمة لحمة تجمعها وتؤلِّف بينها، هي ما أشرنا إليه من توفرها على تحليل الواقع العالمي وتحديد مرتجياته واحتمالاته وبناء مستقبله. وهي تفعل ذلك من زوايا متعددة تلتقي جميعها حول خطوط رائدة وفكر موحّد، يسلط كل منها الضوء على بعض زواياه.

وقد يكون من حقنا أن نقول إن فصول هذا الكتاب تضم أحفل ما ضمّه الفكر العالمي والعربي من بحوث حول عالمنا ومستقبله منذ سقوط الاتحاد السوفياتي حتى اليوم، وإنها في هذا المجال سجلّ مكثف لتجربة الإنسان خلال العقد الحالي، ورؤية واضحة ـ من قلب الضباب الكثيف ـ لما يتوجب القيام به من أجل صلاح هذه التجربة وبنائها بناء جديراً بالإنسان ورسالته.

دمشق في ١٠/٢/١٩٩٨

عبد الله عبد الدائم

الفصل الأول

المستقبل بين «العالميّة» اللاّإنسانية والقوميّة الإنسانيّة*

مدخل

لا مراء في أنّ رسالة الإنسان على وجه البسيطة ترتد في خاتمة المطاف إلى أن يرقى بإنسانيّته ويمعن في ممارستها والاحتكام لها في شتّى شؤون حياته. ومن بدهي الأمر أن نقول إنّ هدف الإنسان منذ أن وجد، أن يولّد مجتمعاً معياره تحقيق حظّ أوفر فأوفر من العلاقات الإنسانيّة الحقّة بين أفراده. من أجل ذلك جاء الأنبياء والمصلحون والدّعاة للعقائد الاجتماعيّة المختلفة، ولتحقيقه تنافست الأنظار والأفكار والمذاهب.

واليوم، بعد قرون طويلة من التّطويح بالإنسان باسم الإنسان، وبعد ثورات اجتماعيّة كان الإنسان دوماً وقودها، سواء كانت سامية الأهداف أو خسيستها، وبعد أن أزرت النّظم الاجتماعيّة العالميّة المختلفة بالقيم الإنسانيّة زاعمة حمايتها ورعايتها، هل بلغ العالم نهاية تخبّطه وخاتمة كذبه القاتل على نفسه وعلى الإنسانيّة، منطلقاً نحو عهد إنساني جديد حقّاً؟ وهل ثمّة دلائل تشير إلى بوادر مثل هذا الانقطاع عن تجربة ماضية كان بعض روّادها يبرّرون طابعها اللاّإنساني بمخاطر «الشّيطان الأكبر»، نعني الاتّحاد السّوفياتي؟ وهل يصحّ اليوم أن نقول تلك القولة الشّهيرة الّتي نطق بها الكاتب الأميركي (ذو الأصل الياباني) فوكوياما **Fukuyama** حين اعتبر سقوط الاتّحاد السّوفياتي «نهاية التّاريخ» وكتب في ذلك مقالاً أتبعه بكتاب يحمل هذا العنوان؟ هل صحيح ظنّه بأنّ العهد القديم قد زال بعد انتصار الدّيمقراطيّة وأنّ المجتمع الإنساني المنشود قد تحقّق، ولم تبق أمام العهد الجديد سوى معالجة بعض المشكلات الاقتصاديّة وتجويد المنتجات التقانية؟

(*) كلمة لمناسبة الفوز بجائزة سلطان بن علي العويس الثقافية. كُتبت في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٤.

والحديث عن معالم عالم اليوم وعمّا سمّي بالنّظام العالمي الجديد غدا مكروراً، لا حاجة إلى العودة إليه. وإذا كان لابدّ أن نصفه عابرين ببعض الأوصاف البارزة، أمكننا أن نقول عنه إنّه نظام «العالم الجديد» (نعني الولايات المتّحدة)، وإنّ طابعه القلق والبحران وعدم الوضوح، وإنّ السّلطان فيه لقوتين تكتسحانه يوماً بعد يوم: قوّة التقانة المتقدّمة دوماً وأبداً في شتّى المجالات ولاسيّما في المجال العسكري، وقوّة المال الذي تمتلكه حفنة محدودة من المتموّلين وتسيطر عليه الشركات المتعدّدة الجنسيّة، والذي تغذّيه ثورة الاتّصال والمعلومات وتضاعف آثاره وطاقته.

ووسط هذه السّيطرة لقوة التقانة ولقوّة المال، تتضاءل معظم القيم الإنسانيّة وتنكمش، ويصبح المعيار الوحيد المتحكّم في العلاقات بين الأفراد وفي العلاقات بين الدّول معيار الكسب والنّجاح، وتغدو الدّيمقراطيّة شعاراً يزيد أو ينقص أو ينعدم أثره الفعلي بمقدار ما يدرّ من فوائد ومكاسب داخل الدّول وفي العلاقات بين الدّول.

وهكذا تبدأ في الانتشار المقوّمات الأساسية للثقافة الأميركيّة، وللفلسفة الأميركيّة، ويشتدّ عود «البراغماتيّة» التي نادى بها الفيلسوف الأميركي وليم جيمس James منذ أوائل هذا القرن، والتي عبّر بها عن النّظرة الأميركيّة إلى الكون والأشياء. ففي هذه الفلسفة معيار الحقيقة نجاحها ونجاعتها، والفكرة الصّحيحة هي التي «تحقّق الرّبح والكسب»، بل إنّ فكرة الإله عنده فكرة تستمدّ قيمتها من مدى نجاعتها وتأثيرها!

«العالمية والإنسانية»:

ويعنينا أكثر من هذا في حديثنا عن عالم اليوم، أن نتريّث عند فكرة هامّة، نعني بها ما يبدو من مناداة بالنّزعة العالميّة في شتّى الميادين، ولاسيّما في ميدان الاقتصاد، مناداةً تختلط بالنّزعة الإنسانيّة وتلبس لبوسها.

فلقد حوّلت الثّورة في وسائل الاتّصال الحديثة العالم كلّه إلى قرية صغيرة، وأزالت الأبعاد والمسافات، وغزت العقول والنّفوس أنّى كانت، وربطت بين أجزاء العالم في شتّى الميادين، ولاسيّما في ميدان المال وميدان الإعلام. وقد حلّ محلّ تدفّق الأوراق النّقديّة تعامل إلكتروني (أو رموز وإشارات على حدّ تعبير توفلر Toffler) يتمّ خلال ساعات النّهار واللّيل كلّها وتلتقطه بعض عواصم المال حين تنام أخرى. ويربو ما يتدفق من تبادل العملة يومياً على ٣ تريليون دولار.

وهكذا تسود قولاً وعملاً الدّعوة إلى «تدويل الاقتصاد» وإلى عالميّة التّجارة وإلى حرية السّوق. وليس اتّفاق الغات Gatt (اتّفاق التّعاون التّجاري والجمركي) عنّا ببعيد.

وهذه الدّعوة لا يعنيها من التّدويل والعالميّة إلاّ الجانب المالي، **وكثيراً ما تعني الدّيمقراطيّة عندها «حرية السّوق»** وفتح أبواب البلدان بعضها على بعض، ليفيد من ذلك الأقوى والأغنى والأقدر، ولتكون الضّحيّة الدّول النّامية بوجه خاصّ (التي لا تقوى على منافسة القوى الاقتصاديّة الكبرى) وحتى بعض البلدان المتقدّمة. وهكذا يلفظ عالم اليوم أكثر فأكثر المعنى الإنساني للنّزعة «العالميّة» وتحرَّف هذه الكلمة عن مواضعها لتصبح النّقيض الجديد والعدوّ الجديد للإنسانيّة، بل لتُتّخذ مطية لمن يملك، يسيطر بها على من لا يملك، وسلاحاً ماضياً في يد صاحب البأس يشهره في وجه فاقده.

عالم الغد:

هل من سبيل إذن إلى الخروج من هذا المأزق؟ وهل يعني ما قلناه أنّ الإنسان عاجز عن بناء عالم جديد، جوهره وقلبه حاجات الإنسان وقيمه، ومطمحه أن يحقّق المزيد من إنسانيّة الإنسان، وأن يغلّب الجانب الإنساني فيه على الجانب الحيواني أو الشّيطاني إن صحّ التّعبير؟ وهل سيستمر صراع الإنسان مع الإنسان في العقود المقبلة، أم أنّ آلية النّظام العالمي القائم تبشّر بتجاوز الصّراع والسّير قدماً نحو وئام إنساني حق، ونحو نظام رائده احترام الإنسان، كلّ إنسان، وتحقيق سعادته؟

وبتعبير أوضح، هل ستفرز تجربة العقود القادمة مواقف عالميّة جديدة تجمع بين الدّيمقراطيّة والعدالة وتدرك من خلال المعاناة أنّ كل ادّعاء ديمقراطي عالمي لا تصحبه عدالة ادّعاء كاذب في ديمقراطيّته، وتؤمن من خلال الممارسة والدّربة أنّ الجمع بين العدالة وبين النّجاعة الاقتصاديّة أمرٌ ممكن (كما يبيّن الباحث الأميركي جون راولز Rawls في كتابه الشّهير: **نظريّة العدالة**)؟

لنلتمس أوّلاً الجواب على هذا التّساؤل من خلال التّبصّر في العوامل الأساسيّة التي توجّه الرّكب العالمي وفي احتمالات تطوّرها في العقود المقبلة:

١ ـ بدهي أنّ من أهمّ عوامل الصّراع بين بني الإنسان المسألة السّكانيّة، وما ينجم عنها من ضيق الأرض بأبنائها وعجز مواردها عن الوفاء بحاجاتهم الغذائيّة الأساسيّة.

ولا شكّ أنّ التّزايد السّكاني العالمي تزايد متصاعد، ولاسيّما في البلدان النّامية. وتشير الدّراسات إلى أنّ الأرض ستضمّ ٨,٥ مليار نسمة عام ٢٠٢٥ (وحوالى عشرة ملايين نسمة في منتصف القرن القادم). وهذه الزّيادة الهائلة في عدد سكّان الأرض يتمّ

٩٥٪ منها في البلدان النّامية.

وفي مقابل ذلك لا يوحي التقدّم التّقاني بأنّ أزمة الغذاء، ولاسيّما في البلدان النّامية، سوف تلقى حلاً قريباً وفعّالاً. فالتّقنيّات البيولوجيّة، رغم التّقدّم الذي حققته في ميدان الثّورة الزّراعيّة والإنتاج الزّراعي كمّاً ونوعاً، ولاسيّما في إنتاج الأرز وتوليد ما عرف باسم «معجزة الأرز»، ما تزال لها مشكلاتها وما يزال استخدامها في البلدان النّامية من أجل زيادة الإنتاج الزّراعي وتنويعه يواجه صعوبات عمليّة ومبدئيّة.

ومثل هذا الواقع قد لا يوحي، عند النّظرة العابرة، بالكثير من التّفاؤل، ولا يبشّر بالتّالي بولادة عهد يتوافر فيه الأمن الغذائي لبلدان العالم جميعها، وتزول فيه أكبر بؤرة من بؤر الصّراع، نعني الصّراع على لقمة العيش.

٢ ـ ولكن نظرة أعمق نلقيها على هذه المشكلة تقودنا على العكس إلى نتائج أكثر تفاؤلاً. فنحن نثير موضوع السكّان والغذاء في إطار حديثنا عن النّزعة العالميّة وانطلاقتها الكبيرة (على الرّغم من تشويه معانيها الإنسانيّة الأصيلة). وهذه النّزعة العالميّة تفترض أن ننظر إلى مسألة السكّان والغذاء وحلولها من خلال الأفق العالمي الواسع. وكلّنا يعلم أنّ كثيراً من الدّول المتقدّمة (وعلى رأسها الولايات المتّحدة وفرنسا) تعاني من فرط إنتاج القمح والحبوب، وتصدّر أكثر من نصفه إلى البلدان النّامية، وتضطر إلى تحديد ذلك الإنتاج والتّضييق عليه من أجل الإبقاء على علاقات التّعاون الاقتصادي فيما بينها (على نحو ما حدث في اتفاقية «الغات» الشّهيرة). ومثل هذا يصدق على اللّحوم والدّواجن والسّمك والخُضَر وسائر ميادين الإنتاج الغذائي.

وليس هدفنا أن نخوض طويلاً في مثل هذا التّحليل الاقتصادي لواقع الإنتاج الغذائي في العالم، على أهميّته. جلّ قصدنا أن نبيّن أنّ ما يستخرج من ثروات الأرض الزّراعيّة ومن الثروة الحيوانيّة يكفي سكّان الأرض ويوفّر لكلّ منهم أمنه الغذائي، إذا تمّ حقّاً تبنّي نزعة عالميّة إنسانيّة شاملة وتعاون إنساني حق. لاسيّما أنّ التّقنيّات البيولوجيّة التي تحدّثنا عنها يمكن أن تضاعف الإنتاج الزّراعي والحيواني دون ما حدّ، حين تسخّرها الدّول القادرة على استخدامها وتطويرها لصالح الإنسانيّة كلّها.

٣ ـ وفوق هذا وذاك تشير بعض الدّراسات إلى أنّ النّاتج القومي الإجمالي للمعمورة كلّها سوف يتضاعف خلال خمسة وثلاثين عاماً، وسوف يزداد بمعدّلات تفوق الزّيادة السكّانيّة.

المسألة إذن ليست مسألة وفرة وكثرة، وإنّما هي مسألة توزيع وعدالة في التّوزيع

وتضامن إنساني في سبيل حلّ مشكلات العالم حلاً «عالمياً». المسألة أن تأخذ الدّعوة إلى العالميّة معناها، وأن تعني في خاتمة المطاف أن يتحقّق الشّعار العالمي الإنساني القائل: «كلٌّ مسؤول عن كلّ».

٤ ـ الرّهان الحق إذن هو **الرّهان بين مفهومين للعالميّة**: مفهوم يعني بالعالميّة فتح الحدود الاقتصاديّة بين البلدان المختلفة وسيطرة اقتصاد السّوق، دون أن تكون هنالك حماية للدّول الفقيرة والضّعيفة! ومفهوم يرى أنّ النّزعة العالميّة هدف إنساني ومصير مشترك، وأنّها تعني الاتّجاه نحو بناء عالم إنساني متعاون متكامل.

ولا حاجة إلى القول إنّ المفهوم الأوّل للعالميّة هو السّائد، وأنّه اشتدّ واستشرى بوجه خاصّ بعد زوال الاتّحاد السّوفياتي. ويعجب المرء كيف يبيح المبشّرون الجدد بهذا المفهوم الأناني للعالميّة الأخذ بمثل هذه الدّعوة العالميّة الاقتصاديّة الجشعة المتسلّطة، وقد شنّوا من قبل حرباً لا هوادة فيها على دعوة الاتّحاد السّوفياتي إلى الأمميّة، على الرّغم من أنّ شعارات تلك الدّعوة كانت تنادي بالدّفاع عن حقوق الشّعوب، وبتوفير التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة لشعوب العالم جميعها؟

هنا نسأل: **هل تؤدّي عالميّة الجشع وعبادة المال إلى تحطيم نفسها بنفسها؟** هل يؤدّي التّنافس بين الطّامعين في قيادة هذه الفورة الاقتصاديّة الغازية إلى تفاهم تدريجي حول قيادة العالم واقتسام ثرواته الاقتصاديّة ونهب موارد البلدان النّامية؟ أم أنّ العكس قد يحدث، وأنّ الانفجار واقع لا محالة، وأنّ الخاتمة لن تكون سوى تفرّد الأقوى والأقدر وسيطرته على سواه؟

لقد دلّنا تاريخ الإنسان على أنّ شهوة سلطان المال والقوّة لا حدّ لها وأنّ الأمور لا تنقاد في خاتمة المطاف إلاّ لمن جرّته تلك الشّهوة إلى إلغاء سواه.

ولسنا نودّ أن نستخرج من هذه الحقيقة الأخيرة موقفاً متشائماً. بل نرى على العكس أنّ التّحليل العميق لها قد يقود إلى الكثير من التّفاؤل. ذلك أنّ منطلقنا الأساسي في معالجة مشكلات عصرنا (وسواها) هو الأخذ بالبدهيّة الآتية، وهي أنّنا **لا نستخرج من الأشياء إلاّ ما نضعه فيها**. من خلال هذا المنطلق نعالج مشكلات العصر ونرهص بواقع الغد. ولا يعني هذا أن ننسى أو نتناسى الحقائق الواقعيّة والبنى القائمة العصيّة على إرادتنا أحياناً. غير أنّنا نؤمن بأنّ ما هو واقع وقائم وما ينذر بالظّهور في المستقبل جوهره وقوامه عقل الإنسان وإرادة الإنسان، وأنّ الفكر «قوّة» لا تقل عن قوّة المال والسّلاح. ومن هنا كان التأثير في مواقف الإنسان الفكريّة واتّجاهاته الخلقيّة ذا

دور أساسي في تغيير مجرى الأشياء والوقائع مهما تكن صلدة قاسية. وهل صنع التاريخ إلاّ عقل الإنسان وعزيمته وإيمانه؟ وهل يصحّ القول إنّ الحضارة التّقانية التي أنتجها الإنسان قد خرجت عن طوقه إلى الأبد وأصبحت لها آلية تطوّرها الخاصّة بها؟

٥ ـ **ومن هنا كانت «عالميّة» الثّقافة (بالمعنى السّليم للفظ العالميّة) المدخل الأساسي إلى «النّزعة الإنسانيّة» وإلى بناء عالم في خدمة الإنسان**. ولا نعني بذلك فقط أنّ علينا أن ننزع العدوان من عقول النّاس أولاً إن نحن أردنا أن ننزعه من أيديهم، بل نعني أن نغالب المنازع الشّائعة للثّقافة اليوم. ذلك أنّ الثّقافة التي تدعى اليوم «عالميّة» ليست سوى شكلٍ غير مباشر، ولكنّه خطير، من أشكال التّسلّط، هدفه نشر ثقافة القوي وجعله طرازاً شائعاً في العالم، ومنطلقه النّظر إلى أي ثقافة أخرى غير ثقافة القوي على أنّها متخلّفة عن الرّكب وأنّ عليها اللّحاق به. وهكذا ينزع هذا المنزع الثّقافي العالمي إلى «تسطيح» الثّقافة كما يقال وجعلها واحدة «متشاكلة» في كلّ مكان.

وبالإضافة إلى ما لهذا الفهم لعالميّة الثّقافة من أهداف اقتصاديّة، لما يُيَسّره من بيع منتجات الصّناعات الثّقافيّة المختلفة التي تدرّ من الأرباح ما يكاد يبزّ أرباح أي صناعة أخرى، تشكّل هذه النّزعة تهديداً خطيراً للحضارات المختلفة وتحول دون عطائها المتفرّد، وقد تؤدّي في خاتمة المطاف إلى إذابة هويّتها ووجودها بالتّالي.

ومن هنا كانت عالميّة الثّقافة أعدى أعداء النّزعة الإنسانيّة (أو النّزعة العالميّة السليمة) وأخطرها. ولا عجب إن نحن وجدنا بلداً كفرنسا يرفض أن تكون الصّناعات الثّقافيّة جزءاً من اتّفاقيّة «الغات»، رغم التّقارب الثّقافي النّسبي القائم بين الولايات المتّحدة وفرنسا.

وهكذا تكشف النّزعة العالميّة عن وجه آخر من وجوه ضلالها وخطرها وعجزها عن أن تولّد عالماً إنسانيّاً جديداً. ولابدّ بالتّالي عند محاولة توليد النّزعة العالميّة الإنسانيّة السّليمة من التفاتةٍ خاصّة إلى ما يحمله مفهوم «عالميّة الثّقافة» من خطر على مستقبل الإنسان أنّى كان، إذا لم تأخذ عالميّة الثّقافة هذه معناها السّليم، معنى الحوار والتّفاعل بين الحضارات. وعند ذلك تغدو الثّقافة الأداة المثلى للتّفاهم بين الشّعوب ولبناء عالم إنساني جديد، ولوقف ما في العالم الحالي من انحدار نحو خضوع الفكر والخلق لبواعث السّيطرة، سيطرة القوي على الضّعيف، والاستسلام لآلية الإنتاج العمياء والتقانة المنقادة للرّبح المتعاظم والقوّة الغاشمة.

٦ ـ **ويلحق بعالميّة الثّقافة «عالمية الدّيمقراطيّة»** إن صحّ التّعبير. وكلّنا يعلم أنّ

الدّعوة العالميّة إلى الدّيمقراطيّة، تلك الدّعوة التي تقودها الولايات المتحدة وكثير من البلدان المتقدّمة، أخذت تنزلق شيئاً بعد شيء نحو «ديمقراطيّة السّوق» أو «حريّة السّوق»، أو أخذت تستهدف على أقلّ تقدير تحقيق حريّة الاقتصاد أولاً وفتح الحدود والسّدود بين البلدان تيسيراً لتدفّق البضائع والأموال.

ولا حاجة إلى الحديث عن نقائص الدّيمقراطيّة الغربيّة ومثالبها. فقد كُتب عن ذلك أكثر من الكثير. وقد كفانا شومسكي وأمثاله مؤونة تحليل الدّيمقراطيّة في الولايات المتّحدة وفي كثير من بلدان الغرب، وهي ديمقراطيّة أقلّ ما يقال فيها إنّها تخضع داخل البلدان المتقدّمة لسيطرة أصحاب المال، وإنّها تمارس شتّى أنواع التّفرقة العرقيّة والدّينيّة والإثنيّة، وإنّ مقياسها خارج الدّول المتقدّمة مدى ما تجنيه تلك الدّول المتقدّمة من فوائد حين تنشرها لدى سواها ولاسيّما في البلدان النّامية، وعلى رأسها الفوائد الاقتصاديّة والسّياسيّة.

والذي يعنينا، فوق هذا بل قبل هذا، أنّ قيام الدّيمقراطيّة في أي بلد من البلدان النّاميّة بوجه خاصّ لا يمكن أن يأخذ معناه الحقيقي وسط عالم تسيطر عليه الدّول الكبرى وتتدخّل في شؤونه وتجعل الدّيمقراطيّة في بلدانه مطية وسبيلاً لتحقيق مآربها فيه ولنشر ثقافتها داخله ولنهب ثرواته الطّبيعيّة وتدجين ثرواته البشريّة واستلاب هويّته ومحو أصالته.

المسألة العالميّة جوهر الرّهان:

وهكذا يستبين من هذه الأمثلة المحدودة أنّ **جوهر المشكلة يكمن في تحديد معنى العالميّة**. فالاتّجاه نحو العالميّة واقع أفرزته عصور من التطوّر وولدته سلسلة من الأحداث العالميّة. وهو مؤشّر هام على تقدّم الإنسان وعروجه نحو مزيد من الإنسانيّة. وهو مطلب لا بدّ أن يسعى الإنسان دوماً إلى تجاوزه نحو المزيد منه. ولا بدّ أن يجهد في سبيل اللّحاق به دون أن يصل إليه، فهو دوماً أمام الإنسان لا وراءه. كالأفق يعدو نحوه وما هو ببالغه، وهو بناء يُحكم قواعده يوماً بعد يوم وليس اكتشافاً لصيغة قائمة من قبل.

ولكن المشكلة كلّها تكمن في تحديد مفهوم هذا المنزع العالمي. ولاسيّما أنّ هذا المفهوم كما هو قائم في الأذهان يكاد يناقض صورته وانعكاساته في الأعيان. ولا جدال في المعنى الفلسفي لهذا المفهوم. فهو يعني في خاتمة التّحليل النّظرة إلى العالم ككلّ متكامل متعاون متضامن، وبالتّالي اعتبار بني البشر أنّى كانوا سواسية في الحقوق

والواجبات «كالجسد الواحد» و«كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً».

ولكنّ الجدال قائم لا محالة حول الصّورة التي يمكن أن يأخذها العالم في إطار هذه النّزعة العالميّة. وإذا كان تشكّل هذه الصّورة أمراً يتمّ عبر الزّمن والأحداث ومن الصّعب الإرهاص به، فإنّ دروس التجربة العالميّة اليوم ووجهة سير أحداث العالم، تجعلنا قادرين إلى حدّ بعيد على تحديد الإطار العام لهذا المنزع العالمي.

فلقد رأينا من استقرائنا لأهمّ مشكلات النّزعة العالميّة القائمة أنّها قائمة على أسس تبعدها يوماً بعد يوم عن المنازع العالميّة الإنسانيّة الحقّة: فهي نزعة طابعها الأساسي هو الاقتصاد، وقوامها المنافع والمصالح، **بينما العالميّة الإنسانيّة لا بدّ أن تُبنى على القيم الإنسانيّة**. وهي نزعة قوامها بالتّالي التّنافس والصّراع من أجل المصالح الاقتصاديّة، بينما قوام العالميّة الحقّة إرادة العيش المشترك وبناء مصير واحد والعزم على حماية هذا المصير وتنميته. وهي نزعة كثيراً ما تتّخذ من أهداف الدّيمقراطيّة (وعلى رأسها حقوق الأفراد وحقوق الشعوب) أهدافاً نسبيّة تخضع لمبدأ «الكلفة والفائدة»، بل كثيراً ما تتّخذ منها مبرّراً للتطويح بالدّيمقراطية.

وبوجيز العبارة يدلّنا تحليل واقع العالم اليوم على أنّ الغرب الذي كان يحارب الشيوعية، وكأنّه لن يقوى يوماً على التغلّب عليها، يحار ماذا يفعل بانتصاره الهزيل عليها. وبعد أن زال أيّ عدوّ إيديولوجي له، يكتفي بأن ينكبّ على نشر مبدأين وتعميمهما: نعني «حرية السّوق» الاقتصاديّة والدّيمقراطيّة بمعناها الاقتصادي أيضاً، ظنّاً منه أنّهما وحدهما الجواب على مشكلات العصر كلّها. ولكنّه حين اصطنع هذين المبدأين على الشّاكلة التي وصفناها زاد في تعقيد الوضع العالمي وبُحرانه، وأوصله إلى حافّة القلق والفوضى.

العالميّة والقوميّة:

على أنّ أهمّ انحرافات هذا المنزع العالمي في مفهومه النّفعي الذي وصفنا بعض ملامحه، معاداته للاتّجاه القومي في البلدان المختلفة. وتلك نتيجة طبيعيّة لفهمه المغلوط لمبدأ «العالميّة». وهو، حين يوهم بأنّ دعوته العالميّة دعوة إنسانيّة، وحين يربط ربطاً مغلوطاً بين الدّعوة القوميّة وبين الصّراع بين القوميّات وادّعاء تفوق بعضها على بعض (كما حدث في أوروبا بوجه خاصّ في القرن التاسع عشر)، يلفظ الدّعوة القوميّة أصلاً وجوهراً، ويغفل المعاني الإنسانيّة العميقة لها. وهو حين يفعل ذلك، يأخذ في الوقت نفسه بأكثر أشكال القوميّة تسلّطاً وعدواناً، ويجعل من دعوته العالميّة

أخطر تعبير عن هيمنة «الأقوى» ورغبته في التسلّط على القوميّات الأخرى، وحرصه على إشباع مطامعه «القوميّة» المضمرة.

ولا حاجة إلى القول **إنّ الدّعوة القوميّة في أصلها وجوهرها**، وعلى نحو ما تجلّت لدى الكثير من بلدان العالم ولدى الأمّة العربيّة بوجه خاص، **دعوة إنسانيّة عميقة الجذور**، لا تقول بتفوّق أمّة على أمّة، ولا تحمل معنى العدوان والصّراع، بل تنادي بالتعاون بين القوميّات المختلفة وبكيان إنساني يضمّ أمماً وقوميّات متعاونة متكافلة. ومنطلق هذه الدّعوة القوميّة الإنسانيّة الانطلاق من الواقع، واقع الشّعوب - القريب والبعيد - وقوامه أنّ الإنسان في خاتمة المطاف ابن أمّته، رضع أفاويقها منذ الصّغر، واغتذى بقيمها وتراثها عبر حياته كلّها، وارتبط بها ارتباطاً عضويّاً ارتباطه بآبائه وأجداده. فهو لا يكون إنساناً حقاً بالتالي إلاّ إذا التحم بتربته وهوائه وعاد إلى أصوله «الجيولوجيّة» إن صحّ التّعبير.

والأحداث العالميّة اليوم تشهد على هذه الحقيقة. فالنّزعة القوميّة هي الواقع الوحيد الذي استمرّ وبقي، بل اشتدّ وتعاظم، بعد انتهاء الحرب الباردة، على حدّ قول الكاتب الأميركي هوفمان Hoffman. وعلى الرّغم من عقود طويلة حاولت فيها الدّول الكبرى، والاتّحاد السّوفياتي بوجه خاص، طمس الوجود القومي للعديد من الأمم، **نجد الصّحوة القوميّة قائمة في كلّ مكان**، ونجد محاولة طمسها كذلك مستمرّة من قبل النّظام العالمي «الجديد». وكأن النظام العالمي القديم والنّظام العالمي الجديد متّفقان على شيء واحد هو معاداة الكيانات القوميّة المستقلّة. أليس في هذا دليل آخر على أنّ الدّول القائدة تخشى بزوغ القوميّات (عدا قوميّتها هي) وترى فيه حدّاً لهيمنتها المفردة وسيطرتها الشّاملة التي تودّ الوصول إليها عن طريق انتهاج الدّعوة العالميّة بالمفهوم «الشوفيني» لهذه الكلمة؟ أوليس في هذا ما يشهد على أنّ «عالميّة» الدّول العظمى هي دوماً عالميّة مسيطِرة، بل هي نزعة «قوميّة» مقنّعة وعدوانيّة، ترفض أي وجود قومي يحول دون تسلّلها واستلابها لسواها استلاباً تتناسب قوّته طرداً مع مستوى ضعف أي بلد وتخلّفه ومدى وهن سياجه القومي؟

ومن هنا نرى ردود الفعل المعاكسة ضد هذا الاتجاه لدى الكثير من دول العالم. ذلك أن **«عالمية الهيمنة»** أخذت تخيف دول العالم النامية وحتى المتقدمة، وجعلتها تشعر بالحاجة إلى الاحتماء بجلدتها الأصيلة، بكيانها القومي وثقافتها القومية وتماسكها القومي تجاه أي خطر قد يصيبها. ويأخذ ردّ الفعل هذا أشكالاً مختلفة. وأبرز هذه الأشكال الاتجاه نحو الفيدرالية والائتلاف بين مجموعة من القوميات كما يحدث في

«**الوحدة الأوروبية**». وليس غرضنا ههنا الحديث عن مثل هذا الاتحاد الأوروبي ومشكلاته، غير أن ما لا بد من ذكره، أنّ هذا الاتحاد الذي ولد من خلال الاقتصاد والتنسيق الاقتصادي بدأ يشعر بأنه لن يبلغ أهدافه على النحو المرجو ولن يحقق التكامل الاقتصادي نفسه على أمثل شكل، إلا إذا اتجه شيئاً بعد شيء إلى أن يكون اتحاداً سياسياً وثقافياً، ليصل في خاتمة المطاف إلى الأخذ بوحدة المصير. ومعنى هذا أنه سوف يقترب يوماً بعد يوم من مفهوم الكيان القومي ذي الثقافة المتكاملة والمصير الواحد.

وقد يشهد العالم في المستقبل اتحادات مماثلة، وإن يكن الطابع الاقتصادي هو الغالب عليها في البداية، كالاتحاد بين دول الباسفيك، وكبداية الاتحاد (أو التنسيق) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. والاتجاه نحو مثل هذه الضروب من الاتحاد، واحتمالات تكاثرها في المستقبل، تشهد على أن ثمّة حاجة إلى كيانات جديدة كبيرة تتصدى لمحاولات الهيمنة العالمية التي تقودها الدول الكبرى ولاسيّما الولايات المتحدة، في الميدان الاقتصادي بوجه خاص. ومثل هذا الاتجاه نحو الكيانات الكبرى من أجل الأغراض الاقتصادية، قد يعمّر بعض الوقت، ولكنه لا يصمد مع مرور الزمن ولا يقوى على محاربة محاولات الهيمنة التي سوف تظهر داخله أو يتعرّض لها من خارجه. ولا يُكوّن مثل هذا الضرب من الاتحادات إلا محاولات ردّ ناقصة على محاولات الهيمنة، لن تؤدّي إلاّ إلى مجرّد تغيّر في أشكال الهيمنة وفي أسماء الدّول المهيمِنة.

وقد يشهد العالم، وهو يشهد منذ اليوم في بعض مناطقه، ضرباً آخر من الاحتماء بالأصول القومية ردّاً لمخاطر الهيمنة وتجديداً لماضٍ مضى وزال. ونعني بهذا الشكل الآخر الاحتماء بالأصول الإثنيّة والعرقيّة القائمة في بعض الدول، كيوغوسلافيا، وتكوين قوميات عرقية إثنية صغيرة، وتفتيت الكيانات القومية القائمة بالتالي. ومثل هذه الظواهر ظواهر مرضيّة، تحاول أن تمنح الارتباط القومي معنى عرقياً، على الرغم من إنكار العلم الحديث لوجود عروق بشرية لكلّ منها سماته الخاصة. وقد أنكر الاتجاه القومي السليم دوماً، ولاسيّما الاتجاه القومي العربي، الأخذ بفكرة الأعراق هذه، والقول بوجود عروق بشرية صافية ومتباينة، والمناداة بتفوّق عرق على عرق آخر بالتالي.

وكما أنكر الاتجاه القومي السليم الصراع بين القوميات المختلفة وبين الأعراق المختلفة، **أنكر الصراع بين الأديان** ولاسيّما داخل الكيان القومي، على عكس ما

يجري في يوغوسلافيا أيضاً. وقد عرفت الحضارة العربية الإسلامية كما نعلم تعايشاً بين الأديان وتمازجاً بين الثقافات وانفتاحاً على العالم كلّه، ووجهت دعوتها الإنسانية إلى الأمم جميعاً. ومن هنا كان لابدّ أن يزول الخلط الذي يجري في أذهان بعض أعداء القومية وفي أذهان من لا يدركون القومية حق إدراكها، بين هذه النزعات المفتّتة للقوميات على نحو ما نجد في يوغوسلافيا بوجه خاص، وبين الدعوة القومية السليمة بوجه عام.

فالدعوة القومية السليمة، ونعيد هذا كرّة أخرى، دعوة عالمية إنسانية، لا تقول بالصراع بين القوميات ولا بتفوق أمّة على أمّة، وترفض المنازع العرقية ومنازع العدوان الديني.

القومية والقيم الإنسانية:

ومعنى ذلك كله أن الارتباط وثيق بين القومية وبين الإنسانية. وكما أن النزعة «العالمية» لا تأخذ معناها الصحيح إلا إذا كانت إنسانية، فإن النزعة القومية بدورها لا معنى لها ولا مبرر لوجودها إلاّ كون الإطار القومي هو الإطار الطبيعي لتفتح الإنسان وعطائه لأمته وللإنسانية.

فالإنسان، كما سبق أن ذكرنا، هو ابن هوائه وتربته وثقافته. ومن خلال عمله من أجل أمّته يزكو إنساناً ويتفتح عطاؤه ويستخرج كامل طاقاته. والتعبئة الحضارية الحقة للإنسان وتجنيده من أجل التنمية والتقدم والإبداع، أمورٌ موقدها شعوره بأنه يعمل ضمن «قصعته» إن صح التعبير، أي في إطار بنيته الثقافية ودوافعه التي اقتبسها من ثقافة أمته، وشعوره في الوقت نفسه بأنه يعمل من أجل أمته، أي من أجل أبنائه وأقربائه وأترابه ومجتمعه كله. وهذا العطاء حين يكون من أجل الأمة يشدّه ويغذّيه أنه في الوقت نفسه عطاء أمته المتفرّد تقدمه للإنسانية.

وقد يبدو الاتجاه القومي، من خلال هذا الوصف، اتجاهاً مفرطاً في المثالية. غير أنه في حقيقة الأمر مستقى من تحليل الواقع الحيّ للفرد والمجتمع ومن استقراء التاريخ الإنساني عبر مسيرته الطويلة.

ومع ذلك، **أليست أزمة العالم اليوم أزمة معنوية خلقية قبل أي شيء آخر؟** وما الذي ينقذ العالم من جشعه وتكالبه وحبّه للعدوان، ومن ذا الذي يحول بين الإنسان وبين أن يكون «ذئباً على أخيه الإنسان»؟ إنها القيم المعنوية الخلقية. أفلا تُسمع حتى على لسان ساسة البلدان المتسلطة دعوة إلى إعادة الاعتبار للقيم الخلقية والروحية؟

أولم يتضمن خطاب الرئيس كلينتون الأخير أمام الكونغرس دعوة حارة إلى العودة إلى قيم المجتمع الأميركي التي كادت تنهار؟

بل أفلا يشهد الغرب اليوم، بسبب افتقاد القيم الإنسانية، عوداً إلى القرون الوسطى، على حدّ تعبير الكاتب الفرنسي آلان مينك؟ وهي عودة كان يعني برديائيف Berdiacv بها «سقوط مبدأ شرعية السلطة وسقوط المبادىء القانونية التي تحكم الدول، وسقوط الديمقراطية، والاستعاضة عن هذا كله بمبدأ القوة، مبدأ الطاقة الحيوية. . .». أولسنا اليوم أمام عالم يشبه عالم فاوست Faust الذي ربح الثروة والجاه والقوة وخسر نفسه؟

وعندنا أن الخطوة الأولى والكبرى نحو القيم الإنسانية تكمن في عودة القوميات بمعناها الإنساني الصحيح. فالإطار القومي، كما سبق أن قلنا، يستخرج من أفراده أقصى ما عندهم من عطاء، ويفرض عليهم، بالتعريف وبالفطرة والإرث الثقافي، قيم التعاون والتضامن، وقيم المساواة والعدالة.

ويزيد في ذيوع القيم الإنسانية داخل الحمى القومي، أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين معظم القوميات في العالم وبين إرثها الثقافي الخلقي الذي تكوّن بفضل الأديان بوجه خاص. ولقد لعب هذا الإرث الثقافي الديني دوراً كبيراً في تقدم العديد من الدول، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اليابان والصين وكثير من دول شرقي آسيا ومعظم دول الغرب المتقدمة. أما في الوطن العربي فالصلة صلة عضوية كاملة بين القومية والدين، قلّ أن نجد مثيلاً لها في العالم. **فالتراث العربي الإسلامي تراث قومي وديني معاً**، وهو للمسلمين وغير المسلمين تراث ثقافي، فضلاً عن كونه ديناً للمسلمين.

ذلك أنّ **القومية شكل متقدّم من صلة الإنسان بسواه**. إنها تجاوزٌ لطبيعة الإنسان الغرزية المادية، وارتقاء بها نحو طبيعته الاجتماعية عن طريق ارتباطه بمجتمعه وأمته، ثم صعود جديد بها نحو طبيعته «الروحية» إن صحّ التعبير، نعني نحو بناء تلك الصلة التي تنعقد بينه وبين أمته بناء إنسانياً، قوامه التعلق بالقيم الإنسانية الكبرى، قيم الخير والحق والجمال، وتشكيل المجتمع والأمة تشكيلاً جديداً من خلالها.

القومية والتربية:

ولا يعني هذا أنّ هذه الصورة الإنسانية الخلقية التي تتجلّى في الرابطة القومية تتكوّن عفو الخاطر، وأن الكيان القومي يجود بها سهواً رهواً. صحيح أن الكيان القومي يقدّم أمثل إطار لتوليد الكيان القومي الإنساني، حامل القيم وحاميها. ولكن

هذا يفترض أن نضع في الكيان القومي مثل هذا المعنى والهدف. فنحن كما قلنا من قبل لا نستخرج من الأشياء إلا ما نضعه فيها. وإذا لم نفعل ذلك فقد ينقلب الكيان القومي نفسه صراعاً واحترابًا، وقد يغدو تربة صالحة للتطويح بالمبادىء الإنسانية والقيم الإنسانية.

ولكننا نعود فنقول، دفعاً لأي لبس، إن أصلح إطار لولادة القيم الإنسانية ونمائها هو الإطار القومي. فإن لم نفلح في أن نستخرج منه ما يضمره من قوى الخير والعطاء ومن بواعث الخلق والسمو، فلن يفلح أي إطار سواه في بلوغ هذه الغاية، بل سيزداد الضياع ويستفحل الشر.

ومن هنا تأتي أهمية التربية. وحسبُ التربية أنها ناقلة التراث وحاملته وحافظته، الأمر الذي يجعل منها لحمة العمل القومي. لاسيّما أن أهمّ ما يعني التربية في بعثها للتراث والتعريف به ما يحمله ذلك التراث من قيم خلقية وإنسانية.

وتدلّ تجربة شتّى البلدان التي عرفت تقدماً سريعاً في حياتها في الماضي والحاضر، على أن النظام التربوي ـ ولاسيّما في جانبه الخلقي ـ كان صاحب الدّور البارز في تحقيق طفرات التقدّم هذه. ومن أبرز الأمثلة على ذلك **«المعجزة اليابانية»** التي بدأت في عصر الإمبراطور ميئجي Meiji الشهير، وتجربة بلدان شرقي آسيا اليوم (لدى الفهود الأربعة أو النمور الثمانية كما يقال). وتشير الدراسات جميعها إلى أنّ مثل هذه الدول تمتاز كلها بسبقها لسواها في ميدان التربية، وبإيمانها العميق بل المقدّس (الذي تغذيه البوذية والكونفوشيوسية) بأهمية العلم والتعلّم. ولا حاجة إلى القول إنّ اليابان مثلاً حققت تعميم التعليم الإلزامي قبل نهاية القرن التاسع عشر (بينما سيظلّ الوطن العربي مقصّراً عن ذلك حتى في عام ٢٠٢٥ كما تشير التقديرات الإحصائية).

وفي الأحوال جميعها يدلّ تاريخ الدول، ولاسيّما في العصور الحديثة، على حقيقة أساسيّة، وهي أن ثمّة شرطين متكاملين ينبغي أن يتوافرا لكي يتمّ التقدّم السريع لدى أي أمة. أولهما العناية بتوليد المهاد (الأرضية كما يقال) العلمي الصناعي والثقافي، والثاني تعبئة إرادة العمل المشترك عن طريق تعميق الارتباط بالأمة وتراثها وقيمها ومصيرها. وهذا كله في حاجة إلى جهد تربوي ملتزم وواعٍ، تغذّيه المشاعر القومية.

لقد عنيت معظم دول العالم، ومن بينها الكثير من البلدان العربية، خلال العقود الماضية بالجانب الاقتصادي للتربية، وشاعت مفاهيم اقتصادية مثل «الاستثمار في

التربية» و«اقتصاديات التربية» و«العائد والكلفة» و«تمويل التربية»، و«العائد الاقتصادي للتربية»، فضلاً عن الاهتمام بالعلاقة بين مدخلات التربية وبين حاجات القوى العاملة. ولسنا ننكر مثل هذه العناية بالجوانب الاقتصادية المتصلة بالتربية، بل نرى على العكس أن الربط بين النمو التربوي وبين حاجات القوى العاملة وحاجات السوق الاقتصادية شرط لازب من شروط قيام نظام تربوي فعال ومؤثّر له دوره في التنمية الشاملة وفي تطوير المجتمع بوجه عام.

ولكننا ننكر، **في مقابل ذلك، أن تتضاءل عناية النظم التربوية في كثير من بلدان العالم بتوليد المواقف الفكرية والخلقية السليمة**، وبالربط ربطاً متكاملاً بين المعارف والتقنيات التي يقدمها النظام التربوي وبين استخدام الإنسان لها استخداماً يلبّي حاجاته، وتقوده قيم إنسانية جديرة بالاحترام. لاسيّما أن لدى كل أمة، كما سبق أن ذكرنا، تراثاً من القيم تتوجب العناية به وتجديده وتجويده وفق معطيات العصر وحاجات مستقبله.

ومما يجدر التريث عنده أن الدعوة إلى القيم الإنسانية كادت تغدو دعوة تقتصر على الفقراء وعلى الدول الفقيرة، وأن الدول القوية تكتفي بتمجيدها أحياناً بالقول لا بالفعل، وتنتهكها عندما تتعارض مع مصالحها الأنانية. وقد سبق أن رأينا ذلك عبر حديثنا كله.

وما يهمنا قوله هو أن الدعوة القومية التي ننادي بها، والتي تتبناها كثير من الدول المستضعفة، لابدّ أن يرافقها نضال فكري وسياسي عالمي يؤدي إلى تغيير بنية المؤسسات الدولية ودورها. لاسيّما أن الدعوة في تقديرنا وكما يدل اتجاه الأحداث سوف تبزغ وتثبّت أقدامها يوماً بعد يوم، لا في بلدان العالم الثالث فحسب، بل في البلدان المتقدمة أيضاً. وها هي ذي المنازع القومية في روسيا نفسها تستيقظ بقوة، وها هي ذي القومية السلافية تطلّ من خلالها. ومعركة النظام العالمي لم تحسم بعد ولن تحسم بيسر، وتشير الدلائل إلى أن هذه المعركة سوف تشهد ولادة كثير من «الكيانات القومية»، سواء في الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي أو في أقاصي آسيا أو سواها. وإذا أضفنا إلى هذه القوميات التي سوف تشهد مخاضاً ليس ببعيد، القوميات القائمة في العالم كله اليوم، وما أكثرها، والتي استقر كيانها القومي منذ سنوات بعيدة، أدركنا **أن عالم الغد لن يكون إلا عالم القوميات**، وأن الدعوة العالمية كما هي قائمة ليست، كما قلنا ونقول، سوى تعبير عن نزعة القوميات القائمة، ونزعة أقواها بوجه خاص، إلى أن يكون لها النصيب الأوفى في حلبة السباق الاقتصادي العالمي وفي ميدان السباق العسكري، وهما ميدانان متآخذان، بينهما تأثر وتأثير متبادلان.

ولكن لنقفل هذه المعترضة ولنعد إلى ميدان التربية. وما أتينا على قوله ليس مجرد استطراد، بل هو في الواقع تأكيد لأهمية دور التربية في النظام العالمي المكوّن من قوميات، وفي صياغة هذا النظام صياغة جديدة عن طريق العمل على توليد كيانات قومية تفتّح كل منها على قيمه الإنسانية، تلتقي فيما بينها ضمن نظام عالمي ولكنه إنساني، وتتعاون وتتحاور بدلاً من أن تتنافس وتتصارع. وقد يشطّ بنا الحديث إن أردنا تفصيل مقوّمات هذا الدّور الذي تلعبه التربية في صياغة كيانات قومية متفتّحة في داخلها على القيم الإنسانية، ومتفتّحة خارجها على سواها من الكيانات القومية. غير أن ما لا بدّ من قوله إن منطلق هذه القيم الإنسانية التي تبثّها التربية في الكيان القومي، هو مبدأ **المساواة ومبدأ العدالة**، كما سبق أن قلنا. وتحت هذين المبدأين تندرج قيم خلقيّة وإنسانيّة كثيرة، على رأسها مبدأ احترام حقوق الأفراد وحقوق الشعوب والأخذ بالديمقراطية السليمة النابعة من ظروف كل أمة وتراثها وحاجات مستقبلها. وأهمّ ما في هذه الديمقراطية السليمة حرية الفكر والاعتقاد والرأي.

ولن نخوض في ذلك الموضوع الشائك، الذي أعجز المفكِّرين، موضوع الأساس الذي تُبنى عليه القيم الإنسانية والخلقية. غير أنه قد يكون من المفيد أن نذكر أن ثمة مفكِّرين يحدّثوننا اليوم عن **الأخلاق الملائمة للحضارة التكنولوجية**. فهنالك المفكّر الألماني جوناس Jonas الذي يرى أن مرتكز مثل هذه القيم هو مبدأ «المسؤولية». وهنالك الفيلسوف الألماني المعروف هابرماس Habermas الذي يعتبر مبدأ «الحوار» قوام الأخلاق الملائمة لعصر العلم والتقانة. ولا شك أن المبدأين سليمان، فضلاً عن أنهما يصلحان داخل الكيان القومي الواحد، كما يصلحان للحوار بين القوميات. وإذا نحن نظرنا إلى الأمر نظرة أعمق، وجدنا كيف أن الكيان القومي، بحكم طبيعته كما ذكرنا، قادر على أن يولّد قيماً إنسانية متجددة، بفضل التفاعل الحيّ والحرّ بين أبنائه، وبفضل تراثه نفسه، وبفضل ما يقدّمه حواره مع الحضارات. أفلا نجد في التراث العربي الإسلامي دعوة صريحة إلى المسؤولية (كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته)؟ أفلا نجد فيه دعوة إلى الحوار والشّورى؟

ولا أدلّ على تطلّع معظم دول العالم إلى التربية، تلتمس لديها الخلاص من تردّي القيم الخلقية، ذلك التردي الذي كاد يطوّح بمكاسب الحضارة الحديثة، من أن **«استراتيجية التربية لأمريكا عام ٢٠٠٠»** التي أقرها الرئيس السابق بوش عام ١٩٩٠، نادت بإحداث تغيير جذري في فلسفة التربية الأميركية وأهدافها. ومما جاء فيها: «مهما يكن التزامنا بمسؤولية العمل التربوي وتكريس الجهود له، فسيظل تحقيق الأهداف

والغايات الكبرى متوقفاً على حدوث نهضة حقيقية في القيم الأميركية. فنحن في حاجة إلى قيم تؤكّد على قوة الأسرة وتماسك نسيجها الاجتماعي والنفسي، ويشيع فيها تحمل الآباء لمسؤولياتهم. ونرى تراحم الجيران وتقاربهم...». بل لا أدلّ على دور التربية في هذا العالم المضطرب مما جاء في خطاب الرئيس بوش بعد إعلان «الاستراتيجية»، إذ قال: «إذا أردنا لأمريكا أن تظل قائدة وأن تبقى قوة من قوى الخير في العالم، فلا بدّ أن نقود الطريق في مجال التحديث والتجديد التربوي. وإذا أردنا أن نكافح الجريمة وإدمان المخدّرات، وإذا أردنا أن نعطي الأمل والفرصة لإخواننا الزنوج في هذا البلد حيث لا يشعرون إلا بالهزيمة واليأس، إذا أردنا هذا كله فلا بدّ أن يبدّد غيابةَ الظلمة بصيصُ التنوير، وهذا ما توفّره التربية السليمة المتوازنة».

القومية العربية:

وسط هذا التخبط العالمي، تجد القومية العربية نفسها أمام مفترق طرق. بل يكاد الشك يعصف بأهميتها وشأنها لدى الكثير من أبناء الأمة العربية. ومردّ ذلك إلى عوامل عديدة، على رأسها التشكيك العالمي بمبدأ القومية في مقابل الدعوة إلى «عالمية» زائفة. ومن أجل تفنيد هذا الزعم توقّفنا عند النزعة العالمية وكشفنا عن حقيقة دعواها في معظم أجزاء كلمتنا هذه. فالنزعة العالمية الزائفة التي تعني عالمية الاقتصاد أولاً من أجل مصلحة الدول الكبرى، والتي تعبّر في حقيقة أمرها عن سيطرة مقنَّعة غير مباشرة للقوميّات القوية على القوميّات الضعيفة، ليست بديلاً أفضل، كما تزعم، للنزعة القومية الإنسانية، ولا تعني انتقالاً من الارتباط المحدود بالأمّة وأهدافها إلى الارتباط بالإنسانية جمعاء. إنها تشويه للنزعة القومية والنزعة الإنسانية على حد سواء، ولا تعدو أن تكون دعوةً إلى فتح الحدود والسدود بين البلدان المختلفة دون ما ضابط أو ناظم، تيسيراً لحرية التجارة ولمطامع السيطرة الاقتصادية بوجه خاص، وللسيطرة العسكرية والسياسية والثقافية من أجلها. وهكذا تنظر هذه النزعة العالمية الزائفة إلى «حرية السوق» وكأنها مفتاح لسائر المشكلات ومدخل لبناء عالم متكامل. وشتّان ما بين التكامل وبين السيطرة.

ومن هنا ينبغي أن تنصبّ جهود قوى الخير في العالم، وجهود التربية السليمة، على الدعوة إلى صيغة عالمية إنسانية حقّة، قوامها كيانات قوميّة ينطلق كل منها أولاً وقبل كل شيء من مستلزمات تنميته وتقدمه، ويتعاون مع الكيانات القومية الأخرى في سبيل بناء عالم يخصب بعضُه بعضَه الآخر ويتبادل المنافع والثروات الخاصة بكل أمّة، ويسير بخطى ثابتة متدرّجة نحو تلبية حاجات الإنسان، كل إنسان، ويجاهد عبر الزمن،

ومن خلال تمتين جذور القيم الإنسانية، من أجل الاقتراب أكثر فأكثر من عالم ألصق برسالة الإنسان، يُحق الحقّ والخير والعدل لبني البشر أنّى كانوا.

وقد لا نغلو إن قلنا إنَّ قوام الدعوة القومية مبدأ هام، تشتد الحاجة إليه في عصرنا، نعني **مبدأ «التضامن»**، ذلك المبدأ الذي يكاد يجمع كثير من المفكِّرين اليوم على الدور الذي يمكن أن يكون له في تخليص الحضارة الحديثة من بُحرانها ومن انحدارها نحو الصراع والتنافس والتسلط. وهو مبدأ جوهره تمتين الأواصر - بكل ما في هذه الكلمة من قوة - بين أبناء الأمة الواحدة، ثم بينهم وبين أبناء الأمم الأخرى. وهو بهذا يمثّل الجواب الطبيعي على التفتت والصراع اللذين يولّدهما الأخذ بحرية السوق دون ما ضابط اجتماعي أو أخلاقي أو إنساني. والأمة العربية التي ارتبطت دوماً بالقيم الإنسانية العليا، من خلال تراثها الديني والثقافي، مدعوة إلى أن تسهم أكثر من سواها في مثل هذه الدعوة. وهذا يفترض أولاً وقبل كل شيء أن تزداد إيماناً، وسط الرياح العاتية كما سبق أن قلنا، بأن حرصها على قوميتها وتمتين كيانها القومي واستخراج طاقاتها القومية الجبارة هي السبيل الوحيدة لتحقيق نموّها وتقدّمها، ولبناء حضارتها العصرية الأصيلة، ولمغالبة أعدائها من الطامعين في ثرواتها بل من العاملين على إذابتها ومحوها.

فالأمة العربية أمة قلّما اجتمع لسواها مثل ما اجتمع لها من مقومات الوحدة. والتجارب التاريخية الطويلة دلّت على أن الخط الثابت للاستعمار، منذ أيام انفصال الدول العربية عن السلطنة العثمانية، كان وما يزال محاربة أي محاولة من محاولات التكامل والتعاون والوحدة فيما بينها (وتجربة الوحدة المصرية السورية شاهد قريب على ذلك).

ومواقف إسرائيل منذ أن وجدت وحتى اليوم، تشهد على أنها تمنح الأولوية في تعاملها مع العرب لتمزيق الأمة العربية في الحرب والسلم. الحرب والسلام كلاهما لا يستقيمان في نظرها ولا يُبعدان عنها المخاطر ما دام العرب يشعرون بوحدتهم وتضامنهم وما دام الصف العربي مرصوصاً. ومن هنا نراها اليوم، حتى في معرض الحديث عن السلم، تسعى إلى بناء كيان شرق أوسطي يحل محل الكيان العربي ويتجاوزه ويبتلعه.

وتجارب التنمية في الأقطار العربية المختلفة دلّت على أن أي تجربة قطرية، مهما علا شأن ذلك القطر، لا تعطي كامل مداها إذا هي ظلّت معزولة في إطارها الضيق، **وأن العمل العربي المشترك شرط لازب في شتى ميادين التنمية**، وأن اجتماع

الثروات البشرية التي تتوافر في بعض البلدان أكثر من سواها مع الثروات المادية التي تتوافر على نحو أفضل في بلدان أخرى، هو المدخل الطبيعي للتنمية والتقدم.

كذلك دلّت التجارب الاقتصادية على أن «الاقتصاد المستقل» المتحرر من سيطرة الاقتصاد الأجنبي تزداد إمكانات تحقيقه عندما يقوم تعاون وتكامل اقتصادي بين البلدان العربية.

وفي حميا المناداة بحرية السوق الاقتصادية وبعالمية الاقتصاد، يضطلع الكيان العربي المتكامل بدور أساسي وفعّال. ويتجلّى هذا الدّور في **وضع خطة اقتصادية عربية مشتركة**، تنطلق أولاً من منطلق التنمية الذاتية المستقلة، وترسم حدود الانفتاح الاقتصادي على العالم تبعاً لحاجات المنطقة العربية. وههنا يجوز أن نذكر أن كثيراً من الدول التي حققت تقدماً سريعاً في السنوات الأخيرة، لم تستبح لنفسها منذ البداية أن تفتح الأسواق أمام الغرب دون ما ضوابط وحدود، ولجأت إلى فتح هذه الأسواق تدريجياً وفق ما تمليه حاجات بلدانها وبعد أن كونت قاعدتها العلمية التكنولوجية الذاتية. ومن أبرز الأمثلة عليها ما يسمى بالفهود أو النمور الأربعة (نعني كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة). وهذا يصدق حتى على بعض البلدان المتقدمة جداً في ميدان الاقتصاد كاليابان. وحتى دول الوحدة الأوروبية لم تقبل باتفاق «الغات» على علاّته، بل كان أخذ وعطاء، وكان إصرار من فرنسا على توفير بعض الشروط الملائمة لزراعتها، وإصرار أكبر منها على استثناء الصناعات الثقافية من هذا الاتفاق، وقد تمّ لها ذلك. ولعل من البدهي أن نقول: **إن التبادل الحرّ دون قانون أو ضابط قاتلٌ بالضرورة للأضعف**. والمكائد إذن تترى تُكاد للأمة العربية. والنظام العالمي الحالي الذي لم يأتِ حتى الآن بأي جديد، سوى الدعوة إلى «الاقتصاد الحرّ» (وهي ليست جديدة)، لا يجوز أن يُتّخذ نموذجاً تحتذيه البلدان العربية وتتبنى شعاراته ظناً منها أنها شعارات المستقبل. فالمستقبل لم تتضح أبعاده ومعالمه ولن يكون على أيّة حال سليل هذا الوضع الراهن الحائر البائر. والمستقبل، كما قلنا ونقول، من صنع الإنسان، وأناس اليوم في كثرتهم الكاثرة يرفضون أن يكون هذا المستقبل مجرد امتداد للحاضر، ويرى فيه بعضهم كما قلنا ضرباً من «القرون الوسطى» الجديدة.

بل إن فلسفة التاريخ تتحدث عن عهود شبيهة بعالم اليوم، كثيراً ما تمر بها الإنسانية، هي وليدة زوال نظام سابق وانتظار ولادة نظام جديد. **ففي مثل هذه المراحل الانتقالية يزداد الاضطراب وتزداد الفوضى**، وكأن في ذلك إيذاناً بولادة مرحلة جديدة أكثر استقراراً، وكأن النظام يولد في النهاية من قلب الفوضى. وفي هذه المرحلة

الانتقالية أيضاً تحدث أزمات كبرى، على رأسها الأزمة الاقتصادية، وتنضاف إليها في عالمنا اليوم «أزمة البطالة» بسبب عامل مضاف، هو ذيوع الميكنة والأتمتة والتقانة، الأمر الذي يضعف الحاجة إلى اليد العاملة البشرية.

وأيّاً كان الأمر، فالهامّ أننا أمام عالم مضطرب لم يستقر على حال، وأن على الأمة العربية أن تدرك هذه الحقيقة، فلا تغدو ريشة في مهب الريح، بل ترسم معالم وجودها وفق حاجاتها ووفق تحليل ناقد للوضع العالمي، وتسهم بدورها في بناء سمات العالم المقبل. ومن هنا ندرك من جديد معنى تأكيدنا، في أكثر من موضع في هذه الكلمة، على دور الكيان القومي في حماية الإنسان من الضياع، وعن دور القوميات في توفير قدر من الحماية لبلدان العالم تحميهم من العدوان ومن الاستسلام.

ولعلّ ثمّة شعوراً عالمياً مضمراً، حتى في الدول الكبرى والولايات المتحدة، بالحاجة إلى توليد نظام جديد غير النظام الحالي الذي ساد على حين غرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، والذي قادته نشوة النصر إلى كثير من الحلول المرتجلة، والذي بدأ يشعر يوماً بعد يوم أنه عاجز عن حلّ مشكلات العالم الكبرى وعن السيطرة على بؤر التوتر والعدوان، فضلاً عن عجزه الفاضح عن السير في طريق توفير الرخاء والطمأنينة لدول العالم جميعها. بل إن هنالك إدراكاً يتزايد عمقاً يوماً بعد يوم لدى قادة العالم، ولاسيّما في البلدان المتقدمة، بأن الحضارة لا تقوى على التقدم إلا إذا وضعت لنفسها ضوابط وقواعد، وبأن الحرية الاقتصادية (وسواها) التي لا تتحكّم فيها نظرة اجتماعية مستقبلية متكاملة إلى مصير كل بلد وإلى مصير العالم، حرية زائفة لا يمكن أن تُنبت عالماً جديداً جديراً بالإنسان. وكما يقول الكاتب الفرنسي سانت إكزوبري **Saint Exupéry**، ليس معنى الحرية أن نتيه في الفراغ، بل معناها أن نختار طريقنا عالمين بحدوده وقيوده.

وإسهام الأمة العربية في البحث عن الصيغ الممكنة للمستقبل العالمي، يشترط دون شك، أولاً وقبل كل شيء، أن تخاطب نفسها قبل أن تخاطب العالم. ونعني بذلك أن يكون لها أولاً كيانها المتكامل وأن تحقق عن طريق التعاون بين أجزائها التنمية اللازمة وبوادر الكيان الحضاري المنشود.

وثمة شرط أساسي لمخاطبتها العالم هو أن تكون لها هويتها الواضحة ونظرتها الخاصة إلى ذاتها. ومن حسن طالع الأمة العربية أنها تملك أكثر من سواها هذه الهوية المستقلة الذاتية. ولكن إدراك الهوية وتبين معالمها والإيمان بها أمور تحتاج إلى سعي مستمر ونضال دائب. صحيح أن الوجود القومي العربي حقيقة حيّة في نفوس الجماهير

الغفيرة من أبناء الأمة العربية. وصحيح أن النظرية القومية العربية ليست شعاراً أو إيديولوجية تُصطنع وإنما هي واقع حي. ولكن الواقع الحي يقوى أو يضعف، ويشتد أو يهزل، تبعاً لما نقدمه له من زاد ووقود. ومن الوهم الظن بأن الإيمان القومي، ككل إيمان، لا يعتريه الشك أو الضعف. ولا نفشي سراً إنْ قلنا إنّ الإيمان القومي في البلدان العربية يمر بمرحلة شك وضياع، للأسباب التي أشرنا إليها منذ حين. ومن هنا كان على رأس مهمات الواعين في البلدان العربية أن يغالبوا هذا التيار المنحدر، وأن يفضحوا الادعاءات التي تحاول أن تبرّر مثل هذا الازورار عن التيار القومي. وهذا ما قصدنا إليه حين قلنا **إن مخاطبة الأمة العربية للعالم تفترض أولاً مخاطبتها لذاتها،** وإن توضيح معالم الهوية العربية ودواعي التكامل العربي وبواعث الوحدة العربية مطالب ينبغي أن تكون فاتحة كل عمل من أجل توليد نظام عالمي إنساني، قوامه كيانات قومية متآزرة. ومن خلال ذلك، تعمل القومية العربية على تبيّن رهانات العصر الكبرى واستقراء تياراته وتنتهي إلى تقرير ما يتوجب عليها عمله وسط هذا الواقع العالمي، منطلقةً دوماً وأبداً من شدّ أزر بنيتها الذاتية.

وقد يشعر القارىء بضرب من البون بين التصور الذي نقدمه وبين الوهن الذي حلّ بالأمّة العربية في السنوات الأخيرة، لأسباب كثيرة لا مجال لتعدادها هنا. فالإنسان العربي يكاد يكون في حال قعود وعطالة ويأس. وقد غدا إلى حد بعيد منفعلاً بالأحداث لا فاعلاً فيها. وقد قاده فشل تطبيق الإيديولوجيات التي طرحت منذ الخمسينيات، ومن بينها الإيديولوجية القومية، إلى رفض أي منزع إيديولوجي. وزاد ضغثاً على إبالة أن الغرب أخذ ينادي، بعد سقوط الإيديولوجية الشيوعية، بسقوط سائر الإيديولوجيات، بل بسقوط أي مذهب يحاول أن يصوغ ما يطلقون عليه «مشروع مجتمع جديد». وذلك على الرغم من اعترافه بأن الإيديولوجية الوحيدة التي بقيت وصمدت هي الإيديولوجية القومية. وأيّاً كانت الحال، فما يصدق على دول الغرب المتقدم التي تمّ تكوينها لا يصدق على دول العالم الثالث. بل إن الغرب المتقدم نفسه يبحث في الواقع عن إيديولوجية جديدة، ويتبنى في انتظار ذلك الإيديولوجية التي نادت بها الولايات المتحدة دوماً، نعني الإيديولوجية الديمقراطية في شكلها الرأسمالي. أضف إلى ذلك أن الإحجام عن «الإيديولوجية» هو في حدّ ذاته ضرب من «الإيديولوجية» كما أن الإحجام عن التفلسف تفلسف في حدّ ذاته.

وليس قصدنا هنا أن نثير هذا الوضوع الخاص بالإيديولوجيات وموتها أو انبعاثها. وقد أشرنا إليه في معرض إشارتنا إلى بعض العوامل التي تزيد من شكوك

المواطن العربي في مبدأ القوميات وفي القومية العربية بوجه خاص. ونعود لنقول إن الإيمان القومي الذي يحمله المواطن العربي، وإن بدا وكأنه في مرحلة شك ووهن، لا بدّ أن يشتعل ويشتد عندما يدرك الأمور إدراكاً واضحاً، وعندما يزيل المفكّرون الغشاوة التي تغشى عينيه، عن طريق عمق التحليل وصدقه، وعندما يرعى الساسة العمل القومي المشترك حق رعايته. ومهما تكن نقائص تجارب القومية العربية في الخمسينيات، فإنها أثبتت على نحو قاطع أن المشاعر القومية الغافية تتأجّج لدى أبناء الشعب العربي حين يظهر ما يوقظها ويبيّن شأنها ومضمونها. وهل تكون الدعوة إلى القومية العربية أقل حظاً من النجاح من تلك الدعوة القديمة إلى اتحاد الولايات المتحدة الأميركية (اتحاد الولايات الثلاث عشرة آنذاك) التي قادها دعاة الوحدة (من أمثال هاملتون وماديسون وجي) وكانوا قلّة يومئذٍ، وقارعوا بها دعاة الانفصال وكانوا كثرة؟[1] أولم تؤدّ المصابرة على الدعوة الاتحادية والقيادة الفكرية لها إلى ولادة دولة ما كانت لتبلغ هذا الشأو لولا الوحدة؟

ولا حاجة إلى القول إن **الصلة بين القومية العربية وبين المبادىء الخلقية الإنسانية صلة عريقة عميقة**، تتجلّى بوجه خاص في تلك العلاقة العضوية الكاملة بين الدين الإسلامي والتراث العربي بأشكاله المختلفة. ومن هنا كان دور التربية في إيقاظ الوعي القومي جنباً إلى جنب مع إيقاظ الوعي القيمي دوراً كبيراً وأساسياً وميسّراً لعودة الأمة العربية إلى ذاتها وإدراكها المعاني الإنسانية العميقة لهذه العودة، والدور الكبير الذي تستطيع أن تلعبه الأمة العربية في بناء العالم الإنساني المنشود. بل لعل أهم ما تقدمه الفكرة القومية للعرب ولسواهم من الشعوب انطلاقها من مبدأ «التضامن»، التضامن بين أبناء الأمة العربية، ثم التضامن بينهم وبين سواهم من الشعوب. **ومبدأ «التضامن»** هذا يبدو اليوم للكثير من المفكّرين والسياسيين البديل السليم والواقعي لمبدأ «الاقتصاد الحرّ» الذي يخلق، حين لا تضبطه ضوابط واقعية وقومية وإنسانية، التنافس والعداء والعدوان والتسلّط.

ولا مراء بأن تحقيق شكل من أشكال التنسيق أو الاتحاد أو الوحدة بين بلدان الوطن العربي، لا يحتاج فقط إلى دأب ووعي وإيمان، بل يحتاج أيضاً إلى تفكير عقلاني، وقدرة تنظيمية، وإحاطة ببنية الواقع العربي وخصائصه المتنوعة، بحيث يقود ذلك كله إلى توليد صيغ فعّالة ومجدية من التعاون والتكامل بين البلدان العربية في شتى المجالات، وقد يؤدّي شيئاً بعد شيء إلى توليد شكل من أشكال الاتحاد يزداد تماسكه يوماً بعد يوم وتلتحم أجزاؤه التحام الدولة الواحدة. ومن أخطر ما يهدّد

(١) أنظر: هاملتون وماديسون وجي: **الدولة الاتحادية ـ أسسها ودستورها**، ترجمه وقدّم له جمال محمد أحمد، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٥٩.

الوحدة بين البلدان العربية ارتجالها. وقد لا نفرط في نقد أنفسنا إن قلنا إن أحداث الأمة العربية عبر تاريخها الحديث تكاد تثبت أننا نأخذ في مقاربة الأشياء بمبدأ «كل شيء أو لا شيء»، وإننا قلما نتقن صناعة الغد صناعة علمية واقعية واعية، وقلما نملك النَفَسَ الطويل من أجل بلوغ أهدافنا. والوحدة أو الاتحاد أو أي شكل من أشكال التضامن بين البلدان العربية أمرٌ من الخطورة والصعوبة بحيث لا يبيح أي ارتجال، وبحيث يفرض أن يقوم بنيانه على صخرة صلدة من المعطيات الموضوعية.

غير أن التحليل الموضوعي والنظرة الواقعية والتخطيط البعيد المدى في سبيل بناء كيان عربي متحد أو متكامل، لا يجوز أن يتخذ، كما يجري غالباً، مبرراً للعطالة والقعود وعدم الحركة. والواقعية لا تعني أن نتراجع أمام الواقع، بل تعني أن نعرفه ونأخذه بعين الاعتبار كي نغالبه بواقع جديد.

ونوجز موقفنا هذا بالقول إن العمل من أجل بناء كيان عربي ملتحم، أيّاً كان شكل هذا الالتحام، يستلزم **الجمع بين العقل والعاطفة**، بين التفكير الذي يحلّل ويخطّط ويدبّر وبين الإيمان بالقضية إيماناً لا يكون أي تحليل عقلاني علمي بدونه إلا شجرة بلا نسغ، وبناء رائعاً بلا حياة. وكما أن التفكير العقلاني والنظرة الواقعية والدراية التنظيمية شروط لابدّ من توافرها من أجل بناء كيان عربي جديد، فإن الشحنة الانفعالية العاطفية، نعني الإيمان بالهدف القومي، هي التي تمنح تلك الشروط العقلانية التنظيمية قدرتها على التحرك، وتنقلها من الأذهان إلى الأعيان. ومن شرارة اللقاء بين هذه وتلك ينبعث العمل القومي الفعّال الصحيح، وتغدو العقلانية قوة محركة لا مجرد تأنق فكري أو مبرر للقعود واليأس، وتغدو الطاقة الانفعالية طاقة موجهة نحو أهداف عقلانية موضوعية واضحة تزيدها حرارة واشتعالاً، لا مجرد عاطفة تدور في فراغ حول نفسها وتأكل ذاتها.

ونقول عابرين بهذا الصدد: ليس في التعرّف العلمي الموضوعي على ثغرات الوطن العربي ومشكلات الأمة العربية وتباين بناها الاجتماعية أي حرج أو إساءة. ومن واجبات العمل القومي أن يمعن في واقع الأمة العربية درساً وتمحيصاً ونقداً. فنحن «لا نغالب الأشياء إلا بالخضوع لها» أي بمعرفة قوانينها، كما قال فرانسيس بيكون Bacon منذ القديم. والمعرفة تنقلب إلى قوّة حين نستهدف من ورائها تغيير مسار الأشياء. غير أننا نشهد اليوم في معظم الدراسات التي تتحدث عن الواقع العربي في جوانبه المختلفة (وقد تكاثرت هذه الدراسات في السنوات الأخيرة تكاثراً يبشّر بالخير)، تحليلاً لهذا الواقع ووصفاً له أشبه ما يكون بالصورة الفوتوغرافية، دون أي محاولة لاستخراج

النتائج التي تنجم عن هذا الوصف استخراجاً يؤدي إلى البحث عن وسائل تغيير هذا الواقع ووضعه في خدمة العمل القومي العربي. بل كثيراً ما تكون النتائج المستخرجة محمّلة بمعانٍ تؤيّد وجهة النظر المعادية للاتجاه القومي. وهذا بعض ما قصدنا إليه حين أشرنا منذ حين إلى ضرورة اللقاء بين العقل والإيمان في شتى ميادين العمل العربي. وقد سبق أن أكّدنا أن القول بالقومية العربية ليس ضرباً من اصطناع نظرية أو «أسطورة» على حد تعبير المؤرّخ الألماني الشهير روزنبرغ Rosenberg، بل هو تعبير عن واقع حي، عن إيمان شائع لدى الجماهير العربية. ومثل هذا الإيمان ينبغي تغذيته بالتالي عن طريق الجهود العلمية الموضوعية الواعية التي يقوم بها المفكّرون، والتي تحمل بدورها شحنة الإيمان بالمستقبل العربي، وتعتبر ما تقدّمه من عمل تمهيداً لذلك المستقبل.

خاتمة

الصيغة الوحيدة المطروحة على العالم كله بعد انتهاء الحرب الباردة، هي صيغة «الدعوة العالمية». ولا تأخذ هذه الدعوة شكل نزعة إنسانية تنادي بالتعاون العالمي والوئام العالمي والتنمية في كل مكان واحترام الإنسان وحقوقه أنّى كان واحترام الشعوب وحقوقها سواء في ذلك ضعيفها وقويها، بل تأخذ على العكس من ذلك صيغة دعوة إلى «الاقتصاد الحرّ»، اقتصاد السوق، وإلى فتح البلدان بعضها على بعض من أجل توفير أسواق لمنتجات الدول الكبرى وعلى رأسها الدولة العظمى الوحيدة الباقية.

وتصدر عن الأخذ بالاقتصاد الحرّ بالمعنى الذي تنادي به بعض الدول الكبرى سلسلة من النتائج نعدّد بعضها: فمنها سيطرة المال والجشع والتنافس بين الدول وداخل الدولة الوحدة، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية - ومنها اجتياح وسائل الاتصال والإعلام الكرة الأرضية كلها برّاً وبحراً وجوّاً والسعي بالتالي لشدّ أزر «النظام الإعلامي» الوحيد الطرف وللسيطرة الثقافية على العالم وإذابة الهويات الثقافية الأخرى - ومنها استخدام العلم والتقانة (اللذين يقدّمان خدمات جلّى للإنسان) ضد الإنسان عن طريق سلطان القوة والسلاح وطراز جديد من الحروب التي تتمّ عن طريق الأجهزة الالكترونية والتقانة المتقدمة التي تكاد تستغني عن الجهد البشري - ومنها تضاؤل دور الدول النامية وتراجع إمكانات تقدمها، والنظر إليها على أنها «عالم البرابرة الجدد»[1]، عالم المنبوذين والمطرودين - ومنها تفكك بنية المجتمعات في داخلها وانتشار العنف

---

(١) أنظر بوجه خاص الكتاب الآتي:
Jean Christophe Rufin: ***L'Empire et les nouveaux barbares*****, Paris, Lattès, 1991.**

والجريمة والإدمان والأمراض الجسدية والنفسية التي تفرزها طبيعة «الحضارة» الحديثة ـ ومنها تنافس الدول الكبرى فيما بينها وبوجه خاص مع الدولة العظمى التي تحاول أن تشدّد قبضتها على العالم كله، إلخ. . .

غير أن تردّي العالم على هذا النحو، فيما نرى، لا يمكن أن يستمر طويلاً، لاسيّما أن هذا التردي وليد مرحلة انتقالية لم يُعدّ العالم نفسه لها، وكانت نتيجة لمفاجأة لم يكن ينتظرها، نعني سقوط الاتحاد السوفياتي، هذا السقوط الذريع والمريع والمباغت. ولا بدّ أن يلتقط العالم أنفاسه بعد فترة من الزمن، وأن يستخرج من التجربة التي فرضتها الدولة العظمى على عجل الدّروس التي سوف تؤدي إلى تطويرها وتعديلها. لاسيّما أن الدولة العظمى أرادت أن «تعمّم» على العالم، عن طريق هذه التجربة، الصيغة الاقتصادية التي طالما أخذت بها منذ أيام الحرب الباردة، صيغة الاقتصاد الحرّ، التي أرادت أن تجعلها عالمية بعد أن خلا الجو لها، وبعد أن أصبح في مكنتها أن تفرض ما تريد. وقد لا تبدو **تجربة الاقتصاد الحرّ** هذه خطيرة إذا نظرنا إليها من منظار الاقتصاد وحده. غير أن خطرها كامن في خلّوها من المعنى الإنساني بل في معاداتها لهذا المعنى وفيما **تحمله بالتالي من بذور انقلاب الاقتصاد على ذاته وتهديم نفسه بنفسه.** فسيطرة الاقتصاد في حدّ ذاتها وعبادة المال مدعاة لولادة كل ما ينجم عن الجشع من بُعد عن القيم الإنسانية. وسيطرة حفنة من أصحاب الأموال (لا يجاوزون عشرين في المائة من سكان العالم) على اقتصاد العالم كله تطويح بمبدأ العدالة. وسيطرة دولة واحدة أو عدد محدود من الدول على اقتصاد العالم ظلم للجمهرة الكبرى من الدول والأمم. وسيطرة دولة عظمى وحيدة على سواها من الدول المتقدمة، في ميدان الاقتصاد وسواه، تغليب لمبدأ القوة في حياة الشعوب والأمم، وسلاح قد ينقلب على ذاته كما ذكرنا.

ومما يؤيد ما نقول ويلفت النظر أن روسيا نفسها، كما سبق أن قلنا، بدأت تدرك مخاطر النزعة العالمية التسلّطية، وتعود إلى الإطار القومي عودة فيها الكثير من العنفوان، وتكشف عن مخاطر الأخذ باقتصاد السوق على النحو الذي تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية. وهاهوذا رئيس وزرائها فيكتور تشيرنومردين Tchernomyrdine يقول دون ما غمغمة، منذ فترة قصيرة: «إن زمن رومانطيقيي اقتصاد السوق قد انتهى في روسيا». بل ها هم قادة روسيا مؤخراً يصرّحون بأنه قد انتهى أيضاً ذلك «التصور الرومانطيقي الحالم للتوافق بين مصالح روسيا ومصالح الغرب».

من هنا كان لابدّ من البحث عن إطار بديل لهذا الإطار العالمي القائم على

«الاقتصاد الحرّ» المتحكّم والمستند إلى المال والسلطة، والذي لا تجد المنازع الإنسانية فيه أي مرتع حقيقي. والبحث عن هذا الإطار الجديد أمرٌ لا بدّ منه إذا أردنا الانطلاق من موقف متفائل حول مستقبل الإنسانية، ورفضنا الأخذ بمنطق متشائم يرينا رؤية العين منذ اليوم الكوارث التي يجرّ إليها استمرار مثل هذا النظام العالمي القائم.

وهذا الإطار المنشود، كما تدلّ تجارب التاريخ وكما يومىء إليه وضع العالم القائم اليوم، هو الإطار القومي الإنساني. وهذا الإطار قائم في حدّ ذاته في كثير من دول العالم، وقائم على نحو مثمر وفعّال لدى الدول المتقدمة بوجه خاص التي حققت وجودها القومي منذ أمد غير قريب. وفي العديد من بلدان العالم نشهد عودة إلى هذا الإطار القومي، وأشدّ ما يثير الانتباه عودة المنازع القومية في روسيا، بعدما يزيد على سبعين عاماً من قيام الاتحاد السوفياتي الذي نادى بالأممية وتجاوز القوميات، وبعد هدنة مؤقتة مع «النظام العالمي» الذي يريد أن يفرضه الغرب.

والأمة العربية التي تمر بمنعطف صعب، والتي تعاني من نتائج الضياع العالمي وآثار الأحداث العربية المؤلمة التي مرت بها في السنين الماضية، لا بدّ أن تشعر أكثر من أي وقت مضى بحاجتها إلى العودة إلى ذاتها وهويتها وثقافتها وإلى توحيد جهودها في سبيل مزيد من الالتحام فيما بينها. ومن غير الجائز أن تستسلم للأقدار وترى في هجمة النظام العالمي قدراً لا مفر منه، بل عليها أن تجعل من التحامها وتكاملها الوسيلة الناجعة لرد الأخطار التي تتهدّدها.

وأوّل بدهية ينبغي أن تنطلق منها هي أن تحقيق تقدّمها العلمي والتكنولوجي لا يفرض أن توكل هذه المهمة إلى الغرب ـ وما هو بفاعلها على أية حال ـ بل يتمّ عن طريق جمع طاقاتها وقواها المشتركة بحيث تقوى على تكوين قاعدتها العلمية والتكنولوجية. وانفتاحها على العالم لا يكون بسفح الحدود وإلغاء القيود جملة وتفصيلاً، بل يكون من خلال خطّتها الاقتصادية المستقلة التي تحدّد من خلالها حدود الانفتاح ومداه وميادينه وفقاً لما تقتضيه مصلحتها ولما يتوافر لديها من إمكانات.

ومن فضائل العالم الحديث أنه قرّب الأبعاد وضَيَّق المسافات. ومن هنا فالعمل العربي المشترك المؤدّي إلى مزيد من الالتحام، والذي قد يؤدّي إلى شكل من أشكال الاتحاد، يجد مرتعاً خصباً له بفضل التقدم الهائل والمذهل الذي تمّ في عالم الاتصال والإعلام والمعلومات.

ونحن حين نؤكّد أهمية تحقيق أواصر العمل العربي المشترك والتمهيد التدريجي

لتوليد صيغ اتحادية ملائمة لمعطيات الواقع وملبية لحاجات المستقبل، ندرك أن تنكُب مثل هذه الطريق لن يؤدّي إلى بقاء الأوضاع العربية على ما هي عليه، بل سوف يؤدّي لا محالة إلى زعزعة الوجود العربي كله وتعريضه لمخاطر الامّحاء والاندماج في صيغ أخرى تُفرض على الأمّة العربية.

والشروخ التي حدثت في الصّف العربي نتيجة لأحداث السنوات الأخيرة لا تحمل، كما قد يظن للوهلة الأولى، على تنكّب طريق التعاون والتكامل العربي، بل تدعو إلى الإمعان فيه وتجويده ووضع نظم ضابطة له. وعلاج آفات التضامن العربي والعمل على السير نحو التحام واتحاد أشد وأقوى، لا يكون إلا بالمزيد من هذا التضامن، وبتجويد العمل الوحدوي وإحكامه عن طريق الجهود الصادقة المستندة إلى تحليل موضوعي يهدي إلى أمثل صيغة من صيغ التعاون والاتحاد، ويرسم بالتدريج من خلال التجربة والواقع خطوات وحدوية مستقبلية متقدمة. **ولا خيار للأمة العربية في ذلك. فإما عزم على التعاون والالتحام التدريجي المتعاظم، وإما غياب وامّحاء في خارطة شرق أوسطية وثيقة الصلة بالأخطبوط العالمي المتحكّم.**

وبعد، الأحداث العالمية خطيرة، وأحداث المنطقة العربية لا تخلو من قلق، ومستقبل الإنسان على وجه الأرض موضع تساؤل. والخيار خطير: إنه الخيار بين انتصار قيم الإنسان الخيّرة، وبين انتصار منازعه الأنانية الشيطانية. ولا بدّ عبر الزمن وبعد تجارب قد تكون مريرة من أن يصحّح الإنسان فيما نرى مساره، ويناضل كرّة أخرى من أجل مزيد من القيم الإنسانية اللصيقة بطبيعته، كما عوّدنا دوماً. والكل مدعو إلى الحلبة. والأمة العربية، التي حملت في تراثها أسمى القيم الإنسانية، لابدّ أن تدلي بدلوها بين الدّلاء. وخير ما تقدّمه للإنسانية أن تكون أولاً، أن تعود أمّة ملتحمة تعمل لتقدّمها وتقدّم الإنسانية.

قد يبدو هذا الأمل «مثالياً»، ولكن ألا يصحّ هنا قول من قال: إذا أردت أن تكون واقعياً فكُنْ مثالياً؟

الفصل الثاني

في سبيل ثقافة عربية مستقبلية

العالم ومستقبل الثقافة العربية*

مدخل

عندما اخترنا الثقافة العربية المستقبلية موضوعاً لمحاضرتنا، كنا نضمر وراء ذلك أن بناء الثقافة بناءً جديداً، هو السبيل إلى بناء المستقبل العربي، بل المستقبل العالمي كله. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة نوجزها فيما يأتي:

١ ـ **الثقافة، بمعناها الواسع** الذي يرى فيها جملة النشاطات والمشروعات والقيم وسائر أنماط العيش المادية والمعنوية المشتركة التي تميّز أي أمة، والتي تكوّن إرادة الحياة المشتركة لدى أبنائها، نقول إن الثقافة، بمعناها الواسع هذا، هي وسيلة التقدم والنمو، وهي فوق هذا وقبل هذا غاية هذا التقدم والنمو، على نحو ما انتهت إليه الدراسات العالمية الحديثة جميعها، مادامت الغاية الأخيرة للتنمية هي توفير الحياة الطيبة والكريمة، جسدياً وفكرياً واجتماعياً لكل كائن إنساني.

٢ ـ هذه المكانة الرائدة التي تحتلها الثقافة في التقدم والتنمية تناقض **الاتجاه الاقتصادي الضيق** الذي ذاع وشاع في العقود الماضية، والذي يشتد زخماً وعتوّاً في ما عُرف بالنظام العالمي الجديد. ونعني به النظرة إلى الثقافة وكأنها الخادمة للنمو الاقتصادي، بدلاً من النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه جزء من التنمية الثقافية الشاملة.

(*) محاضرة ألقيت في «مؤتمر مستقبل الثقافة العربية» الذي عقده المجلس الأعلى للثقافة ووزارة الثقافة بمصر في مدينة القاهرة من ١١ إلى ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧.

٣ ـ وعدم الالتفات إلى هذه الحقيقة هو الذي أدى إلى فشل جهود التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة في العقود الأخيرة، حين أهملت هذه الجهود تلك الشبكة من العلاقات والمعتقدات والقيم والبواعث التي تكمن في قلب الثقافة والتي لا تكون بدونها أي تنمية اقتصادية حقة، فضلاً عن أن تنميتها تعني تنمية الإنسان ككل. وهذا ما دعا بعض الاقتصاديين وبعض منظمات الأمم المتحدة، في العقدين الأخيرين، وعلى رأسها «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» U N D P إلى طرح شعار «التنمية الإنسانية».

٤ ـ وفوق هذا وذاك، بل قبل هذا وذاك، يثوي **في قلب مشكلات النظام العالمي** الجديد المزعوم، وفي قلب مسيرته المغذّة نحو المستقبل، وفي قلب بُحرانه ومخاطره، **إنكار مضمر ومعلن للثقافة ودورها**. وهذا ما سنتريث عنده بعد حين. وحسبنا أن نقول موجزين في هذا المدخل إن من أهمّ سمات ذلك النظام عولمة الاقتصاد وعولمة المعلومات، وتعريض معظم ثقافات العالم في الشمال والجنوب، نتيجة لذلك، للتآكل بل للتمزق والفناء أحياناً. بل نذهب إلى أبعد من هذا فنقول: إن **عولمة الاقتصاد والمال والاتصال**، كما سنرى، تزيد في تخبط أزمة الهوية لدى العديد من الشعوب، وتوقظ في كثير من الأحيان النزعات العصبية والإثنية والدينية، ومنازع التقوقع والانكماش. ومردّ هذا إلى أن النظام العالمي الجديد، الذي يسيطر عليه الاقتصاد والمال وتقوده أيديولوجية السوق، يؤدّي لا محالة إلى أزمة ثقافية عميقة، قوامها اهتزاز أركان القديم اهتزازاً يزيد في خطره تلكؤ الجديد في الظهور والانبثاق وحيرته وشكوكه.

٥ ـ إن **طغيان النزعة الاقتصادية الليبرالية المفرطة** التي لا يكبح جماحها أي جهد ثقافي واجتماعي ذي أغراض إنسانية حقة لا يجر فقط إلى كوارث اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، بل يؤدي إلى بُحران عالمي شامل، أخطر ما فيه التشكيك في قدرة بني الإنسان على مجاوزة هذا الطوفان وعلى تغيير العالم. وأخطر من هذا الخطر وأدهى أن هذا **العجز عن التغيير** أو التشكيك في إمكانه، من شأنه أن يقود العالم إلى كارثة تكاد تكون محققة.

٦ ـ إن **الأمة العربية**، التي ما تزال ثقافتها العربية الإسلامية تضمن تماسكها إلى حد بعيد، معرّضة كسواها لمخاطر العولمة بوجه عام سواء في الاقتصاد أو المال أو الاتصال. وعليها بالتالي أن تعي ذاتها وعياً أعمق، وسط هذا البحر العالمي اللجّي المتلاطم، بحيث تحيل ثقافتها، على نحو متلازم متعانق، درعاً ووقاية من جانب،

وإبداعاً وجدّة من جانب آخر. فالأمواج العالمية عاتية، والثقافات العالمية جميعها في خطر، ومعها مستقبل العالم كله. والثقافة العربية الإسلامية العريقة في خطر أكبر، ولا ينقذها تجاهل ما يحدث، أو تجاهل الثقافة الغازية وأخطارها، أو التقوقع على نفسها وتغليق الأبواب دون سواها، كما لا يجديها أن تكون ثقافة تنكر الحداثة رغم غرقها في خيرها وشرها حتى الأذقان. إن الذي ينقذها هو **أن تفكر على نحو جديد**، أن تمسك بزمام مستقبلها، أن يغالب فكرُها فكرَها، إن صح التعبير، أن تصنع حداثتها بأيديها ومن خلال ذاتها، وأن تكون هويتها الثقافية مع سواها لا ضد سواها.

أولاً ـ الثقافة وأزمة الواقع والمستقبل العالمي

ولا شك أنكم تدركون أن التوقف عند كل بند من البنود الستة السالفة يستلزم أسفاراً برأسها. ولذلك سنحاول أن نكتفي بالحديث حديثاً خاطفاً لا يخلو من خلل عن أهم الجوانب العالمية المتصلة بمستقبل الثقافة في وطننا العربي.

وسترون أن تحليل الواقع العالمي، في صلته بمستقبل الثقافة العربية، سوف يحتل المكان الأكبر من بحثنا. ذلك أن من العسير ومن قصر النظر أن نتحدث اليوم عن أي ثقافة في معزل عن الوضع العالمي الشامل، لاسيما بعد أن أصبحت «العولمة» السمة الغالبة لهذا الوضع. وههنا أيضاً سوف نقول قليلاً من كثير، وسوف نتريث عند أبرز المعالم والصوى بادئين بالحديث عن أبرز سمات هذا الوضع العالمي، لاسيما فيما يتصل بالثقافة:

١ ـ نستطيع أن نقول بوجه عام إننا نشهد في عالم اليوم انفصاماً مقلقاً بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وبين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وثقافي، وأخيراً، ونتيجة لذلك، بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي. ويرجع هذا بوجه خاص إلى ذيوع أنماط ثلاثة من التفكير:

أولها **عولمة الاقتصاد**. وثانيها، ونتيجة لتلك العولمة، **تقليص دور الدولة** (الدولة القومية كما يقال) بوصفها راعية للاتساق الاجتماعي والعدالة والصالح العام. وثالثها **انحسار الثقافات** مع ما تحمله من قيم حامية وحاملة لكيان المجتمعات، وتآكلها بل تهديمها تهديماً فظاً في معظم بلدان العالم، شماله وجنوبه.

٢ ـ ولا شك أن **عولمة الاقتصاد** هي الفكرة الرائدة والمولدة لسواها. وقوامها «كما نعلم» أن علينا أن نركن إلى ما تصنعه «اليد الخفية» للسوق، وأن تدخّلنا في المسيرة الحرة للسوق الاقتصادية لهو أسوأ من تركنا الأمور تجري على غاربها.

ونخف إلى القول إن ما يدعونه اليوم بالسوق لا ينتسب إلى مفهوم «السوق التنافسية» التي يشير إليها الاقتصاديون عادة. بل هي سوق تحتكرها إلى حد بعيد، في شتى أنحاء العالم، بعض المؤسسات الكبرى التي تلعب دوراً يفوق وزنه دور الحكومات. هكذا نجد على سبيل المثال أن الرقم الذي تتعامل به شركة جنرال موتورز General Motors أعلى من الناتج القومي الإجمالي لبلد مثل أندونيسيا، وأن أرقام التعامل لمؤسسة ايكسون Exxon تفوق الناتج الإجمالي لأفريقيا الجنوبية، بينما تفوق أرقام تعامل مؤسسة فورد Ford الناتج الإجمالي لبلد مثل تركيا.

والحق أن أهم ما يميّز هذه العولمة الاقتصادية أنها **عولمة المال أولاً قبل الاقتصاد**، وأن النظم الاقتصادية، في إطارها، غدت جميعها في شتى بقاع العالم، خاضعة وتابعة لتحركات كتلة من رؤوس الأموال تتضخم يوماً بعد يوم، وتنتقل انتقال البرق (أو قل انتقال الالكترون) من مكان إلى آخر، تبعاً للفروق الناجمة عن تغير معدلات الفائدة وتبعاً للمضاربات المالية المستَبِقة للأحداث.

٣ ـ وإلى جانب عولمة الاقتصاد ومن ورائها وفي خدمتها، **عولمة وسائل الاتصال**. فلقد قادت التقنيات الجديدة إلى زج الإنسانية في عصر الاتصالات الشاملة، عصر «الطرق الفسيحة» highways/ autoroutes التي تسلكها المعلومات. وهكذا هدمت هذه الوسائل المسافات، وأسهمت بالتالي إسهاماً كبيراً في محاولة صياغة مجتمعات الغد وثقافاتها وفق نمط يكاد يكون واحداً ووحيداً، لا يحاول التكيف مع أي نمط من أنماط الماضي، بل لا يبقي من هذه الأنماط إلا الذماء. وغني عن البيان أن هذا التداول العالمي للصور والكلام عامل هام من عوامل العولمة الشاملة. غير أنه ما يزال ـ وقد يظل إلى سنوات بعيدة ـ في أيدي القوى العالمية الكبرى، لأسباب كثيرة. منها الغلاء النسبي لأجهزة الاتصال وعجز العديد من الدول على الوصول إليها. ومنها احتكار الصناعات الإعلامية والثقافية من قبل عدد محدود من الدول التي تنشر ما تنتجه تلك الصناعات في العالم كله، الأمر الذي يكوّن عاملاً هاماً من عوامل ائتكال الخصوصيات الثقافية. وهذا كله يمنح تلك القوى العالمية الكبرى سلطة ثقافية وسياسية واسعة على سواها. يضاف إلى هذا أن هذه «الثقافة العالمية» الزائفة التي تبثها وسائل الاتصال الحديثة تحمل معها، على الرغم من تفاهتها وفقر محتواها، معايير وقيماً منبثة فيها يمكن أن تولّد لدى الذين يخضعون لآثارها شعوراً بالاستسلام والعجز وضياع الهوية.

٤ ـ وهكذا نرى أن التحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات الإنسانية تقود

إلى العولمة، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية. وهذه العولمة تولد ضربين من المشاعر المتناقضة مزدوجة المعنى: إنها، من جهة، تُشعر أبناء الإنسانية بأن العالم لم يكن في يوم من الأيام أشد تضامناً منه اليوم، وتشعرهم في الوقت نفسه بأن فرص الانقسام والصراع والنزاع لم تكن يوماً أكثر منها اليوم. الأمر الذي يجعل مجتمعات اليوم تعاني من ظاهرة مزدوجة: ظاهرة السير نحو العولمة من جانب، وظاهرة البحث عن مختلف الجذور الثقافية والاجتماعية الخاصة التي تميّز المجتمعات المختلفة من جانب آخر.

٥ ـ وقد يبدو للوهلة الأولى أن عولمة الاقتصاد (وإضعاف الدولة القومية بالتالي) ظاهرة تناقض تصاعد **التقوقع الإثني** والصراعات القَبَلية التي نشهدها اليوم. والواقع عكس ذلك. فبين الظاهرتين، ظاهرة العولمة وظاهرة التقوقع والتشرذم، وشائج حميمة، وهما بالتالي متضامنتان. فعولمة القرارات الاقتصادية والمالية (والثقافية) تثير النزعات الانكماشية وردود الفعل الإثنية والقَبَلية.

٦ ـ وهذا كله يقود يوماً بعد يوم إلى تقلّص دور الدولة، وبالتالي إلى زوال الضابط الأساسي الذي يضبط التآلف الاجتماعي والعدالة ويحقق العمل للصالح العام، ويرعى القيم الخلقية والثقافية.

ذلكم أن حرية السوق ترفض حكماً **تدخل الدولة**. ولقد لخص ذلك الرئيس الأميركي كلينتون حين قال في خطابه إلى الأمة بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، «إن زمن تدخل الدولة قد مضى وانقضى». وهكذا أخذنا نشهد أمام ناظرينا تكوُّن «الدولة المحجّمة» إن صح التعبير، وما يرافق ذلك من تصدع اجتماعي وتمزق خلقي وثقافي. فنظام العولمة الجديد لا يرى أن التقدم هو الذي يولِّد الاتساق الاجتماعي، بل يرى أن الذي يولِّد الانسجام الاجتماعي والتقدم هو الاتصال والإعلام وتبادل المعلومات. وعنده أنه كلما ازداد المواطنون تواصلاً فيما بينهم، وكلما ازدادت الرسائل الإعلامية التي يتبادلونها، ازدادوا حرية واستقلالاً وطمأنينة. وليس المجال مجال الحديث عن خطأ مثل هذا الزعم. وحسبنا أن نقول عابرين: إن عالم الاتصال يفتح الباب مشرعاً في أي مجتمع وفي المجتمع العالمي لجميع ضروب التلاعب بالعقول واقتناصها، ولشتى أنواع الخداع والتضليل. ويعنينا أكثر من ذلك أن نتريث عند فكرة **«تقليص الدولة»** أو موتها، ولاسيما الدولة الراعية الحامية. وحسبنا في تفنيد هذه الفكرة أن نذكر أن بلداً كبيراً وغنياً كالولايات المتحدة، يضم اليوم ٤١ مليوناً من المواطنين الذين لا يتمتعون بأي ضمان صحي، وأن ١٥٪ من مواطني الولايات المتحدة يعيشون تحت خط الفقر، وأن ثمة في مدن الولايات المتحدة جميعها مناطق

معزولة يعشش فيها الفقر والعنف، وإلى جانبها أحياء غنية تحميها الأسوار والحراس. حسبنا أن نذكر أن الدخل المتوسط الفعلي للأسر المفرطة في الغنى التي تمثل ٢٠٪ من جملة الأسر، قد نما بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٩٣ في الولايات المتحدة بمقدار ١٥٪ بينما تراجع هذا الدخل المتوسط بمقدار ١٨٪ لدى الأسر المفرطة في الفقر التي تشكّل ٢٠٪ من سائر الأسر. والأمثلة عديدة على ذلك، سواء في الولايات المتحدة وفي كثير من بلدان العالم المتقدّم. وإذا كان من الصحيح أن الملايين من الناس في العالم يغادرون البؤس والفقر كل عام، فإن من الصحيح أيضاً أن العدد المطلق للفقراء في العالم يتزايد تزايداً يُعادل معدل تزايد سكان العالم. هذا فضلاً عن تفاقم البطالة في العالم المتقدّم والنامي تفاقماً ينذر بكوارث اقتصادية واجتماعية وسياسية ظهرت نذرها وتباشيرها منذ اليوم.

ثانياً ـ نظرة نقدية إلى أزمة العالم في صلتها بالثقافة

على أننا لسنا في معرض محاكمة النظام العالمي، فمثل هذا المطلب يذهب بنا بعيداً ويخرج بنا عن القصد. وهمنا أولاً وآخراً أن نبحث عن المخرج من التصدّع الثقافي الذي تولّده الأزمة العالمية الشاملة. ولا شك أن هذا البحث شاق وطويل، وحسبنا منه بعض التلميح والإشارة:

منطلقات الحل:

١ ـ وأول منطلقات الحل أن ندرك أن الأيديولوجية الليبرالية الظافرة لا تقبل أي ضبط للاقتصاد العالمي، الأمر الذي يحملنا على القول إن **العالم لا يحكمه أحد، اللهم إلاّ السوق**.

والخلاص من مثل هذه النظرة اليقينية الدوغماتية الصارمة يستلزم توضيح بعض الأمور، أو لنقل إدراك بعض الحقائق بل البدهيات والاقتناع بها:

ـ من هذه الحقائق أن عالم الاقتصاد (وعالم العلوم الاجتماعية بوجه عام) لا يقر بوجود قوانين عامة صارمة تحدد مسيرته.

ـ ومنها أن سيطرة فكرة من الأفكار لا تقدّم دليلاً كافياً على صحتها ومتانتها.

ـ ومنها أن أي دولة في العالم لم تحقق تقدّمها عن طريق قوانين السوق الليبرالية الحرة.

ـ ومنها، ولعله أهمها فيما يعنينا من أمر الثقافة، أن الشعوب التي لم يخضع

نظامها الثقافي للغزو والانتهاك العنيف عن طريق الحداثة الغربية، أو التي انفتحت على هذه الحداثة في شيء من الحذر والحكمة، هي التي استطاعت أن تحقق أفضل النتائج الاقتصادية، على نحو ما نجد في اليابان والصين وبعض دول جنوب شرقي آسيا.

٢ ـ وثاني منطلقات الحل أن ندرك أنه إذا لم يتغير شيء، فإن شطراً من العالم قد يتعرض لخطر التمزق الثقافي من داخله، وأن شطراً آخر قد يعيد تكوين نفسه وثقافته استناداً إلى أيديولوجيات صارمة مغلقة، يناقض من خلالها الحداثة، أي حداثة، أو ينطلق في طريق غوغائية متخلفة مغرية. ولا نغلو إنْ قلنا إن عالمنا اليوم عالم مريض، بل عالم غير عقلاني يتهدده «الفصام». وما تزايد العنف فيه إلاّ نتيجة من نتائج تحطيم الثقافات الخاصة، تلك الثقافات التي كانت تمنح الحياة معناها.

٣ ـ وثالثها أن لا مناص من إحداث التغير والتغيير في مسيرة العالم، ما دامت القدرة على التغيير هي معيار إنسانية الإنسان ومعيار تقدمه نحو مزيد من الإنسانية، وما دام الفكر الخلاق المبدع هو الفكر القادر على أن يفكّر تفكيراً مناقضاً لفكره، على حد تعبير الفيلسوف الألماني هيدجر Heidegger.

٤ ـ ورابع منطلقات هذا الحل أن البحث عنه من شأنه أن ينقذ العالم المتقدم نفسه، فضلاً عن العالم النامي. ذلكم أن سيطرة الغرب على العالم، على النحو الذي يسود، سوف تؤدي إلى تسويق قيم من شأنها أن تضع الغرب في النهاية موضع المساءلة والإنكار. لاسيما أن كمال المجتمع الليبرالي على نحو ما يريده النظام العالمي السائد لا يحتمل وجود مخلفات ثقافية قومية، أو الإبقاء على بعض ضروب القربى الثقافية والاجتماعية. **فالبرنامج الليبرالي في حدوده القصوى يهدف إلى محو الفوارق من أي طبيعة كانت،** لأنها عقبة في وجه الحرية الكاملة للسوق وفي وجه السلم الاجتماعي كما يراه. ومثل هذا النهج لا بد أن يؤدي، في خاتمة المطاف، إلى ردة تضع النظام العالمي الليبرالي موضع التساؤل، وتنكر قيمه ومبادئه.

معالم الحل المرجو:

من خلال مثل هذه المنطلقات يمكن أن تستبين لنا بعض معالم الحل المرجو. فهذه المنطلقات لا تعدو أن تؤكد حقيقة قوامها أن الحرية الفردية المطلقة وديمقراطية السوق ليست عوامل كافية أو ضرورية من أجل الانتعاش الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية بوجه عام، وليست الطريق المؤدية إلى التنمية الثقافية التي لا تكون بدونها أي تنمية. وهذا يقودنا إلى إيجاز معالم الحل المرجو في الأمور الآتية:

١ ـ تدل التجربة، كما استبان لنا على نحو مضمر، أن أهم العوامل الحاسمة في تحقيق التنمية الإنسانية والتقدم في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تكمن ـ إلى جانب توفير حرية المبادرة وهي غير حرية السوق ـ في **تحقيق التماسك والاتساق الاجتماعي الثقافي**، الذي يولد الثقة والطمأنينة، ويحفز على الإبداع والتجديد، ويرعى القيم الحافظة لتكامل المجتمع وتضامنه. وإذا ما توخينا حظاً أكبر من التوضيح قلنا إن الاتساق والتماسك الاجتماعي، الذي يبقي على كيان الأمم وعلى قدرة العطاء الجماعي عندها، يولد من خلال التقاء متغيرات عديدة، أهمها حرية المبادرة في شتى المجالات، والرغبة في التقدم والنجاح، اقتصادياً كان أو اجتماعياً أو ثقافياً، وبوجه خاص توافر وحدة ثقافية تمنح الحياة معناها، والعمل والسعي أهدافه ومبرراته. وهذا «المركّب»، تتباين نسبه ومقاديره دون شك تبايناً كبيراً بين مجتمع وآخر.

٢ ـ إن ما قلناه حتى الآن ينتهي بنا إلى نتيجة أساسية، وهي أن **«العالمية»** (وهي غير العولمة) **ليست حقيقة معطاة وجاهزة**، بل هي إعادة بناء صبورة، جوهرها التعاون الثقافي والتلاقح الثقافي. وعالمية الثقافة (ومعها عالمية الاقتصاد) ليست أمراً يتم سهواً رهواً، وتوليدها ليس أيسر من توليد لغة «الاسبرانتو». والظن أو التظاهر بوجود ثقافة عالمية جاهزة معطاة مسبقاً، من شأنهما أن يعرضا العالم لمستقبل متفجر. **والتواصل بين الثقافات** والحوار بينها هما وحدهما اللذان يجعلاننا قادرين على أن ندرك ذاتنا من خلال إدراكنا لسوانا. ذلكم هو الطريق الدائم، والشائك، نحو «العالمية» بالمعنى الإنساني السليم لهذه الكلمة.

٣ ـ وبتعبير آخر، إن المهمة الأساسية الملقاة على عاتق الثقافات المختلفة هي أن تحول الترابط الواقعي المفروض بين ثقافات العالم إلى ترابط مراد ومقصود، وإلى تضامن متكافىء ومنشود.

ولا حاجة إلى القول بعد هذا إن الثقافة الذاتية الخاصة بكل أمة لا تحمل حكماً ولا يجوز أن تحمل معنى الخصام والصراع مع ثقافات الآخرين. كما لا تعني رفض الآخر. وإن التنكر لهذه الثقافة أو تداعيها هما اللذان يؤديان إلى الشقاق والكوارث، لاسيما حين تحاول «ثقافة» تعد نفسها متميزة أن تفرض هيمنتها على سواها وأن تعمل على **«تسطيح» الثقافات** كما يقال، وأن تدفعها إلى السير في ركاب ثقافة واحدة ووحيدة، ترى أن على سائر الثقافات أن تعدو للحاق بها، وإلا كانت متخلفة عن الركب. ونستدرك قائلين: إن «الصراع الثقافي»، كما نعلم، قائم في قلب كثير من

ثقافات المجتمعات المتقدمة، ولاسيما الثقافة الأميركية، حيث يعجز شعار «الفردية» الذي تأخذ به هذه الثقافة عن التوفيق بين «الثقافات المصغرة» العديدة التي تضمّها، وعن تحقيق اللحمة في نسيج الهوية الأميركية، بل يؤدي إلى زيادة تمزق هذا النسيج، لاسيما حين ترتد هذه الفردية إلى مدلول «جسدي» خالص، لا تسعفه أي قيمة ثقافية ولا ترعاه أي سياسة اجتماعية من شأنها أن تؤدي إلى التماسك والاتساق والسعي المشترك.

٤ ـ وهذا كله يقودنا إلى القول بأن **الدولة القومية**، مهما تكن نقائصها، **تظل في المرحلة الحالية الأساس الوحيد للاتساق الاجتماعي**. ولا يعني هذا العودة إلى ذلك النمط من الدول المسيطرة المتحكمة في مصائر الناس، بل يعني قيام سلطة سياسية قادرة في آن واحد على الاضطلاع بأعباء الدولة، وعلى الانفتاح العقلاني على المبادلات الاقتصادية والمالية والإعلامية العالمية، وعلى معالجة مشكلات البيئة والمشكلات الاجتماعية بوجه خاص. وأهمّ من هذا كله أن تضطلع الدولة القومية بمهمة أساسية، هي الدفاع عن المصالح المشتركة لأبنائها في وجه المصالح الخاصة.

٥ ـ وبتعبير موجز، نستطيع أن نجمل بلغة أخرى ما انتهينا إليه بشأن معالجة الأزمة الثقافية في إطار الأزمة العالمية الشاملة فنقول: إن تخبط عالمنا الحالي يرتد إلى هزات، **بل زلازل أربعة**:

أولها **محو الثقافات التقليدية أو إضعافها**، الأمر الذي يؤدي إلى تعريض عدد كبير من مجتمعات العالم للعجز والمرض.

وثانيها **تداعي الاتحاد السوفياتي** الذي ولّد اضطرابات كثيرة في شتى أنحاء العالم والذي قاد إلى الأخذ بسياسة قوامها «مطاردة الأسواق» والسيطرة عليها، على نحو ما نجد في اتفاق «الألينا» Alena (اتفاق التبادل الحر بين دول أمريكا الشمالية) و«الغات» Gatt (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة) وسواهما، وهو ما أدى إلى ولادة «الوحدانية» في الفكر والعمل.

وثالثها **العولمة** التي ولّدت موجة جديدة من الفقر لا يدرك أحد منتهاها وسبيل الخلاص منها، والتي يهدد لحمة الحياة، نعني ثقافة المجتمعات المختلفة، لخطر مؤكد.

ورابعها **تراجع دور السياسة ودور الدولة**، نتيجة للعولمة ولغلبة الأيديولوجية الليبرالية.

والتعرض لهذه الهزات الأربع، يتم عن طريق معالجتها معالجة قوامها وضع العولمة موضع التساؤل، ورأس الحربة فيها الحوار الثقافي وتنمية الثقافة العالمية على

أسس إنسانية جديدة. وأداة هذا كله الإيمان بإمكان تغيير مسيرة العالم، وتذكر قولة غرامشي Gramsci حين عرّف «الأزمة» بأنها «ما يحدث عندما يموت القديم، ويتلكأ الجديد ويحار في الظهور».

وجوهر الجهد الثقافي المنشود الذي ينبغي أن يسعى إليه الحوار بين الثقافات هو البحث عن قيم إنسانية مشتركة، من شأنها أن تضع الأساس المكين للتضامن بين بني الإنسان. ولا حاجة إلى القول إن مثل هذا الحوار الثقافي المنشود، حين يؤدي إلى تعرّف كل ثقافة على ثقافة الآخرين، يولِّد لدى أبناء أي ثقافة وعياً مزدوجاً: وعياً بخصوصية ثقافتهم وتفردها، ووعياً بوجود إرث ثقافي مشترك لدى سائر الثقافات وسائر أبناء البشر. وهكذا تتيح معرفة الآخرين كمال معرفة الذات.

ونتريث ههنا قليلاً لنذكّر بحقيقة منسية، وهي أن كثيراً من القيم التي تؤدي إلى تماسك المجتمع يضعها الواقع العالمي اليوم موضع التساؤل، وأن من بين هذه القيم مفهوم الأمة ومفهوم الديمقراطية بالذات. وقد يكون من المفيد أن نذكّر بما يصيب **مبدأ الديمقراطية** نفسه في النظام العالمي الجديد من تصدع وعجز. صحيح أن هذا المبدأ يزداد انتشاراً إذا نظرنا إلى جانب وحيد منه، نعني ادعاء الأخذ به كنظام سياسي يبحث، عن طريق ضرب من العقد الاجتماعي، عن التوافق بين الحريات الفردية وبين التنظيم الشامل للمجتمع. أما إذا نظرنا إلى تطبيقه الفعلي من خلال وجهه «التمثيلي»، أي من خلال الديمقراطية الممثلة لمطالب المجتمع، فلا شك أننا سنجده يصطدم بجملة من الصعوبات لدى البلدان التي بشّرت به وصنعته. فنظام التمثيل السياسي ونمط ممارسة السلطة على نحو ما تجري فيه، يعانيان من أزمة واضحة في كثير من البلدان، وعلى رأسها البلدان المتقدمة نفسها. والهوة تزداد بين الحكام والمحكومين، وثمة بزوغ مفرط لردود الفعل الانفعالية الآنية بتأثير وسائل الاتصال والإعلام. و«السياسة المسرحية»، إن صح التعبير، تنتشر وتسود وتجد تربة صالحة لها في سيطرة الإعلام على المناظرات السياسية والأخبار السياسية. هذا إذا لم نتحدث عن جعل الديمقراطية مرادفة لحرية السوق، والقول بأن الطريق الجَدَد إليها هو «اقتصاد السوق». وليس من الغلو أن نقول إن حرية التجارة والتبادل أصبحت «الحجر الفلسفي» للعصر الحديث. كذلك ليس من الغلو أن نقول إن المثل الأعلى الديمقراطي نفسه في حاجة إلى أن يُبتكر ويُبنى من جديد، أو في حاجة إلى أن تُبعث فيه الحياة على أقل تقدير وإلى أن يغتذي بدماء جديدة.

ثالثاً ـ أزمة العالم والثقافة العربية المستقبلية

ولعلكم تتساءلون، بعد هذه المقدمات التي تبدو مسهبة، أين الثقافة العربية المستقبلية من هذا كله؟

ولا حاجة إلى القول، إن منهجنا في البحث، يربط ربطاً وثيقاً بين أزمة الثقافة العربية وبين أزمة الثقافة العالمية، بل أزمة العالم كلها. ومن هنا كان تريثنا الطويل بعض الشيء عند منعكسات الأزمة العالمية على الثقافة في شتى أنحاء المعمورة. ومن هنا نستطيع أن نقول أيضاً إن ما طرحناه من حلول خاصة بمعالجة الأزمة العالمية الشاملة والأزمة الثقافية بوجه خاص، يصدق على الوطن العربي وعلى الثقافة العربية إلى حد بعيد. ومع ذلك، فالمسألة الثقافية، إلى جانب معالمها المشتركة بين ثقافات العالم، من شأنها وطبيعتها بل وأهدافها أن تتلون بلون الخصائص الثقافية لكل أمة.

أزمة الثقافة العربية الإسلامية:

ومن هنا فإن ثمة إلى جانب الأسباب العالمية التي تجعل الثقافة العربية الإسلامية في أزمة، أسباباً خاصة لهذه الأزمة نجملها فيما يأتي:

١ ـ أولها وقد يكون أهمها، **أن الثقافة العربية الإسلامية لم تنجح**، منذ أكثر من قرن حتى اليوم، **في صنع حداثتها** وفي وضع الأسس السليمة لهذه الحداثة. فالصراع بين الغرب والشرق، بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، عرف المد والجزر، ولبس صيغاً متباينة، منذ أيام جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا ورفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي وعبدالرحمن الكواكبي وشكيب أرسلان وأحمد فارس الشدياق وجورج أنطونيوس وإبراهيم اليازجي وناصيف اليازجي ونجيب العازوري وبطرس البستاني وسواهم.

ولا شك أن النزعات الإسلامية التي ظهرت منذ الثمانينيات ثمرة من ثمار فشل الاتجاهات الفكرية والسياسية التي تأخذ بالحداثة، بما فيها النزعات القومية المجددة التي ظهرت منذ الخمسينيات، على الرغم من أنها أكدت الارتباط العضوي بين الأصالة والحداثة، بين القومية والتراث العربي الإسلامي. وهذه النزعات الإسلامية، في أشكالها المغالية، تنادي بمشروعات قوامها «مقاومة الحداثة»، ولاسيما حين تعني هذه الحداثة تقليد الغرب ونقل ثقافة الغرب بعجرها وبجرها.

٢ ـ وثانيها أن الثقافة العربية الإسلامية من أعرق ثقافات العالم. **وهذه العراقة**

تمنحها القوة والقدرة على البقاء. ولكنها **كثيراً ما تكون عبئاً ثقيلاً معرقلاً** للتجديد والتجويد اللذين لا تكون بدونهما أي ثقافة حية، بل تندثر وتزول. فثقافة أي أمة معطىً علينا أن نتجاوزه ونجدده إذا أردناه أن يبقى حياً، وإذا أردنا أن نُبقي على جوهره الأصيل.

٣ ـ وثالثها أن ازدهار الثقافة العربية الإسلامية ينتسب إلى ماضيها البعيد منذ ظهور الإسلام بوجه خاص، وأن أوج تفتحها وعطائها الحضاري تقضّت عليه خمسة قرون على أقل تقدير، هذا إذا نحن أخذنا في الحسبان حضارة الأندلس. وهذه الحقيقة تخلق نوعاً من الانتماء الماضوي والنزعة الماضوية، يصبح التجديد في إطارهما أصعب منالاً.

٤ ـ ورابعها وأهمها **أن المشاركة الجماهيرية في بناء الثقافة العربية** الحديثة المرجوة ما تزال محدودة جداً. وبدهي أن تجديد أي ثقافة لا تقوم به الطبقة المثقفة وحدها بل لا بد من مشاركة شعبية واسعة النطاق، لا تتوافر إلا إذا انتشرت الثقافة وانتشر التعليم لدى الجماهير العربية على أوسع نطاق، بحيث يتم تحرير البنية الثقافية المتخلفة للعقل العربي، وبحيث لا تسود الغوغائية والببغائية ولا تغدو مَرْكباً لكل ذي مأرب.

ولعل من المفيد أن نذكر أن من بين عوامل فشل الاتجاهات القومية المجددة التي ظهرت في الوطن العربي منذ الخمسينيات، عجز الكثرة الكاثرة من الجماهير العربية عن وعيها وعياً كاملاً وحياً، إلى جانب عوامل أخرى عديدة لا مجال للإفاضة فيها. وإذا كان جانب من هذه الجماهير قد وعى إلى حد ما المضمون الاجتماعي والمضمون القومي لهذه الاتجاهات القومية المجددة، فإن استيعابه وقبوله لاتجاهات التحديث والتجديد والانقلاب الفكري والثقافي فيها لم يكن كافياً، ولم يكن حظه من وضوح الرؤية في هذا المجال كبيراً. وهذا ما يسّر إلى حد بعيد الانقضاض عليها من داخلها وخارجها. لقد كانت ثقافة الجماهير وما تزال حتى اليوم، بما تحمله معها من تخلف القرون، عائقاً هاماً في طريق تحديث الحياة العربية، كما أن المعادلة الضرورية التي ينبغي أن تقوم بين الأصالة والحداثة كانت وما تزال عصية على فهم الجماهير الواسعة العريضة.

٥ ـ وخامس المعالم الخاصة التي نجدها في أزمة الثقافة العربية، أن **محاولات تحديث هذه الثقافة لم يتم في معظم الأحيان انطلاقاً من داخلها**، بل تم غالباً بحكم الاصطدام بالثقافة الغربية، ولاسيما منذ حملة نابليون على مصر، وكان بالتالي رد فعل صادراً عما خبره العرب من تقدم الغرب. ولا تثريب على العرب حين يحاولون الاستجابة لصدمة الثقافة الغربية المتقدمة، فقد كان هذا شأن كثير من أمم العالم. غير

أن سعيهم من أجل مواجهة هذه الثقافة قد أخذ طابع «الفصام»، بدلاً من أن يأخذ طابع الدمج العضوي المتكامل بين الجسم الغريب والجسم الأصيل. وتكونت منذ ذلك الحين حتى اليوم ثقافتان منفصمتان لا تلتقيان: ثقافة تخشى على التليد فتعود أدراجها إليه بما له وما عليه وبأصله وبالدخيل عليه، وثقافة تُؤثر الجديد ولو ضحت من أجله بالتليد. أما الثقافة التي حاولت التوفيق بين التليد والجديد، فلم تفلح في مهمتها حتى اليوم، وكثيراً ما لجأت إلى التلفيق بدلاً من الدمج العضوي بين الجانبين وبدلاً من الانطلاق أولاً وقبل كل شيء من فهم التليد فهماً جديداً، ومن بناء الجديد من خلال الأصيل العريق، بعد إعادة فهم الأصيل في ضوء معطيات العصر.

٦ ـ وسادسها أن **النظام العالمي الجديد**، على نحو ما وصفناه، **كثيراً ما يتحدى الثقافة العربية الإسلامية** تحدياً سافراً ومباشراً. الأمر الذي يخلق بالضرورة ردود فعل مغالية، تجنح إلى التقوقع والانكماش واجتناب مخاطر الهجمات الغربية عن طريق احتماء الذات العربية بـ«جلدتها» و«إهابها» التقليدي المألوف. ويزداد هذا الانكماش، ويشتد العداء للحداثة في إطار العداء للغرب، حين يصف الغرب الحضارة الإسلامية بأبشع الأوصاف ويرى فيها «الشيطان» العالمي الجديد، وحين يخلط بين الإسلام وبين الإرهاب، وحين يرى في محاربة الإسلام وثقافته البديل الطبيعي عن محاربة الاتحاد السوفياتي سابقاً.

٧ ـ وفوق هذا وذاك، تؤدي عولمة الاقتصاد والمال والاتصال، كما سبق أن رأينا، **إلى هجمة شرسة على الخصوصيات الذاتية للشعوب**، وعلى الشعب العربي والإسلامي بوجه خاص الذي لا يكتمل عقد العولمة والسيطرة الاقتصادية إلا بالسيطرة على موارده الغنية. وهكذا تواجه الأمة العربية الأزمة التي واجهتها في بدايات اتصالها بالغرب كما رأينا، ولكن على نحو أشد وأخطر. فالهجمة العالمية الجديدة، كما سبق أن ذكرنا، تحارب الخصوصيات الثقافية أصلاً وجوهراً، وتملك من أسلحة العولمة ومن تقنيات الاتصال ما يجعلها قادرة على تخريب الثقافات خلسة من داخلها وأعماقها، بل ما يُمكّنها من تقبّل الشعوب لهذا «الترياق» المسموم وترحيبها به عن علم منها أو غير علم.

رابعاً ـ الثقافة العربية المنشودة والسبيل إليها

لا شك أن الأوان قد حان لطرح السؤال الأساسي الذي يتحلق حوله موضوعنا أصلاً، ونعني به: ما هي، في ضوء كل ما قلناه، معالم الثقافة العربية المستقبلية المنشودة؟ من أجل تيسير الإجابة على هذا التساؤل الضخم، نود أن نجمل منذ البداية الأبعاد الأساسية للثقافة بمعناها الواسع في ثلاثة: البعد الأخلاقي، والبعد العلمي

والتقاني، والبعد الاقتصادي والاجتماعي.

١ ـ وفيما يتصل بالبعد الأخلاقي، تحدث العديد من الباحثين الأجانب، وعلى رأسهم المفكّران الألمانيان هابرماس وجوناس والباحث الأميركي راولز عن قوام الأخلاق الملائمة لعصر العلم والتكنولوجيا، فقال أولهم إنه الحوار، وقال الثاني إنه الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وقال الثالث إنه العدالة الاجتماعية، في كتابه الشهير **نظرية العدالة**[١].

أما الثقافة العربية الإسلامية فلعلها جمعت بين العناصر الثلاثة وأضافت إليها: ففيما يتصل بمبدأ **الحوار**، غني عن البيان أن الشورى من جوهرها وصلب مبادئها، والناس عندها شعوب وقبائل هدفها أن تتعارف، والتواد والتراحم من أهم قيمها. وفيما يتصل **بالشعور بالمسؤولية** تجاه الآخرين، فالقيم العربية الإسلامية في هذا المجال غنية ثرية. منها، وهي كثيرة، أن يحب المرء لأخيه ما يحبه لنفسه، وأن يكون الناس في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء. ومنها مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يؤكد أن كل فرد في المجتمع مسؤول عن سواه. ومنها أن كل فرد راعٍ ومسؤول عن رعيته، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى. وقد نشرت «مؤسسة آل البيت» بالمملكة الأردنية الهاشمية ثلاثة مجلدات ضخمة حول **الشورى في الإسلام**. كما نشرت مجلدين عن معاملة غير المسلمين في «الإسلام». وفيما يتصل بمبدأ **العدالة الاجتماعية** نجد التراث العربي الإسلامي حافلاً بالتأكيد على أهميته: فالناس سواسية كأسنان المشط، ولا فضل لعربي على أعجمي ولا لأحمر على أسود. والظلم الاجتماعي مهلكة، والكسب الذي يأتي بلا جهد ومعاناة محرّم، والبطر والترف مهلك للأمم ﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾، و«في أموال الأغنياء حقوق الفقراء، وما جاع فقير إلا بما متع به غني» على حد قول الإمام عليّ.

والمبادىء الخلقية التي أتى بها التراث العربي الإسلامي أكثر من أن تحصى. والذي يعنينا في إطار بحثنا أن نبيّن أن **توليد القيم الخلقية الملائمة للعصر من قلب تراثنا وصلبه هو الطريق السليم إلى بناء ثقافتنا العربية المنشودة**. ولا يعني هذا أن نغمض عينينا عما نجد في الثقافات العالمية الأخرى من قيم، وأن نتجاهل مستلزمات التطور العصري وما يمليه من فهم جديد حيّ لقيمنا الأصيلة. لاسيما أن مشكلات العصر، كما وصفناها، وعلى رأسها سيطرة المال والكسب المالي والنزوع إلى

(١) John Rawls: *Théorie de la justice* (traduction française). Paris, Ed. du Seuil, 1987.

الاستيلاء على ثروات الآخرين باسم العولمة والسوق وسوى ذلك، تكاد تدعونا بقوة إلى تقويمها من خلال ثقافتنا. غير أن قدرتنا على تقويم ثقافات الآخرين وتصحيحها تستلزم أولاً وقبل كل شيء أن نحرص على قيم ثقافتنا نحن ونعيها ونُحكم الأخذ بها. وهذا بدوره يستلزم فهم ثقافات الآخرين والحوار معها، كيما نفهم ذاتنا وثقافتنا فهماً أعمق وأصدق وأنجع. وهكذا **تقوم صلة دائرية، لا خطية، بين ثقافتنا وثقافات الآخرين**.

٢ ـ وفيما يتصل **بالبعد العلمي والتقاني للثقافة العربية المنشودة**، لا بد أن نسلك السلوك نفسه. فثقافتنا العربية الإسلامية ليست كما يظن بعضهم ثقافة تعنى بالدراسات الإنسانية وحدها، بل هي كما نعلم جميعاً ثقافة علمية تجريبية رائدة. أولم يصف فانتيجو Ventejoux المعجزة العربية[1] (في مقابل المعجزة اليونانية) بأنها تكمن في نقل العقل الإنساني من الدوران حول ذاته (كما عند اليونان) إلى الدوران حول الأشياء والانغماس فيها وإلى المشاهدة والتجربة العلمية بالتالي؟ وهكذا يحق للثقافة العربية الإسلامية الحديثة، حين تأخذ بالروح العلمية وتنادي بتوليد العلم والثقافة واستنباتهما، أن تقول: هذه بضاعتنا رُدّت إلينا. ولا حاجة إلى القول إن المكتبة العربية والمكتبات الأجنبية طافحة بالكتب والدراسات والموسوعات التي تتحدث عن عطاء العرب في شتى ميادين العلم، وعن دورهم في توليد الحضارة العلمية التقنية الحديثة.

والذي يعنينا في خاتمة المطاف أن نعتبر الانغماس في الحضارة العلمية التقانية وإبداعها بعقولنا وأيدينا، مطلباً تحضّنا عليه ثقافتنا، بل شرطاً من شروط إيماننا بها وبرسالتها.

وأضرب مثالاً واحداً **يشهد على ما في تراثنا الثقافي**، وما في تراثنا الديني بوجه خاص، **من حرص على اتقان العلوم والصناعات** وما يدور حولها. وهذا المثال أستقيه مما قاله بعض الفقهاء، وعلى رأسهم الإمام الشاطبي الأندلسي، في كتابه **الموافقات**. فلقد ذكر الإمام الشاطبي، في معرض حديثه عن واجب الكفاية (الذي إذا قام به أحدهم سقط عن الباقين، وإذا لم يقم به أحد أثم الجميع): أن من واجبات الكفاية أن يكون في كل مجتمع من يسد حاجته من المأكل والمشرب والصناعات المختلفة.

ومعنى هذا، بلغة اليوم، أنه إذا لم يتوافر لدينا في البلدان العربية علماء أو اختصاصيون أو تقنيون في شتى ميادين التقدم الحديثة ـ وما أكثرها ـ فنحن جميعاً آثمون. أوليس من حقنا بعد هذا أن نسائل أنفسنا أي معجزة كبرى في مجال العلم

---

(١) فانتيجو: **المعجزة العربية**، ترجمة رمضان لاوند، بيروت، ١٩٦٠.

والتقانة يحققها مجتمعنا العربي إذا وعى أبناؤه هذا المبدأ وأدركوا شأنه وشأوه واستخرجوا النتائج والخطط التي تلزم عنه، وتبيّنوا ما يجترحونه من إثم إذا هم جافوه؟

ونفتح ههنا «معترضة» لنقول إن التأمل في هذا المبدأ وفي كل ما ذكرناه حتى الآن من مبادىء الثقافة العربية الإسلامية في مجال الأخلاق وفي مجال العلم والتقانة، ومن قيمها الخصبة في هذا كله، يقودنا إلى التأكيد على منهج أساسي ينبغي أن يكون المنهج الرائد في بناء ثقافتنا العربية المأمولة، عن طريق تحديث ثقافتنا الأصيلة. وقوام هذا المنهج أن نبحث في تراثنا بحثاً علمياً جاداً عن القيم والمبادىء القادرة على بث الحياة في وجودنا العربي الحالي وعلى تجديده وتطويره. ويطيب لنا أحياناً أن نصف هذه المبادىء والقيم القادرة على «التحريك» والإحياء، وعلى تحقيق الانطلاقة الحضارية الذاتية المبدعة وضمان استمرارها واغتنائها، **بالمبادىء «الحادة»**، بوصفها رأس الرمح في معركة تحديث الحضارة العربية. ولعل في وسعنا أن نصفها أيضاً بأنها مبادىء «حارّة».

٣ ـ ولننتقل الآن إلى **البعد الاقتصادي والاجتماعي للثقافة العربية**. ولنذكر تواً في هذا المجال ما سبق أن انتهينا إليه، في حديثنا عن أزمة العالم، حين جعلنا صلب هذه الأزمة إخضاع الثقافة للاقتصاد، وإخضاع الاقتصاد للمال، وإخضاع الاقتصاد والمال لإرادة السوق التي يقودها عدد محدود من الشركات العالمية الكبرى، وإنكار أهمية الاتساق الاجتماعي ورده إلى ما تحققه وسائل الاتصال من حوار وتواصل، وتعريف الديمقراطية بأنها ديمقراطية السوق، ورد التضامن بين بني البشر إلى الأخذ بالعولمة الغازية التي لا ترحم، وسوى ذلك كثير.

ولنولِّ وجهنا بعد هذا تواً نحو الثقافة العربية الإسلامية، قديمها وحديثها، ونحو اتجاهاتها الأساسية. ففي ميدان القيم الاقتصادية والاجتماعية تتصدر هذه القيم مبادىء كالتالية: تكافؤ الفرص الذي يحمل معاني كثيرة اقتصادية واجتماعية. والعدل الذي يعني العدل مع الناس جميعهم في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عرباً كانوا أو أعاجم، مسلمين كانوا أو غير مسلمين، نساء كانوا أو ذكوراً، أقوياء كانوا أو ضعفاء. ويتبع ذلك مبدأ المساواة بين الشعوب الذي يحمل أيضاً معاني اقتصادية واجتماعية عديدة ـ وتكريم بني الإنسان والتسامح وإنكار الإكراه في أي مجال ـ والدفاع عن الحق ـ وإنكار الاستعباد بأشكاله المختلفة ـ والدعوة إلى العمل ـ وإكبار العلم ـ وإرادة التقدم والتغيير ـ وإنكار التقليد والسير على سنن الأولين ـ وسوى ذلك كثير. هذا فضلاً عن رعاية الفقراء والمقعدين واليتامى واللقطاء، وفرض نفقات على الموسرين لأقربائهم المحتاجين وسائر ذوي الأرحام، وتطبيب الحيوان، وشتى ضروب

التكافل الاجتماعي التي تهدف إلى بناء مجتمع متماسك متضامن يشدّ بعضه بعضاً. وفي هذا المجال أيضاً نشرت مؤسسة آل البيت ثلاثة مجلدات هامة عن **الإدارة المالية في الإسلام**، وكتب الكثيرون عن «الاقتصاد في الإسلام».

ومما يبرز شأن هذه القيم العربية الإسلامية، ما نجده اليوم في المجتمعات المتقدمة نفسها من دعوة إلى «التضامن» بين أفراد المجتمع، بعد تفاقم البطالة وتزايد أعداد الفقراء و«المهمّشين» كما يقولون، وتكاثر المنسيين والساكنين في العراء وسواهم. وقد قاد هذا كله في السنوات الأخيرة إلى تنادي العديد من السياسيين إلى القول بأن المخرج من هذه الأزمة العصية التي تولّد اليأس والقلق والعنف أحياناً كثيرة، هو في **الأخذ بمبدأ التضامن**، سواء في العمل، أو في السكن، أو في الدخل. وما أحفل التراث الثقافي العربي الإسلامي بقيم التضامن هذه ومبادئه ووسائله.

منطلقات الثقافة العربية المستقبلية:

وبعد، لقد أردنا من تحليل الأبعاد الثلاثة للثقافة العربية الإسلامية أن نؤكد منطلقاتنا الأساسية التي انطلقنا منها في محاضرتنا هذه، والتي يمكننا أن نلخصها في سبعة:

١ ـ أولها أن **سبيل مستقبل الأمة العربية**، وسبيل تحقيقها لأهدافها المشتركة الكبرى في التضامن والوحدة والتقدم، **هو سبيل الثقافة**، وأن الثقافة الواحدة هي القادرة على بناء المجتمع العربي الواحد، المجتمع الأصيل العصري الإنساني. هذا بالإضافة إلى أن الثقافة، بوصفها الوسيلة الحاسمة لتطوير الإنسان العربي وتوليد قوى الخلق والإبداع عنده، ولإغناء حياته ووجوده بأشكالهما المختلفة، هي، كما قلنا ونقول، غاية التقدم فضلاً عن كونها وسيلة من وسائله.

٢ ـ وثانيها أن **التعامل مع العالم** ومستلزمات العيش معاً في «القرية العالمية»، أمور تستلزم وتشترط أولاً وقبل كل شيء تجويد التضامن والتكامل داخل المجتمع القومي الذي ننتسب إليه. وذلك لنكون من نحن، ولنفهم الآخرين ونقوى على الحوار معهم حواراً متكافئاً، ولنحول دون ابتلاع الآخرين لنا.

٣ ـ وثالثها أن **أزمة العالم في شتى الميادين، تمنح ثقافتنا الأصيلة دلالة جديدة ومعنى متجدداً**، وأن تأملنا فيها من خلال تجربة الآخرين ومن خلال الثقافات العالمية، يجعلنا ندرك أهميتها ودورها إدراكاً أعمق، ويجعلنا بالتالي قادرين على أن نحقق تضامننا مع العالم بإرادتنا ومن خلال ذاتنا وعبر ثقافتنا.

٤ ـ ورابعها أن **تأكيد هويتنا الثقافية** وعثورنا الواعي على أسس ثقافتنا وجذورها،

يؤديان إلى توثيق التضامن داخل كل مجتمع من مجتمعاتنا، وبين أبناء الأمة العربية جميعاً. ومن شأن هذا كله أن يولِّد لدى كل فرد من أفراد المجتمع سلوكاً إيجابياً ومحرِّراً لوجوده وكيانه. فمن البدهي القول إن أي مجتمع بشري يستمد انسجامه واتساقه من جملة من القيم الواحدة التي تجمع بين أفراده، بالإضافة إلى مجموعة من النشاطات والمشروعات المشتركة.

٥ ـ وخامسها أن مثل **هذا الإحياء للتراث الثقافي القومي المشترك**، حين نجعل منه دعوة عالمية، **يكوّن البديل المنتظر للعولمة الاقتصادية والمالية والتقانية المسيطرة**، ومنطلقاً لمشروع دولي عالمي جديد في هذا المجال. ذلك أن شعور أبناء الأمم المختلفة بأنهم يشاركون في قيم مشتركة وفي مصير مشترك هو في خاتمة المطاف أساس أي مشروع يهدف إلى التعاون العالمي، وإلى «العالمية» بمعناها الصحيح. وقد يحق لنا، بعد هذا كله، أن نقول بإيجاز، إن النظام العالمي اليوم يضع موضع التساؤل «القيم الموحِّدة» للمجتمعات. وهذا لب أزمته. ولا خروج منها إلا باللجوء إلى القيم الثقافية الموحِّدة الجامعة، القيم الإنسانية الكبرى التي تدين بها الثقافات الكبرى في شتى أنحاء المعمورة.

ومما يجدر ذكره أن هذا الموقف من قضم «العولمة» السائدة اليوم للثقافات ومن مخاطر هذا القضم، أصبح واضحاً لدى كثير من بلدان العالم، وعلى رأسها معظم الدول المتقدمة. وهذا الموقف الذي تقفه هذه الدول المتقدمة يأتلف مع رفضها لنظام السوق الليبرالية المطلقة وما يحدثه من كوارث عالمية اقتصادية وثقافية، وما ينذر به من سوء. وإذا كانت المواقف السياسية لهذه الدول، بهذا الشأن، ما تزال ملتبسة بحكم الضرورة ـ وإن لم تكن مستسلمة للتيار الطاغي ـ فإن المواقف الفكرية والنفسية لأبنائها غدت أوضح، ومن شأنها بالتالي أن تزيد من ضغطها يوماً بعد يوم على المواقف السياسية وتدفعها إلى الاعتدال أو إلى البحث عن منطلق عالمي جديد ومنطق اقتصادي واجتماعي مغاير.

٦ ـ وسادسها أن **قيمة أي ثقافة قومية وقوتها**، وقيمة الثقافة العربية الإسلامية بالتالي وقوتها، لا تصدر فقط عن كونها تراثاً أصيلاً مشتركاً، بل تصدر فوق هذا وقبل هذا عما تضمه هذه الثقافة من قيم محورها ومحركها **إيثار الصالح العام على المصالح الفردية الخاصة**.

وهذا ما نجده واضحاً في الثقافة العربية الإسلامية، وما نجد العالم اليوم في أمسّ الحاجة إليه. ذلك أن غزو الغرب للعالم، كما سبق أن رأينا، يطوّح بقيم التضامن التي طالما نادت بها الثقافات العالمية الكبرى، ويضرب بالمصالح المشتركة، داخل المجتمعات الغربية وخارجها، عرض الحائط، ويفسح المجال واسعاً لسيطرة

حفنة من الشركات والبنوك والأفراد ومراكز الضغط. وحسبنا أن نذكر، كمثال من أمثلة كثيرة، الدور الضاغط الكبير الذي تضطلع به جماعة كجماعة «حلقة العمل» Business Round Table التي أُسست في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤، وما كان لها من شأن كبير في التصديق على اتفاقية «الغات» واتفاقيات مراكش التي ولدت «المنظمة العالمية للتجارة». O.M.C. ومثل هذه الجماعات الضاغطة كثير.

٧ ـ وسابعها وأهمها **أن التراث الثقافي العربي الإسلامي قابل للتطوير من داخله**. ولا أدل على ذلك من أن هذا التراث هو الذي ولد الحضارة المزهرة والمشرقة التي بزغت في القرن الرابع الهجري بوجه خاص. وعوامل بزوغ هذه النهضة تؤكد من جديد أهمية الحوار الثقافي والاحتكاك الثقافي والانفتاح الثقافي على ثقافات العالم اليوم. فكلنا يعلم أن تمازج الثقافات في القرن الرابع الهجري وما تلاه هو الذي جدد الثقافة العربية الإسلامية ومكّنها من أن تغتني ذاتها عن طريق انفتاحها على سواها. ومثل هذا يقال عن **الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس** حيث استطاع العرب أن يشيدوا مجتمع عدالة ومساواة، وأن يبنوا حضارة أصيلة مزدهرة، وأن يحققوا امتزاجاً ثقافياً بل سكانياً فذاً، اختلط فيه القوطي بالعربي، واللاتيني بالبربري، وأدى إلى ولادة مركب ثقافي مبدع. وقد كُتبت المؤلفات التي لا تحصى عن هذه الحضارة الفريدة التي ولدت من تفاعل الثقافة العربية مع سواها. ولعل أعمق ما كُتب بهذا الصدد كتاب خوان فرنيه Juan Vernet، أستاذ الفلسفة بجامعة برشلونة، وعنوانه **ما تدين به الثقافة لعرب الأندلس**[١].

لقد خاض العرب معارك الفتوحات منذ صدر الإسلام، لنشر قيمه الثقافية الإنسانية الكبرى، وكانوا في ذلك معلمين لسواهم ومتعلمين من سواهم في آن واحد. وهكذا فتحوا أبواب ثقافتهم مشرعة أمام سائر الثقافات السائدة آنذاك، من يونانية ورومية وهندية وفارسية. وصاحب ذلك، انطلاقاً من ثقافتهم، انفتاح تجاري جاسوا فيه أرجاء العالم البعيدة، شعارهم الأخذ والعطاء والتبادل الحر والعادل. ولم يبدأ الصراع على الثروة والمال إلا بعد أن دخل الغرب الميدان، منذ وقت مبكر، وخاضت سفنه حرباً تجارية ضد العرب، واستمرت هذه الحرب حتى اليوم، لا على العرب وحدهم بل على سائر بلدان العالم، ولاسيما البلدان النامية.

نقول هذا كله لنؤكد من جديد أن للثقافة العربية الإسلامية دوراً كبيراً يمكنها أن تضطلع به في عالم الاقتصاد والمال والاتصال على نحو ما نجده اليوم، شريطة أن تعي ذاتها وسواها وتجدد ذاتها، وتنطلق مما سميناه المبادىء «الحادة» أو «الحارة» القادرة على صياغة ثقافتها صياغة تمكّنها من أن تحيا، ومن أن يكون لها شأنها في تصويب

(١) Juan Vernet: *Ce que la culture doit aux Arabes d'Espagne* (trad. Française), Paris, Sindbad, 1985.

خطاها أولاً ثم خطى العالم.

ولا حاجة إلى القول إن **تنمية الثقافة العربية**، وفق المنطلقات التي بيّناها، **تستلزم جهداً عربياً مشتركاً ومنظماً**، ورؤية عربية موحدة، بل تستلزم استراتيجية ثقافية كاملة، وتحديد العلاقات المتبادلة بين مثل هذه الاستراتيجية الثقافية وبين الاستراتيجية الاقتصادية العربية التي تمسّ الحاجة أيضاً إلى وضعها في هذه المرحلة من تطور العالم. ومن أهم المسائل التي ينبغي أن تتصدى لها مثل هذه الاستراتيجية الثقافية، في إطار علاقتها بالاستراتيجية الاقتصادية، مسألة الصلة بين الانفتاح الاقتصادي والانفتاح الثقافي عن طريق توضيح حدود الانفتاح الاقتصادي العربي ورسم الصيغة الملائمة له، في ضوء مخاطر الاقتصاد الليبرالي على نحو ما نجده في مسيرة العالم اليوم، وما يشكله اقتصاد السوق من خطر على الاقتصاد والثقافة في معظم بلدان العالم، ولاسيما في البلدان النامية، كما استبان لنا عبر هذه المحاضرة. وهذا كله ينبغي أن يصدر عن موقف عربي يغالب نفسه وما ألف وما أملاه عليه الواقع العالمي الطاغي حتى الآن، وذلك من أجل توليد موقف ثقافي اقتصادي جديد، يعمل على تحقيق التوازن في الحياة العربية بين المبادرة والانفتاح من جانب، وبين الإبقاء على تماسك الاقتصاد العربي والثقافة العربية تماسكاً قوامه جعل نمو الاقتصاد العربي في خدمة التنمية الشاملة وفي خدمة قيم الثقافة العربية، وعلى رأسها العدالة والمساواة والتكافل الاجتماعي، وجعل قيم الثقافة والإيمان بها إيماناً عميقاً حاراً في خدمة نمو الاقتصاد وتطويره وبث روح الإبداع فيه بل في خدمة المجتمع كله، من جانب آخر.

ومن المبادرات الجديرة بالاهتمام بهذا الصدد ما أوصت به الندوة التي دعت إليها «مؤسسة الأهرام» مؤخراً حول «الاقتصاد من أجل مستقبل عربي». فلقد أوصت الندوة في ختام أعمالها بضرورة عقد مؤتمر قمة اقتصادية عربية. كما أعلنت عن إنشاء «منتدى المستقبل العربي» ليكون مركزاً للتفكير الاستراتيجي العربي.

ويكتسب الاهتمام بهذا الأمر شأناً خاصاً في **إطار محادثات السلام مع إسرائيل**. فما لا شك فيه أن ضمان «الأمن الثقافي» العربي و«الأمن الاقتصادي» العربي ينبغي أن يحتلا مكان الصدارة في هذه المحادثات. لاسيما أن إسرائيل ستكون، في حال حدوث السلام، الجسر الذي يعبر عليه النظام العالمي إلى البلدان العربية والبلدان الآسيوية والأفريقية، الأمر الذي يضاعف من خطورة هذا النظام. وهذا ما عبّر عنه نتانياهو نفسه تعبيراً واضحاً حين قال: إن إنشاء علاقات سلام سيفتح أمام الشركات الإسرائيلية نافذة نحو الشرق إلى الأسواق الواسعة في جنوب شرق آسيا واليابان والصين، كما أن موقع

إسرائيل الجغرافي القريب من أوروبا، قد يمكّنها من أن تكون جسراً بين الشرق والغرب، وبين الشرق وبين أوروبا الوسطى ورابطة الدول المستقلة (**مكان تحت الشمس**، الترجمة العربية، ص ٣٥٢). وقد جنح شيمون بيريس من قبل إلى وضع هذا الاتجاه في إطار مشروع متكامل محمّل بالمخاطر، هو المشروع الشرق أوسطي، الذي يمثل في حقيقته غزواً اقتصادياً شاملاً للوطن العربي وتسخيراً مباشراً لموارده وإمكاناته لمصلحة إسرائيل ورؤوس الأموال اليهودية العالمية، ومن ورائها سائر المؤسسات الكبرى الرائدة التي تسيّر اقتصاد السوق. ومن خلال هذا الغزو الاقتصادي وفي إطاره يتحقق الغزو الثقافي للوطن العربي، ويولّد الصراع الاقتصادي والثقافي بين إسرائيل والبلدان العربية صراعاً مخيفاً بين البلدان العربية نفسها. وتؤدي الطمأنينة التي يرجح أن تخيم على إسرائيل بسبب هذا الانتعاش الاقتصادي والغلبة الثقافية إلى قلق واضطراب داخل الوطن العربي.

على أن مخاطر السلام مع إسرائيل تنبع من أصول أعمق، هي **الثقافة الصهيونية** التي حاول زعماء الصهيونية توضيح معالمها ودورها منذ البداية، والتي تقوم على العنصرية والخصوصية العرقية المزعومة، والدم المتميز، والتفوق الفكري، وكره الغرباء، واحتلال الأرض بالقوة، والإيمان بأن العنف هو السبيل الوحيد لإخضاع العرب ولإنشاء الوطن القومي الصهيوني. وهذه النظرة يعبّر عنها نتانياهو اليوم أفضل تعبير، على نحو ما يتجلى واضحاً في كتاباته وتصريحاته، ولاسيما في كتابه الخطير **مكان تحت الشمس**، وعلى نحو ما يتجلى في سلوكه السياسي. ومن الجدير بالذكر أن جد نتانياهو لأبيه، انضم منذ عام ١٩٢٩ إلى الاتجاه الصهيوني القومي المتطرف الذي كان يمثله جابوتنسكي Jabotinsky (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) الذي كان رائداً كبيراً من رواد الصهيونية يضاهي هرتسل بل يفوقه ولاسيما لدى أهل اليمين، والذي كان صاحب دعوة عرقية جسدية صارمة، عبّر عنها على أشكال مختلفة وأوجزها قائلاً: «إن الأرض واللغة والدين والتاريخ المشترك لا تكوّن جوهر الأمة، وإنما هي بعض خصائصها... وجوهر الأمة والقلعة الأولى والأخيرة لوحدة كيانها هما في الصفات الجسدية النوعية الخاصة، في "الصيغة" التي تتكوّن منها بنيتها العرقية». وأهم من هذا وأخطر إيمانه بأن العنف هو الذي يضطلع بالدور الحاسم في التحرير القومي، من أجل تحرير الديار اليهودية، على حد قوله، ومن أجل تحرير الفرد اليهودي من عبوديته النفسية الداخلية. ومن هنا يصل إلى القول بأن الصهيونية تعني إرادة الحياة، إرادة القوة. ولا شأن للأخلاق، في نظره، في ميدان السياسة. ولن يُخضع الفلسطينيين والعرب، في نظره، سوى تراكم الهزائم التي يوقعها اليهود بهم. والقوة وحدها هي التي تحمل الفلسطينيين والعرب على التنازل عن حقوقهم القومية وتدفعهم إلى الرضا بمصيرهم.

وقد غذّت هذه الأفكار الحركة الصهيونية دوماً، وهي التي تبناها ويتبناها اليوم كثير من أبناء إسرائيل، ولاسيما أتباع الأحزاب اليمينية وبعض الأحزاب الدينية، وهي التي تكوّن اللحمة الأيديولوجية لرئيس وزراء إسرائيل الحالي. ومثل هذه الثقافة الصهيونية العميقة الجذور لا تقوى على مغالبتها إلا ثقافة عربية مستمسكة بأصولها، مدركة لعصرها وجدائده، تنطلق من أن السلام الحقيقي لن يكون حقيقياً ودائماً إلا إذا تخلّت إسرائيل عن مثل هذه المنطلقات القومية العدوانية وإلا إذا استطاعت ثقافتها، بعد تحريرها من نزعاتها العنصرية والشوفينية والفاشية، أن تعقد حواراً ثقافياً صادقاً وإنسانياً مع الثقافة العربية ذات الجذور الإنسانية العريقة، تلك الثقافة التي لم تؤمن يوماً بالتفوق والغلبة والعدوان، ولكنها وقفت دوماً شامخة عنيدة في وجه الخسف والذل والمهانة.

خاتمة

وبعد، إن **الثقافة العربية المستقبلية بناء**، وليست مجرد اكتشاف. إنها ليست حقيقة قابعة كالجوزة داخل قشرتها، بل هي حركة وصيرورة وانبثاق دائم. إنها التجدّد المستمر، لأنها ليست غاية في ذاتها بل هي خادمة لغايات وقيم لا بد من صياغتها دوماً صياغة قابلة للحياة وملائمة للتطور. والذي يضفي عليها وصفها بأنها ثقافة ذاتية، ليس هو شكلها المحدد سلفاً ولا انتماؤها إلى ذات ساكنة، بل بناؤها دوماً بناء جديداً بأيدي أبنائها. فما هو ذاتي فيها، هو بناؤها الذاتي، بعقول أصحابها. وقوتُها المستقبلية، لا تصدر إلا عن قدرتها على مراجعة ذاتها دوماً، بل وعن قدرة الأفكار التي تبنيها على مغالبة ذاتها دوماً وأبداً، بحيث تقوى على أن تفكر في تفكيرها إن صحّ القول.

ويزيد في أهمية هذا التجديد المستمر الذي ينبغي أن تقوم به الثقافة العربية الإسلامية، من خلال ذاتها ومن خلال وعيها لسواها، أننا نعيش في عالم يصفه مفكِّر مثل ادغار موران Edgar Morin بأنه عالم الاحتمالات. فالمستقبل مليء باحتمالات علينا أن نحاول تبيُّنَها ولكننا لا نستطيع الجزم بنجاح أحدها أو بعضها. والمستقبل، رغم كل التقدم الذي أحرزته الدراسات المستقبلية، يظل عصيّاً على التحديد.

وفي مثل هذا العالم المحمَّل بالاحتمالات، لابد للثقافات جميعها، والثقافة العربية الإسلامية، أن تتصف بالمرونة والتجدد والقدرة على التكيّف، دون أن تفقد قوامها وجوهرها.

ورفض مثل هذه النظرة يقود إلى موقفين أحلاهما مرّ: فإما الهرب إلى الاحتماء بالتراث، حتى ولو كان هذا التراث يحمل من تخلف القرون ما يحمل، ومن تشويه بعض

المفسّرين له ما يكاد يُفقده معناه وروحه. وعند ذلك يلتقي هذا الموقف التقليدي الجامد، عن غير إدراك منه، بالموقف العالمي الغازي والطامع، وييسّر له سبيل اغتيال الثقافة العربية الإسلامية، بعد أن تحجرت وتجمدت وانفض من حولها الواقع وهجرها الناس؛ وإما محاولة اللحاق بالغرب لحاق العبد بالسيد، دون أن يملك العبد ما يعطيه وما يبرر احترام كيانه.

وتزيد في أهمية توليد الثقافة العربية الذاتية القادرة على أن تحمي ذاتها والقادرة بسبب ذلك على أن تحمي اقتصادها، ظاهرة قد لا ينتبه إليها الكثيرون، وهي أن **دول العالم الكبرى** دول تنكر على سواها حماية ثقافتها وحماية اقتصادها، ولكنها **جميعها تحمي ثقافتها واقتصادها**. يصدق هذا بوجه خاص على الولايات المتحدة الأميركية ثم على دول الاتحاد الأوروبي ثم على اليابان، وكأن شعارها جميعها: مرحى لتخفيض الحماية عند سواي، وتباً لها عندي. ولا أدل على ذلك من التوالد المتكاثر لمناطق التبادل الاقتصادي الحر، التي تكوّن عقبة واضحة في وجه تطبيق مبادىء «الغات». ولا أدل على ذلك أيضاً من أن الولايات المتحدة تنكر مبدأ القوميات، ولكنها تأخذ به هي في أبشع صوره، صور الهيمنة والتسلط وإنكار مبدأ استقلال الشعوب وسيادتها.

وختاماً، على الأمة العربية ألا تنتظر الإنقاذ والمن والسلوى من سواها، وأن تدرك أنها إن لم تكرم نفسها فلن يكرمها أحد، وأن احترام الآخرين لها ينبع من مدى احترامها لذاتها. وفوق هذا وقبل هذا، عليها أن تعي وعياً عميقاً أن لها في ثقافتها العربية الإسلامية درعاً واقية، لاسيما حين يتم تجديد هذه الثقافة من خلال عمل عربي مشترك، وأن تؤمن أولاً وآخراً أن **تضامنها الحق لا يكون إلا عن طريق تضامنها الثقافي**، القادر وحده على توليد التقدم الحق، والمنعة الراسخة الباقية. إن كل تقدم ونمو، اقتصادياً كان أو اجتماعياً، لا يشده ويغذيه نمو ثقافي يحقق اللحمة بين أبناء المجتمع، ويعبئهم في سبيل هدف مشترك يؤمنون به، ويوفر التماسك الاجتماعي، يظل نمواً زائفاً، هذا إن أمكن تحقيق النمو أصلاً من دون الثقافة. وإذا كان مطلب تنمية الثقافة مطلباً صعباً، وإذا كان العمل الثقافي عملاً مديداً طويل النفس، لا يمسَك باليد، ولا يُرى ويُلمس، كما تُرى وتُلمس التنمية الاقتصادية، فإن هذا سبب إضافي ينبغي أن يدفع إلى التصميم على خوض معركة الثقافة. وهل من تنمية ناجحة اليوم بل هل من عمل علمي وتكنولوجي، إلا إذا تفتحت أكمام الثقافة، وتفتح معها الخيال والفن والأدب والفكر وسائر ضروب الإبداع؟

إن الثقافة تعني في خاتمة المطاف تفتح الذات إلى أقصى مداها، علماً وتقانةً وخيالاً وفكراً وجسداً. إنها عروج الإنسان نحو مزيد من العطاء والإبداع يدفع دوماً إلى المزيد.

الفصل الثالث

التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال*

مدخل

التساؤل عن مصير العالم على تخوم القرن الحادي والعشرين تساؤل ذائع، أيامنا هذه، على كل شفة ولسان.

والجواب على هذا التساؤل المؤرق ما يزال متأبياً عقيماً. ولا شك أن الجواب عليه ـ إن يكن ثمة جواب شاف ـ لابد أن ينطلق من تحليل الواقع العالمي وإدراك بناه ومفاصله واستخلاص ما يومىء إليه ذلك التحليل بالتالي.

ولعل ثمة إجماعاً لدى المفكّرين والمنظّرين في سائر ديار العالم، على أن السمة الوحيدة البارزة بين سمات عالمنا، هي سمة القلق والاضطراب وعدم التعيّن. أما فيما عدا ذلك فليس ثمة يقين، كما سنرى، حول مآل هذا العالم. بل إن الكثيرين يرون أن اليقين الوحيد الذي نملكه عن مصير العالم هو وعينا لما فيه من عدم اليقين. فنحن أمام ماضٍ يلفظ أنفاسه، وأمام مستقبل يعاني من آلام المخاض، ولمّا يولد بعد.

ومع ذلك فثمة سمات تزداد انتشاراً في عالمنا الحاضر يوماً بعد يوم، تنبئنا عن المعالم البارزة للعالم الجديد الموعود، وتكاد ترسم لنا أسلوب التعامل معه، وتحدد ما علينا أن نفعله.

واستقراء هذه السمات السائدة في عالمنا، وتبيُّن دروب مسيرتها، هو ما نطمح إلى الكشف عنه، ما وسعنا ذلك، في هذه الكلمة، وهو الذي نود أن ننطلق منه من

(*) محاضرة ألقيت في «المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم»، الذي عقد بدمشق من ٣ إلى ١٩٩٨/٣/٥.

أجل بيان ما يمكن عمله لتوجيه تلك الدروب، ما وسعنا ذلك أيضاً، وجهة إنسانية خيِّرة.

ونقول منذ البداية إن مهمة إنسان اليوم من أجل توجيه مسيرة العالم توجيهاً إنسانياً يجعله في خدمة الإنسان وحاجاته الحقة، مهمة عسيرة وشاقة، بل مهمة ليست مضمونة النتائج، وإن لم تكن مستحيلة. لاسيما أن القوى التي تدفع الإنسان نحو البربرية الجديدة، والتي تحول بينه وبين تحرره، قوى مخيفة ومذهلة. ولكن لا بد مما ليس منه بد. ولا بد للإنسان أن يسعى. بل لا بد من الثقة في قدرة الإنسان دوماً وأبداً على تجاوز ذاته، ومن الإيمان بأنه يحمل في داخله بذور تطلعه إلى الأفضل. وعلى الرغم من أن إنسان اليوم يعيش على حافة الهاوية، هاوية الكوارث، كما سنرى، فإن علينا أن نؤمن أن مستقبله لم يُرسم بعد رسماً نهائياً، وأن هنالك دوماً لدى الكائن الإنساني شعلة فكرية وخلقية تمكنه، حين تتضح له المهمة ويعزم أمره، من محاربة ما يقف في وجه إنسانيته ومن دفع المسيرة في الاتجاه الصحيح.

صحيح أن وضع إنسان اليوم وضع فذ في تعقيده وأنه يحيا في عالم محمَّل بأقسى ضروب العنف والانحراف. وصحيح أن البربرية تنبثق في عصرنا من صلب الحضارة والتقدم، وأن الشر يولد من الخير، وأن الشقاء نابع من قلب السعادة والرفاهية. وصحيح أننا نشهد أمام أعيننا تهافت القيم، وتداعي روح التضامن بين البشر، وانحسار روح المسؤولية، وعدوان الإنسان على الإنسان، وعبادة المادة والقوة والسلطان، وسوى ذلك كثير من آفات الحضارة الغالبة مما سنتريث عنده بعد حين. ولكن من الصحيح أيضاً أن اللعبة لم تنته، وأن الممكن يثوي في قلب ما يبدو مستحيلاً، وأن تحضير العالم تحضيراً إنسانياً أمر ممكن وغير ممكن في آن واحد، وعلى الإنسان بالتالي أن يسعى لجعله ممكناً، وبتعبير أوضح، لا شك أن ثمة عقبات كأداء تحول دون بناء عالم إنساني حقاً. واستحالة القضاء على هذه العقبات تعني أن من الوهم والخيال أن نبحث جاهدين عن المدينة الفاضلة أي عن أفضل العوالم. غير أنها لا تحول دون إمكان بناء عالم أفضل. ولئن كان الواقع ينبئنا بأن المسيرة الغالبة تجر العالم إلى الكوارث، فإن من الحق كذلك أن نقول إن هذا الواقع يشير إلى وجود اتجاه معاكس ما يزال يقاوم ما يتعرض له العالم من تمزق وبربرية وانحدار.

وما نريد أن نصل إليه في هذه الكلمة هو أن إعادة النظر في مسيرة العالم من أجل بنائه بناء إنسانياً يستلزم أولاً وقبل كل شيء **إصلاح الفكر، وإصلاح التربية بالتالي**، بحيث تستطيع أن تضطلع بدور فعَّال في بناء القيم الإنسانية التي يستلزمها بناء

عالم إنساني جديد، يتجه صوب مرتجيات الإنسان وحاجاته العميقة.

وسنرى أن إصلاح العقل، وإصلاح التربية بالتالي، ينطلقان عندنا من حقيقة أساسية، هي **أن الطاقات العقلية للكائن الإنساني ما تزال إلى حد كبير غير مستثمرة،** وأننا ما نزال نعيش في هذا المجال، مجال تطوير العقل الإنساني، في مرحلة ما قبل التاريخ. يضاف إلى هذا أننا إذا نظرنا في تكوين الإنسان من الوجهة الأنتروبولوجية، يتبيَّن لنا أن شر الإمكانات وأفضلها في آن، ثاوية في الكائن الإنساني. الأمر الذي يمنح التربية دوراً خاصاً، يمكّنها من توجيه تلك الإمكانات شطر الغايات الجديرة بالإنسان، وذلك بأن نجيد اختيارنا تلك الغايات أولاً ونجيد دمجها بعقولنا ونفوسنا بعد ذلك.

وهكذا تصبح مهمة إصلاح العقل، وإصلاح التربية بالتالي، مهمة أساسية وضرورية من أجل إصلاح عالمنا وبناء مستقبلنا، وإن تكن وحدها غير كافية.

ومنطلقنا في هذا كله، ما يذهب إليه معظم المربين حين يؤكدون **بأن الطبيعة الأساسية للكائن الإنساني،** عندما يتاح له أن يحقق ذاته، ويستخرج كامل إمكاناته، **طبيعة بناءَة وجديرة بأن نطمئن إليها ونثق بها.**

أولاً: الوضع العالمي

بعد هذا المدخل الذي ألقينا من خلاله نظرة سريعة على طبيعة المسألة التي نعالجها وإلى أسلوب علاجها، نرجو أن نمضي مطمئنين نحو الحديث عن الوضع العالمي وسماته ودلالاته، تمهيداً للحديث بعد ذلك عن وسائل علاجه علاجاً يؤدي إلى بناء عالم ألصق بحاجات الإنسان وتطلعاته، وأجدر برسالته التي هي في صلب كيانه، نعني رسالة التعالي بالواقع لرفعه إلى مصاف القيم الإنسانية.

لا شك أن الوجه الإنساني للعالم اليوم وجه مخيف، يذكِّرنا بالصورة الأخرى لدوريان غراي Dorian Gray، أو بصورة فاوست في رواية غوته الشهيرة حين باع نفسه للشيطان في سبيل الثروة والسلطان.

والهام في هذا الوجه العالمي البشع أنه على لقاء دائم بوجهه الجميل، بل هو نابع من صلبه. إنه وليد التقدم العلمي والتقدم التقاني والتقدم الاقتصادي تقدماً فاق كل تصور. ولا يعنينا أن نتحدث عن الوجه الحسن لهذا التقدم، على شأنه وشأوه الكبير، فما يقلقنا ويقلق المفكِّرين في العالم هو وجهه الشيطاني المخيف. فالقوى المنبثقة من

العلم ليست كما نعلم جميعاً قوى خيرة كلها، بل هي أيضاً قوى مدمرة وعمياء. ومثلها القوى النابعة من التقدم التقاني ومن التقدم الاقتصادي.

١ ـ التحديات الكبرى التي تواجه الحضارة العالمية اليوم:

ولعلنا نستطيع ـ في كثير من الإيجاز المخلّ ـ أن نجمل أبرز التحديات الكبرى التي يواجهها عالمنا في الأمور التالية التي تبين جميعها عجز التقدم العلمي والتقاني والاقتصادي عن معالجة مشكلة التقدم الإنساني:

١ ـ ١: **استمرار النمو الصناعي ومشتقاته وإفرازاته دون ما ضابط،** ذلك النمو الذي يؤدي إلى تخريب البيئة وتلوثها في مناطق من الكرة الأرضية تزداد عدداً وسعة يوماً بعد يوم، كما يؤدي بوجه خاص إلى القضاء على الأراضي الصالحة للزراعة وعلى الغابات (التي سوف تتناقص بمقدار ٤٠٪ عام ٢٠١٠، والتي يزول منها سنوياً من عشرة ملايين إلى سبعة عشر مليون هكتار، أي ما يعادل مساحة سويسرا أربع مرات). وأخطر من هذا كله تهديد الكرة الأرضية بكاملها، بسبب تزايد سخونة الأرض، وارتفاع منسوب المحيطات بالتالي، نتيجة لانتشار الغازات. وما مؤتمر كيوتو Kyoto حول مناخ الأرض، (٣ ـ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧) عنا ببعيد.

١ ـ ٢: **الطغيان التقاني** الذي يهدد الثقافات وأنماط الحياة وأساليب العيش وبنى المجتمعات.

١ ـ ٣: **التقدم السريع وغير المنضبط للتقنيات العلمية** التي تؤدي إلى ظهور طاقات علمية خطيرة تهدد صلب الوجود الإنساني، كطاقات علم النسل والأبحاث الجينية والدراسات العلمية المتصلة بالأعصاب وسواها.

١ ـ ٤: **غياب روح التضامن** والتكافل بين البشر، وانقلاب الأفراد إلى مجرد ذرات شاردة.

١ ـ ٥: **مخاطر التجانس الحضاري** وما يمكن أن يؤدي إليه من قضاء على تنوع الثقافات من جهة ومن «بلقنة» للعروق والأجناس من جهة أخرى، يجعلان من العسير قيام حضارة إنسانية مشتركة.

١ ـ ٦: **الآثار المتناقضة للعولمة،** تلك العولمة التي ترفع ـ من جانب ـ مستوى التبادل التجاري وتنمّي وسائل المواصلات والاتصال وتجعل من العالم قرية صغيرة واحدة كما يقال، والتي تحمل ـ من جانب آخر ـ مخاطر تسطيح الثقافات وتشاكلها،

فضلاً عن اتكالها وتهديمها، والتي تؤدي بوجه خاص إلى طغيان الأقوياء على الضعفاء عن طريق السوق الاقتصادية الحرة وسواها.

١ ـ ٧: **الجمع بين البربرية القادمة** من أعماق العصور التاريخية وبين البربرية المجهولة الهوية والباردة الناجمة عن التقدم التقاني والعلمي والاقتصادي.

١ ـ ٨: **سيطرة شعار النجاح**، النجاح عن طريق الثروة والقوة، بل شعار بقاء الأصلح ـ الأصلح ثروة وقوة ـ والأخذ بضرب من **«الداروينية الاجتماعية»** بالتالي. وقد اشتد هذا الشعار وامتد منذ ولد في الثمانينيات ذلك الطراز الجديد من الاقتصاد، نعني الاقتصاد القائم على المال والمضاربات المالية، بدلاً من التنمية والإنتاج والتجارة. وكأن الإنسان الاقتصادي **Homo Economicus** أصبح في خاتمة المطاف هو المثل الأعلى الذي يُرجى للكائن الإنساني.

١ ـ ٩: **وهذا كله يؤدي إلى تقدم التخلف**، تخلف العالم الثالث، واتساع الهوة بينه وبين العالم المتقدم. بل يؤدي في العالم المتقدم نفسه إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل والمعوزين والمعزولين والمهمَّشين ومن لا مأوى لهم، فضلاً عن تقدم أعداد المتخلفين عقلياً وعاطفياً وثقافياً داخل هذه المجتمعات المتقدمة نفسها.

ولا مجال للتفصيل في شتى هذه التحديات التي تواجهها الحضارة العالمية. كما لا يتسع المجال للوقوف وقفة خاصة عند الآثار السيئة لكل من العلم والتقانة والمال. وقد طرق الباحثون من شتى النحل هذا الموضوع وقلبوه على وجوهه ولم يدعوا فيه زيادة لمستزيد.

ولهذا، ورغبة منا في الاقتصار على الآفات التي تعنينا بوجه خاص في بحثنا عن القيم الإنسانية الواجبة وعن التربية التي ترعى هذه القيم، نود أن نقصر حديثنا على سمتين كبريين من سمات العصر الحديث، تكادان تجمعان سواهما وتلخِّصان ما عداهما، ونعني بهما سمة **«العولمة»**، وهي بحكم طبيعتها جامعة وشاملة ومن شأنها أن تعرج بنا على مختلف آفات الحضارة، ثم سمة **تخلف الحضارة** الذائعة عن مستلزمات الحضارة الإنسانية وعجزها عن معالجة مشكلات الإنسان وما يقيم في صلبها ومنطقها من إزراء بالقيم الإنسانية الحقة.

٢ ـ العولمة وآثارها الملتبسة:

لم يثر مبحث عالمي من الجدل والصراع مثلما أثاره مبحث «العولمة». ذلك أن العولمة ما تزال ـ شأنها شأن سمات عالمنا كلها ـ قلقة بل متعددة المعاني. ولا نغلو

إذا قلنا إنها، بهذا المعنى، قد تكون أفضل حظوظ الإنسان وقد تكون أسوأها. **فالعالم، كما هو اليوم، ليس نظاماً عالمياً شاملاً جامعاً، بل هو إعصار يتحرك، دون أن يكون له محور ناظم. إنه في حال من التفكك ومن إعادة التنظيم في آن واحد.**

صحيح أن في هذا النظام الكوني الجديد قوة مسيطرة مهيمنة، هي الولايات المتحدة، ولكن سيطرتها مؤقتة فضلاً عن كونها قلقة مضطربة ومرفوضة إلى حد كبير. وإلى جانبها تثبت أقدامها حضارات أخرى ذات ماض وشأن ودور مقبل. ومن هنا قد تبدو العولمة في ظاهرها عامل توحيد، ولكنها في جوهرها عامل صراع. إنها، بتعبير أدق، تحدٍ وفرصة سانحة وتهديدٍ في آن واحد.

٢ ـ ١: إمبراطورية البلدان الرأسمالية

والحق إن «العولمة» في واقعها الحقيقي حتى الآن تعني سيطرة إمبراطورية واحدة، هي إمبراطورية البلدان الرأسمالية الغنية، المنقسمة بدورها فيما بينها، والمضطرة إلى أن تفسح مجالاً لقوة مستقلة عنها نسبياً تتجلى في الشركات المتعددة الجنسية. وهي بهذا الوصف منظومة من العلاقات الاقتصادية التي يسودها الصراع والتنازع فيما بين القوى العظمى والعدوان على المجتمعات الضعيفة التي تسيطر عليها. وتضم هذه الإمبراطورية التي تسودها عملات ثلاث هي الدولار والمارك والين، والتي تحكمها ثلاثة أماكن مالية كبرى، بعض الدول الهامشية، كما تحاول أن تضم إلى نواتها الجغرافية الأساسية (نعني البلدان الكبرى الثلاثة: الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية) بعض مناطق العالم الثالث (كالمكسيك وأندونيسيا والنمور الآسيوية وسواها) التي تعقد معها اتفاقات للتبادل الحر والتي تتخذ منها مصدراً لليد العاملة الرخيصة.

وفي مقابل هذه النواة وشركائها هنالك «الآخرون» الذين ترى فيهم تهديداً لها وللذين يخضعون للإرادة السياسية الأميركية: مثل كوريا الشمالية، والعراق، وإيران، وليبيا، والسودان، وسواها (وقد أضيف إليها في الآونة الأخيرة الصين وروسيا بوصفهما عدوين محتملين وخطرين).

وهنالك أيضاً المهملون (وعلى رأسهم البلدان الأفريقية) أو المستبعَدون لأسباب سياسية (كالوطن العربي وآسيا الوسطى وآسيا الجنوبية).

٢ ـ ٢: العولمة بين تجانس العالم وتباينه

ومعنى ذلك كله أن عملية العولمة، كما هي في واقعها، لا تقود إلى تجانس العالم بل إلى تباينه، ولا تؤدي إلى التقارب بل إلى التباعد، وأنها بالتالي سائرة نحو

بث الفرقة وعدم الاستقرار على صعيد الكون.

ومع ذلك ثمة اتجاهات وأفكار تدافع عن العولمة الحرة وتقول بمشروعيتها، انطلاقاً مما تقدّمه للفرد المستهلك ومما قد تؤدي إليه من زيادة النشاط الاقتصادي. وفي رأي أصحاب هذه الاتجاهات أنه ما دامت السوق الاقتصادية هي الآلية المثلى لتوزيع الثروة، وما دامت العولمة تسعى إلى مساعدة السوق لكي تتغلب على ما يقف في وجهها من حواجز جغرافية وثقافية وحكومية، فإن علينا أن نسير في منطق العولمة حتى نهايته، إذ ستكون المحصلة النهائية انتصار المستهلك. ووجهة النظر هذه هي التي يأخذ بها كاتب مثل كنيشي أومي Kenichi Ohmae، المستشار الكبير للشركات المتعددة الجنسية، والداعية الكبير لإنهاء «الدولة القومية» على حد وصفه. فالنماذج القائمة على سلطان الدولة القومية نماذج عفّى عليها الزمن عنده، وهي عاجزة عن تلبية حاجات الناس.

٢ ـ ٣: العولمة والليبرالية الاقتصادية

والحق إن «العولمة» ليست عملية حيادية، تحاول أن تجمع أوصال العالم. إنها أولاً وقبل كل شيء امتداد لليبرالية الاقتصادية على المستوى العالمي. وليست المسألة مسألة قبول هذه العملية أو رفضها، بل المسألة أن نحدد محتواها الاجتماعي والتاريخي الحقيقي. فمنذ الثمانينيات ـ كما سبق أن ذكرنا ـ **ولدت مرحلة من النشاط المالي العالمي جديدة كل الجدة**، حين ظهرت أسواق مالية مفرطة في الحرية وفي التقانة، لم يعرف العالم مثلها من قبل. وبذلك غدت العملات والبضائع وسندات الخزينة وأسهم البورصات وطائفة من المنتجات المالية الجديدة، أموراً يتم تداولها يومياً على مستوى العالم كله، بسرعة فائقة تيسِّرها وسائل الاتصال الإلكترونية المحدثة. **وهكذا أصبحت للقطاع المالي في البلدان الرأسمالية المتقدمة «حياته الخاصة»**، ودخلنا بذلك حضارة **«المضاربات المالية»**. ودخلنا معها مرحلة **الاقتصاد «غير المادي»** إن صح التعبير، ونعني بها المرحلة التي فقدت فيها أهميتها العناصر المادية كالأرض ومصادر الثروة والآلات، مفسحة في المجال أمام العوامل غير المادية كالنمو العلمي، والتقانة العالية، ووسائل المعلومات والاتصال، والدعاية، وأخيراً وليس آخراً، «الخدمات المالية».

ولقد قرأنا جميعاً ما حدث مؤخراً في اجتماع «المنظمة العالمية للتجارة» الذي أنهى أعماله في جنيف في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، والذي وصل إلى اتفاق وقعت عليه ستون دولة، ينص على «تحرير» تجارة الخدمات المالية. وهو اتفاق ذكر أصحابه أنه يُتيح إمكانات واسعة أمام الولايات المتحدة وأوروبا. وبموجب هذا الاتفاق

سوف يتم، بدءاً من بداية عام ١٩٩٩، تحرير النشاطات العالمية للبنوك وشركات التأمين وشركات السمسرة والوساطة في سوق عالمية يبلغ الرقم الذي تتعامل به ثلاثين ألف مليار دولار. وعلى سبيل المثال نذكر، ما دمنا نتحدث عن الخدمات المالية، أن حوالى ١٢٠٠ مليار دولار يتم تداولها في العالم يومياً في سوق العملات وحدها، وأن حجم القروض العالمية التي تمنحها المصارف في العالم كله يقترب حالياً من حوالى ٥١٧٥ مليار دولار.

ولا شك أن هذه **الهجمة الشرسة لعالم المال**، أو هذه الثورة المالية، لا تنفصل عن الثورة التقانية، تلك الثورة التي هي أيضاً من مقومات العولمة. فنمو التقنيات الإعلامية والمعلوماتية يسَّر على نحو خارق، كما ذكرنا، عملية التبادل المالي وأعمال البورصات والبنوك وسواها، حين جعلها تتم في حينها و«وقتها الفعلي» كما يقال، خلال الليل والنهار دون ما توقف. كذلك يسَّرت هذه الثورة التقانية المعلوماتية «عولمة الاستهلاك» إن صح التعبير، ويسَّرت بالتالي مهمة خمس وثلاثين شركة من الشركات المتعددة الجنسية، تنتج من أجل العالم كله. وهكذا تستطيع شركة أمريكية مثلاً أن تنتج بضائع أو خدمات يتم تصميمها في اليابان، ويتم إنتاجها في عدة بلدان، ويتم توزيعها والاتجار بها في أوروبا. وكلنا يعلم الدور الحاسم الذي تتولاه الشركات المتعددة الجنسية هذه في تشكيل نظام العالم وفي قيادته والتحكم في مصيره، وبالتالي دورها الأساسي في تحطيم الأهداف الإنسانية للتقدم.

٢ ـ ٤: العولمة والدول الفقيرة

وفي مقابل هذه العولمة القائمة على حرية السوق التي تلعب فيها الشركات المتعددة الجنسية الدور الأكبر والتي تقودها الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة من أجل مصلحتها، تُفرض على الدول الفقيرة سياسات تهدف إلى تدعيم حرية السوق هذه وإلى تيسير مهمة سيطرة الدول القوية عليها، يرعاها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكأن الأزمات الاجتماعية التي يحدثها اضطراب الاقتصاد العالمي تفترض، من أجل ضبطها من قبل البلدان التي تتكون منها نواته، أن تحدث آثار مخربة لدى البلدان الأخرى، ولاسيما البلدان المتخلفة.

٢ ـ ٥: منطلقات «العولمة» الليبرالية الثلاثة

وبوجيز القول، في وسعنا أن نلخِّص نقدنا للعولمة على نحو ما تجري، أي للعولمة التي تقودها السوق الحرة السائبة، برفضنا المعتقدات الثلاثة الرئيسية التي يقوم

عليها المنطق الاقتصادي الصرف.

ـ أولها القول بأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينظر إليه إلا من وجهة النظر الاقتصادية، في حين أن من اللازب أن يعالج أيضاً من الزوايا غير الاقتصادية.

ـ وثانيها القول بأن الخصب والرفاهية كافيان لتحقيق السلم الاجتماعي والعالمي، على نحو ما يفعل بعض الباحثين حيث يشيرون إلى الأسباب الاقتصادية للاضطرابات والنزاعات والحروب، مهملين الأسباب الثقافية والتطلعات الفكرية والخلقية.

ـ وثالثها القول بالنمو غير المحدود. في حين أن الأحداث تبين لنا أن النمو نفسه يخلق من المشكلات أكثر مما يحل، وأن للتقدم مشكلاته المتقدمة، وأنه يقود إلى أزمات حضارية عميقة تصيب بلدان الغرب، على ثرائها وخصبها، بل بسبب ثرائها وخصبها.

٢ ـ ٦: الموقف من العولمة

ولا يعني هذا كله رفض النظرة الكونية، ورفض المبادلات الاقتصادية العالمية. ولكنه يعني أولاً أن ندرك أن «العولمة»، على نحو ما تجري، هي غير «النزعة العالمية» الإنسانية التي لابد أن تكون من مطامح الإنسان دوماً والتي تتجاوز الهدف الاقتصادي المحض. ويعني ثانياً **أن علينا أن نبحث، في إطار العولمة القائمة، عن وسائل تصحيحها وتنظيمها بل وضبطها.** ويعني ثالثاً أن تعامل الدول النامية مع «العولمة» لا بد أن يكون **انتقائياً**، انطلاقاً من واقعها وبناها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية. ويعني رابعاً وخاصة **أن نجاح فكرة من الأفكار أو نزعة من النزعات ليس دوماً دليلاً على سلامتها وصحتها.**

ولا أدل على أن «العولمة» القائمة على حرية السوق لا تعدو أن تكون مغامرة هدفها خدمة الأهداف الاقتصادية وسواها لدول النواة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، من أننا بدأنا نشهد منذ اليوم مخاطر هذه النزعة، حين لا يحكمها إلا قانون الربح والسيطرة والهيمنة، وذلك من خلال **الأزمة الاقتصادية الكبرى التي عصفت بالنمور في** جنوبي شرقي آسيا وفي اليابان نفسها، والتي تهدد أسواق العالم كلها. لقد كشفت هذه الأزمة عن تهافت اقتصاد السوق، وكشفت بوجه خاص عن طبيعته اللاإنسانية. لقد بيَّنت للملأ أن التقدم الصناعي الذي يتم في معظم دول جنوبي شرقي آسيا التي تدعى بالنمور، هو بالدرجة الأولى نتيجة لانخفاض أجور العمال وعلى حساب آلامهم وبؤسهم، فضلاً عن تخريب البيئة، وتفجر المدن، واستغلال القوى العاملة، وإباحة

عمل الأطفال إباحة مشروعة منذ سن السادسة (كما يجري في أندونيسيا)، وانعدام الحقوق الاجتماعية، وسوى تلك من الأمراض. بل إن الإنفاق العام على الصحة نفسها في معظم البلدان النامية، ولاسيما بلدان أمريكا اللاتينية، آخذ في الانخفاض باسم هذه المفاهيم العالمية الجديدة للنمو والتقدم.

أَوَلَمْ يُشر التقرير السنوي (لعام ١٩٩٧) الذي أصدرته منظمة «اليونيسيف» العالمية في السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، إلى أن ثمة سبعة ملايين طفل يموتون كل عام بسبب سوء التغذية وأن عددهم يفوق ضحايا أي جائحة مرضية أو أي كارثة طبيعية أو أي حرب؟ وذلك فضلاً عما يخلِّفه سوء التغذية لدى الملايين من عاهات جسدية ونفسية دائمة. هذا في الوقت الذي تعلن فيه كارول بلامي Carol Bellamy، المديرة العامة لمنظمة اليونيسيف، أن القضاء على سوء التغذية هو في متناول يدنا، إن صحَّت عزيمتنا. هذا إذا نسينا أو تناسينا انتشار مرض **«الإيدز»** انتشاراً متزايداً يوماً بعد يوم، إذ يزيد عدد الذين يصابون به يومياً على ستة عشر ألف شخص، ويبلغ مجموع المصابين به في العالم ثلاثين مليون شخص، معظمهم في بلدان العالم الثالث ولاسيما في البلدان الأفريقية، وبلدان أفريقيا تحت الصحراوية[(١)].

ولا أدل على عمق الأزمات الاقتصادية التي تولِّدها العولمة في العالم كله وفي بلدان العالم الثالث بوجه خاص، من العجز المطلق الذي انتهت إليه **قمة جنوبي شرقي آسيا** ASEAN التي اجتمعت في «كوالالمبور في السادس عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، لمواجهة الأزمة النقدية المالية الحادة التي تعرضت لها هذه البلدان. وقد استصرخت هذه الدول الآسيوية الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان، من أجل مضاعفة جهودها للتغلب على هذه الكارثة. كما استصرخت صندوق النقد الدولي لهذه الغاية، معلنة عجزها عن إيقاف تدهور عُملاتها، مشيرة إلى أن الأزمة «ذات بُعد عالمي» ولا حل لها إلا عن طريق جهود عالمية هيهات أن تتحقق في ظل نظام العولمة القائم.

٢ ـ ٧: العولمة بين الأغنياء والفقراء

ونوجز هذا كله بقولنا: **إن العولمة التي تستند إلى حرية السوق هي العدوة الكبرى للانسجام العالمي وللانسجام الاجتماعي**، لأن منطقها يقوم على قسمة المجتمع

(١) من أجل مزيد من التفصيل، أنظر آخر تقرير أصدره البرنامج المعروف باسم أونوسيدا ONUSIDA عشية اليوم العالمي المخصص لهذا الوباء، في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

إلى فريقين: فريق الأغنياء وفريق الفقراء. وهؤلاء الفقراء ليسوا معنيين بالأمر، لأنهم خارج اللعبة. **ومن هنا كانت السوق الحرة، ومعها العولمة، في جوهرها وصلب تكوينها، منتجة للتفاوت وعدم المساواة** والعدوة الأساسية للاتساق الاجتماعي وللاتساق العالمي. وتشير النبوءات إلى أن عدد فريق الأغنياء سوف يبلغ مليار إنسان في نهاية هذا القرن، بينما يرقى عدد الفريق الثاني إلى حوالى خمسة مليارات إنسان. ويشير الكاتب البريطاني ويل هتن Will Huttin، في كتابه الجديد: **الدولة التي نحيا فيها**، إلى أن المجتمع البريطاني اليوم يضم ثلاث طبقات: طبقة البؤساء (وتبلغ نسبتها ٣٠٪ من السكان ومعظم أفرادها بلا عمل)، وطبقة المهمَّشين ذوي الأوضاع السيئة (وتبلغ نسبتها ٣٠٪ أيضاً)، وطبقة المفضلين أصحاب الامتيازات (وتبلغ نسبتها ٤٠٪). وداخل طبقة المفضلين والممتازين هؤلاء، يشير كتَّاب آخرون إلى ظهور طبقة عليا جديدة قليلة العدد بالغة الثروة والأثر، هي أبرز إفرازات نظام السوق الحرة العالمية.

ومن هنا يرى بعض الكتَّاب ضرورة إنشاء هيئة دولية، تكون بمثابة مجلس أمن ينظر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تطرحها «العولمة». وتبرز أهمية مثل هذه الفكرة إذا نحن ذكرنا أن كثيراً من أنصار «العولمة»، ومن الأمريكيين أنفسهم، أخذوا يشعرون بمخاطرها. بل إن سياسياً مثل بريزنسكي Z. Brzezinski، مستشار الأمن القومي للرئيس السابق كارتر، وهو الذي يجعل الدفاع عن التفوق الأميركي والإبقاء عليه في صلب همومه، يقول في حديثه عن مفهوم «السوق الحرة» ما يأتي: «إذا لم تؤد الممارسة الديمقراطية، وبوجه خاص الأداء الاقتصادي لنظام السوق الحرة، إلى تحسن ملموس بيّن في الأوضاع الاجتماعية (لبني البشر)، فإن حدوث رد فعل سلبي على هذين المفهومين لن يكون إلا مسألة وقت»[1].

٣ ـ المشكلات الإنسانية في عالم اليوم:

ولكن لا بد أن ندع العولمة ـ والحديث عنها ذو شجون لا تنفد ـ كي ننتقل إلى الطراز الثاني الهام من التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، نعني عجزه الفاضح عن التصدي للمشكلات الاجتماعية والإنسانية، بل إمعانه في التوليد المتكاثر لمثل هذه المشكلات، بحكم طبيعة النزعة الاقتصادية السائدة فيه ـ كما رأينا ـ وبحكم منطقه الداخلي الذي لا يولي هذه المشكلات أكثر من الاهتمام اللفظي، بل بحكم ما فيه من تقدم تقاني وصناعي. وواضح أن الصلة وشيجة بين هذا الجانب من جوانب عجز

(١) Z. Brzezinski: *Out of Control*. New York, Robert Stuart Books, 1993, p. 216.

العالم الحالي وبين ما ذكرنا عن «العولمة» والارتباط بينها وبين السوق الاقتصادية والمالية الحرة.

٣ ـ ١: والحق، إننا حين نتصدى للأمراض الاجتماعية والإنسانية لحضارتنا، نشير إلى علّة حضارية خطيرة، عبر عنها عالم التحليل النفسي فرويد بقوله **إن أي حضارة تولّد في ذاتها خمائر اندثارها**. فاجتماع ضروب النمو الإيجابي التي حدثت في ميادين الحياة المختلفة نمّى بمعنى من المعاني الوجه الآخر السلبي للفضائل الحضارية التي ما نزال نتمتع بها. وأمراض المدنية هي حقاً الوجه الآخر لنمو الفردية والتقنية والمال والرفاهية.

فالتِّقانة مثلاً هي التي أفسحت المجال لاستثمار طاقات الطبيعة وتسخيرها. ولكنها هي أيضاً التي يسرت استغلال بني البشر، وسيطرة السلوك الفردي والمقنن الذي يحول دون ترابط الناس وتوادهم وتعاطفهم، وهي التي أدت إلى تلوث البيئة وخرابها وإلى هبوط المستوى النوعي لحياة الناس.

والنمو الرأسمالي هو الذي أدى إلى نمو الإنتاج والمبادلات التجارية والاتصالات، ولكنه في الوقت نفسه هو الذي جعل من شؤون الحياة كلها سلعاً تباع وتشرى، وقضى على التضامن، وجعل المصلحة المادية والكسب المادي أساس الوجود الإنساني. ومأساة «جنون البقر» وما تلاها أحد الشواهد على ذلك. وها هي ذي تعود إلى التفجر أيامنا هذه وتثير صراعاً بين الولايات المتحدة وأوروبا بعد أن منعت الأولى استيراد لحوم البقر من أوروبا كلها.

وها هي ذي **الألغام** المبثوثة في حوالي ستين دولة والتي يبلغ عددها في العالم ١١٠ ملايين لغم، تقتل إنساناً كل عشرين دقيقة. وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة دولاً ما تزال ترفض التوقف عن إنتاج الألغام (على رأسها الولايات المتحدة).

ونمو أجهزة الدولة هو الذي يسّر ظهور أجهزة بيروقراطية معقدة ضخمة، تسحق كل ما هو فردي ومشخص وملموس، من جانب، وتولد عدم المسؤولية من جانب آخر. وقضية الدم الملوث بالسيدا (الإيدز) التي أثارت في فرنسا وسواها ضجة كبرى، مثال من أمثلة كثيرة على نقائض التنظيم البيروقراطي العلمي وآفاته، حين يغدو الدم سلعة تخضع للمردود الاقتصادي. وقد انضاف إلى هذا المثال مثال أحدث كشفت عنه الحكومة البريطانية في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، إذ أعلنت أن حوالي ثلاثمائة شخص في إيرلندا تلقوا علاجاً مصنوعاً من دم كان قد تبرع به شخص

مات من مرض «جاكوب» الناجم عن أكل لحم البقر الملوث بهذا الداء. وقد عولج بهذا الدواء ٢٦٨ مريضاً في تسعة مستشفيات في إيرلندا.

والأمثلة أكثر من أن تحصى على **الوجه الآخر للتقدم**، الذي يتجلى في شتى مجالات الحياة: في بنى المدن المفككة ومجاهلها المتباعدة المعزولة واختناق السير فيها وما يصاحب ذلك كله من ضيق ونزوات وحنق والتهاب للعقول والصدور - وفي سيطرة الحياة الفردية وبروز نزعات الانكماش على الذات وما دعاه بعضهم باسم «انبثاث الأنا» Metastase de l'ego - وفي انحلال الروابط بين الأسرة والمدرسة، وبين الآباء والأبناء - وفي هشاشة الزواج وتكاثر الطلاق وشيوع العزلة والانفراد - وفي تزايد أعداد المنتحرين ورواد المصحات العقلية وملتهمي الحبوب المهدئة - وفي عزلة الطاعنين في السن (ومن الأمثلة الصارخة عليها ما جرى لذلك الحذّاء الذي كان يقطن أحد أحياء باريس، والذي مكث ميتاً على فراشه خمسة أعوام بتمامها، منذ عام ١٩٨٩ دون أن يعلم أحد بموته) - وفي تفاقم مشكلات الشباب وارتفاع حالات الجنوح لديهم، بل في تكاثرالجرائم في أوساطهم وانتشار مظاهر العدوان لديهم انتشاراً غدا يهدد حتى سائقي وسائل المواصلات، ويهدد المعلمين في المدارس الثانوية نفسها، الأمر الذي حدا ببعض الباحثين إلى أن يروا في ذلك كله مقدمات لولادة «مجتمع بربري».

هذا فضلاً عن تزايد أعداد المنتحرين بين هؤلاء الشبان والمراهقين، وفضلاً عن ذيوع تعاطي المخدرات ذيوعاً يدعو العديد من المهتمين بهذا الشأن اليوم إلى المطالبة بإباحة تعاطي ما يدعونه بالمخدرات اللطيفة (وقد صدرت في العديد من الدول فعلاً قوانين تبيح ذلك). وفي الجملة يبدو اليوم أن المراهق والشاب هو الذي تنعكس عليه مشكلات حضارتنا كلها على أعنف شكل، وأنه المرآة الصادقة التي تكشف بشاعتها وهولها.

٣ - ٢: وإلى جانب هذه المشكلات الاجتماعية التي يولّدها العالم الحديث وتنبتها أرقى أشكال التقدم، تبرز مشكلات إنسانية كبرى أشد خطراً، على رأسها **تراجع الديمقراطية** في البلدان المتقدمة نفسها، سواء في داخلها أو في تعاملها مع الآخرين، تلك الديمقراطية التي تعتبرها تلك البلدان شعارها الأول وتبرر بها كل ما تفعل. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، أهمها أزمة الأيديولوجيات التي يعاني منها العالم. فسقوط الاتحاد السوفياتي - خلافاً لما كان يتوقعه الكثيرون - لم يؤدِّ إلى ترسيخ الديمقراطية، وإلى القضاء على العنف، بل أدى، على العكس، إلى تفاقم العدوان

والوحشية وامحاء قيم الديمقراطية يوماً بعد يوم. وكما يقول الشاعر، أوكتافيو باز Octavio Paz: «إن ما نشهده اليوم ليس نفياً نقدياً للقيم المألوفة، بل انحلالاً لهذه القيم»(١).

٣ ـ ٣: لقد كان هدف الثورة الاشتراكية، كما نعلم، إقامة سياسة حضارية تهدف إلى إلغاء البربرية القائمة في العلاقات بين الناس: كاستغلال الإنسان للإنسان، وطغيان السلطة الهوجاء، والأنانية، والعرقية، وفقدان الحوار والتفاهم، وغيرها من القيم الإنسانية الديمقراطية. وقد نذرت نفسها لتحقيق الديمقراطية داخل النسيج الاجتماعي كله، وأكدت على ما يُعرف باسم الديمقراطية الاجتماعية. غير أن الصيغة التي اتخذتها هذه الثورة في الاتحاد السوفياتي ما لبثت حتى ألغت شتى أشكال الديمقراطية، ولم تستطع أن تمنع الانحسار الديمقراطي الذي كان ينمو ويزداد في أعماق الحضارة العالمية، لأسباب عديدة، بل زادت فيه وأذكت ناره.

وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي تفاقمت أزمة الديمقراطية، لأسباب عديدة: منها أن الغرب خرج من الحرب الباردة منهكاً لا ظافراً. ومنها أن حضارته كانت في طريقها إلى الأفول حضارياً وإنسانياً. وما قاله منذ سنين هانس كون Hans Kohn الذي شهد الحربين العالميتين يصدق على ما يجري في عالمنا اليوم بل هو فيه أمرّ وأدهى. لقد قال آنذاك: «إن إنسان القرن العشرين أقل اطمئناناً وثقة من إنسان القرن التاسع عشر. لقد شهد وعايش وعانى من قوى الشر التي عرفها التاريخ. وما كان يبدو وكأنه مضى وانقضى، عاد وانبثق من جديد: كالتعصب في المعتقد، والإيمان بالقادة المعصومين، والعبودية، والمذابح، واقتلاع جماهير بكاملها، والبربرية التي لا ترحم»(٢). بل إن الفيلسوف الياباني تاكيشي أوميهارا Takeshi Umehara يذهب إلى أبعد من ذلك ويرى أن فشل الماركسية وتفكك الاتحاد السوفياتي ليسا سوى دلائل مسبقة تشير إلى انهيار الرأسمالية الليبرالية التي هي التيار الغالب في عصرنا الحديث. وعنده أن الليبرالية هذه ليست، كما يظن، بديلاً عن الماركسية، وليست الأيديولوجية التي تسود نهاية التاريخ، بل هي حجر الشطرنج الذي سوف يسقط(٣). ومن أسباب تفاقم أزمة الديمقراطية كذلك عدم وجود فهم شامل جامع للمعنى الحقيقي للديمقراطية.

٣ ـ ٤: وفي وسعنا أن نضيف إلى هذه الأسباب جميعها التي أدت إلى تراجع

(١) Octavio Paz: *Une plante*, Paris. Folio/ Gallimard, p. 17.

(٢) Hans Kohn: *The Twentieth Century*, N.Y,. 1949, p. 53.

(٣) Takeshi Umehara: «Ancient Japan shows Post - Modernism the Way», *New Perspectives Quarterly*, 9 Spring 1992, p. 10.

الديمقراطية في الغرب، ولاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أسباباً أخرى عديدة. منها السبب الذي أشار إليه بريزنسكي في أحدث كتبه، حين قال بالحرف الواحد: «إن الديمقراطية من حيث المبدأ تنفي النزوع إلى أي تعبئة امبريالية»[١].

وهذه التعبئة الامبريالية هي جوهر ما تفعله الولايات المتحدة اليوم، وما يوجه سياستها كلها. ومنها يستبين أن سلوك الدولة الكبرى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وهو سلوك يتنكر للثقافات الأخرى، أدى ويؤدي، كما يقول صموئيل هانتنغتون، في كتابه عن **صراع الحضارات** الذي ظهر عام ١٩٩٦، إلى سعي الثقافات العالمية غير الغربية إلى تجديد ذاتها وتأكيد وجودها الثقافي وإلى الرفض المتزايد للثقافة الغربية والديمقراطية الغربية على نحو ما يتم تطبيقها[٢].

٤ ـ أزمة القيم في عالم اليوم

والحق إن وراء هذا كله ـ ولنقلها بواضح العبارة ـ أزمة القيم في الغرب وفي العالم. وليس من الجديد أن نقول إن الغرب، والولايات المتحدة بوجه خاص، يعاني من أزمة روحية إنسانية تتفاقم يوماً بعد يوم، بسبب النظام الاقتصادي الطاغي بوجه خاص. ولقد عبَّر عن ذلك أوضح تعبير البابا يوحنا بولس الثاني حين بيَّن عجز النظم الاقتصادية عن رسم مصير الإنسان قائلاً: «لا يملك أي نظام اقتصادي في ذاته المعايير اللازمة للاختيار اختياراً صحيحاً بين ما نشهد من الأشكال الجديدة والتقدمية لإرواء الحاجات الإنسانية، من جانب، وبين الحاجات الجديدة المصطنعة التي تحول دون تكوين شخصية إنسانية ناضجة، من جانب آخر».

وههنا تُطرح مسألة شائكة، وهي مسألة اختيار القيم وتحديد غايات الوجود الإنساني تحديداً واقعياً.

٤ ـ ١: **إن تحديد القيم والغايات وتجديدها** مسألة فلسفية وخلقية وعملية عويصة، كما نعلم. وإذا نحن مضينا إلى فلاسفة الأخلاق نستهديهم، وجدناهم طرائق شتى. فالفيلسوف الشهير كانط Kant يُعرِّف الأخلاق بأنها الإحجام عن أي مصلحة فردية. ويرى أن الأخلاق واجب، قبل أن تكون كسباً، وأن لدى الإنسان ضميراً إضافياً يتجاوز المصلحة ويكشف عن إنسانية الإنسان، أي عن وجوده من أجل غيره لا من أجل ذاته. وإذا تقرّينا في مقابل ذلك أفكار الباحث الاجتماعي الألماني المعروف

(١) Z. Brzezinski: *Le grand échiquier*. Trad. Fr., Paris, Ed. Bayard, 1997, p. 63.

(٢) S. Huntington: *Le choc des civilisations*. Trad. fr., Paris, Ed. Odile Jacob, 1997, p. 87.

ماكس ڤيبر Max Weber وجدناه على العكس يجعل من المصلحة الموضوعة الوجودية الأولى لدى الإنسان. وإذا ولّينا وجهنا شطر المحدثين من الفلاسفة الألمان بوجه خاص، وجدنا فيلسوفاً مثل هانس جوناس Hans Jonas يجعل من الشعور بالمسؤولية أساس الأخلاق ومنطلقها.

غير أن هذا البحث عن أصل الأخلاق، وإن يكن بحثاً حميداً، بحث محدود النتائج، لأنه لا يتصدى لواقع العالم ولمصدر الشر السائد في عالمنا.

٤ ـ ٢: وإذا نحن أردنا أن نبحث عن الاتجاهات الأخلاقية السائدة اليوم والتي تتصدى لمشكلات عالمنا الحالي، أمكننا بشيء من التبسيط أن نقسمها قسمة ثنائية: فهنالك الاتجاه الماجن، إن صحّ التعبير، وهنالك الاتجاه الصابر أو الصامد.

أما **الاتجاه الماجن** فيعبّر في الواقع عن جوهر الديمقراطية الفاسدة التي تسود اليوم. وهو لا يكتفي بتحويل نشاطات الإنسان كلها إلى أدوات هدفها إعادة إنتاج ما هو قائم، بل يرى جازماً بأن ليس ثمة غايات أخرى وأهداف أخرى ممكنة. إنه لا ينكر أن المشروع الذي يقوم عليه النظام العالمي الحالي كله، نعني نظام المنافسة من أجل الثروة، هو في أعماقه نظام طوباوي، ولكنه يرى فيه أقل الشرور الممكنة. ومن هنا يدعو إلى الليبرالية الكاملة والشاملة، ويدعو إلى «تقليص الدولة»، أي رد دورها إلى الوظيفة الأساسية لها، وهي وظيفة الزجر والردع. وواضح أن هذا الاتجاه الماجن يستمد مشروعيته فقط من كونه على وفاق مع ما هو قائم.

أما **الاتجاه الصابر أو الصامد** فينطلق من تعرية القيم الخاطئة، والكشف عن مفاهيم السيطرة وعن كل ما هو سلبي في العالم القائم. صحيح أنه، كالاتجاه الماجن، يعتقد أن الوضع القائم يصعب تجاوزه. غير أنه، خلافاً للاتجاه الماجن، يدعو إلى قيام أخلاق رافضة مقاوِمَة. والمقاومة تعني أولاً ـ كما قلنا ونقول ـ فضح الشر ومصدره، وإنقاذ ما تبقى من المنازع الإنسانية. ويضم هذا الاتجاه الخلقي الصامد اليوم فئات متعددة من المنافحين عنه: من مؤرخين وثوريين ومفكرين وثائرين ضد فظائع التاريخ القديم والحديث وسواهم. كما يأخذ صوراً وأشكالاً مختلفة.

٤ ـ ٣: ولا مندوحة من أن نشير إلى اتجاه أخلاقي ذائع، على تفاهته، وهو الذي يطلق عليه بعضهم وصف «الطيبة». والطيبة هذه صفة ملحقة بالأخلاق إن صح القول، يأخذ بها المنادون بالعواطف الطيبة، والمشاعر الآدمية، ونقع عليها بوجه خاص في الولايات المتحدة. وهي اتجاه يستر في حقيقته بحر الحروب التي يشنها

الجميع على الجميع، بقشرة رقيقة لامعة من الأخلاق. ولسان حال أصحاب هذا الاتجاه يلخصه ما يأتي: لا شك أن العالم خبيث وأن العنف سائد، ولكن على الإنسان أن يكون خيِّراً و«طيِّباً» يحترم سواه. وعلى كل إنسان أن يبقى حيث هو ويرتضي مكانه ومكانته، وعلى الجميع أن يصلّوا معاً على اختلاف منازعهم وأن يجتمعوا في معبد واحد. ولا حاجة إلى القول إن هذه النزعة «الطيبة»، التي تهب علينا من الولايات المتحدة بوجه خاص، ليست إلا قناعاً مبتسماً لواقع تسيطر عليه القوة على اختلاف ألوانها، وليست بالتالي إلا تبريراً للتفاوت والظلم والطغيان.

٤ ـ ٤: ولقد قلنا منذ حين إن أي بحث عن الأخلاق لا يتهم النظام الذي هو أصل البؤس الإنساني، بحث عقيم لا يوصل إلا إلى طريق مسدود.

وأصل البؤس ومصدره هو «العولمة» الحرة السائبة القائمة على الليبرالية الاقتصادية والنمو المالي «الوحشي». وقد سبق أن تحدثنا عن العولمة وآثارها. وحسبنا هنا أن نشير إلى أهم الأسس الفكرية التي تقوم عليها والتي تجعل منها المولِّد الرئيسي لأزمة الأخلاق في عالمنا. وفي وسعنا أن نجمل هذه الأسس في ثلاثة:

ـ القول **بالفردية الكاملة المطلقة** في مقابل القول بالمواطنة وتغليب الشأن الاجتماعي.

ـ الأخذ بفلسفة **الربح** والنجاح، واعتبار الربح هو الموجِّه الأساسي بل الغاية الأساسية للسلوك الإنساني. ونجد جذور هذا الاتجاه في الفلسفة البراغماتية الأميركية لدى وِيليام جيمس وجوي وسواهما ممن يعتبرون النجاح أساس الحقيقة ومعيارها. فالفكرة الصحيحة عند جيمس كما نعلم، هي الفكرة التي تؤدي إلى مردود مادي which pays كما يقول.

ـ وأخيراً اعتبار **المنافسة** الأساس الذي تقوم عليه الروابط الاجتماعية. فالأفراد عندها ليسوا أفراداً معزولين ومجزئين فحسب، بل هم فوق ذلك مدفوعون بعضهم ضد بعض في قلب منافسة لا ترحم.

وواضح أن نموذج الإنسان هذا الذي تنادي به الحضارة الغربية القائمة، مناداة خفية ضمنية إلى حد ما، هو النقيض الكامل للنموذج الذي سادت الدعوة إليه خلال قرن من الحضارة الأوروبية (١٨٧٠ ـ ١٩٧٠). وقوام هذه الدعوة: ربط الفرد بالمجتمع، وتكافؤ الفرص، والمواطنة. وهي دعوة لخّصتها الثورة الفرنسية منذ عام ١٧٨٩ في شعارات ثلاثة: الحرية والمساواة والتآخي.

ذلك أن في قلب النموذج الأنجلوسكسوني الذي اشتدّ في أمريكا الشمالية، عنفاً

حالاً فيه و«محايثاً» له كما يقول الفلاسفة، يتجلّى في المنافسة. أما النموذج الذي ساد عصر التنوير الأوروبي فقد تكوّن تاريخياً من خلال الرغبة في ضبط العنف القائم داخل الروابط الاجتماعية. ومن المؤسف أن الذي يسود اليوم في الغرب والذي يحاول الغرب نقله إلى العالم ونقل العالم إليه هو النموذج الأول، النموذج الليبرالي القائم على العنف الشامل. **وبذلك أصبح الفرد هو المحور**، وكأن مجتمع الأفراد يحلّ اليوم محل مجتمع الطبقات الاجتماعية بالأمس. وكأننا غدونا في عصر «أيّ فرد كان»، على حد تعبير آلان إهرنبرغ Alain Ehrenberg[١]. إنه الفرد الملقى به في عالم المنافسة والمسؤولية الفردية عن ذاته فقط. وهو لا يتبع أحداً، اللهم إلا نفسه، وعزلته قد تعوض عنها الأرباح الرمزية التي يدرّها عليه صراعه من أجل فرض وجوده.

إن ما يجري اليوم إذن هو **أمركة أنماط الإنتاج الاجتماعي**. وفيها يختفي كبار ممثلي المستقبل. بل إن الكاتب ريشار روا Richard Roy يذهب إلى أبعد من ذلك فيقول إن الموقف الوحيد المسؤول اليوم هو التكيف العملي البراغماتي مع النظام القائم، ورفض النقد والتجريح بوجه خاص[٢]. وهكذا يرتد دور الفرد - وفق هذه النظرة - إلى شيء واحد: وهو التكيف مع نظام التسلط السائد.

٤ - ٥: على أن هذا الواقع الأخلاقي القائم السائد ما يزال يلقى مقاومة متعددة الأشكال والمعاني في الغرب نفسه. فعلى مستوى الأفراد، تتم هذه المقاومة على شكل سلبي، إذ يحاول الأفراد أن يتغلبوا على الوحشة الفردية وعلى التجزؤ الفردي وافتقاد الهوية، عن طريق الحب والبحث عن اللذائذ، وعن طريق الصداقة والانتماء إلى عصائب الرفاق. وأبناء المدن يضيفون إلى ذلك العودة إلى الأطعمة الريفية، أو البحث عن أصدقاء أوفياء يجدونهم لدى الكلاب والحيوانات الأليفة، أو تزيين بيوتهم بالنباتات. أما الضيق المبرح فكثيراً ما يقاومونه عن طريق اللجوء إلى الأدوية المهدئة، أو إلى المنجمات والمنجمين، أو إلى رياضة اليوغا وسواها. وكثيراً ما يدفعهم ضيقهم إلى أن يلقوا بأنفسهم في أحضان الكحول والمخدرات، هذا فضلاً عن الاهتمام أحياناً بالمباريات الرياضية على اختلاف أشكالها، وعما توفره لهم السياحة أحياناً من «حياة حقيقية». وقد انضافت إلى هذه النشاطات حديثاً النشاطات المتعلقة بالبيئة وبالمنتجات الزراعية والحيوانية الطبيعية المضمونة «بيولوجياً».

وقد تكونت مقاومة منظمة إلى حد ما، نتيجة للإدراك الواعي لمشكلات ثلاث

(١) A. Ehrenberg, *Le Culte de la Performance*. Paris, Pluriel, 1991.

(٢) Richard Roy, *Le Monde*, 3 Mars 1992.

مجتمعة هي: تراجع البيئة، أزمة البطالة، وموت الريف.

وثمة مقاومة نجدها لدى ما يعرف باسم «المجتمع المدني». فهذا المجتمع، بجمعياته ومؤسساته ونواديه ونقاباته، يقاوم دون شك، ولكنه يقاوم غالباً بالتعاون مع النظام القائم، محاولاً تخفيف شروره ومساوئه لا أكثر.

ثانياً: مستقبل الحضارة الإنسانية

والآن، ما الحل؟ ما هي السبيل إلى توليد حضارة تضع الإنسان وكرامته وحاجاته على رأس أولوياتها؟

لعل ما سقناه في الصفحات السابقة ينتهي بنا إلى حقيقة أساسية وهي أن علينا أن نحدد أولاً معالم الحضارة الإنسانية المرجوة، وغاياتها، وأن نعمل بالتالي من أجل تحقيقها. وقد أشرنا إلى هذه المعالم عبر نقدنا لواقع العالم إشارات متفرقة. وعلينا الآن أن نقدّم عنها صورة أشمل وأن نبرز أهمها.

١ ـ الواقع والمثال:

وقبل أن نمضي في تحديد معالم الحضارة الإنسانية المرجوة، نرى من الضروري أن نجيب على تساؤل قد يثور في الأذهان، ونعني به التساؤل عن مدى قدرتنا على تغيير معالم الحضارة القائمة وبناء معالم جديدة. لاسيما أن الكثيرين قد يعتقدون أن ما نحن فيه شر لابد منه وقدر لا راد له.

وللإجابة على هذا التساؤل نكتفي بأن نزيل اللبس القائم في الأذهان غالباً حول التناقض بين الواقع والمثل الأعلى. لاسيما أننا في مرحلة من التردي أصبح فيها للواقعية سحر خاص، بينما اكتسى المثل الأعلى حلّة تكاد تقربه من الطوباوية.

ومن أجل جلاء هذه التساؤلات، نقول إن للواقعية معنى سليماً وآخر مبتذلاً. ومثل ذلك يصدق على المثل الأعلى. والموقف السليم هو، في خاتمة المطاف، في الجمع بين المثالية والواقعية، ولكن عندما نعني بهما معناهما الحقيقي والسليم.

فالواقعية الحقيقية لا تعني استمرار الواقع وتدويمه، بل تعني معرفته والانطلاق منه من أجل تغييره، أي من أجل جرّه نحو المثل الأعلى. **والواقعية المبتذلة** هي تلك التي تعتقد أن ليس ثمة من وجود إلا لما يُلمس باليد ويُقاس بمقياس ويُوزن بميزان، والتي تعتقد بالتالي بأن الواقع شيء نراه بداهة ونعرفه. بينما الواقع في حقيقته لا يُرى ولا يُعرف بداهة. **وما الواقع في خاتمة المطاف سوى الفكرة التي نكوّنها عن الواقع.**

وهذا ما دعا بعضهم إلى التساؤل بضربٍ من التهكم المعبِّر: هل من الواقعية أن يكون الإنسان واقعياً؟ بل هذا ما حمل أحدهم على القول: يا لها من طوباوية أن يكون الإنسان واقعياً! ذلك أن **الواقع معقد**، وثمة صعوبة كبرى في التمييز بين ما يمكن تحقيقه وما لا يمكن تحقيقه.

وفي المقابل ثمة ضربان من المثل الأعلى: فهنالك **المثل الأعلى الطوباوي** الذي ينادي بأحسن العوالم وبالمدينة الفضلى. وهنالك **المثل الأعلى الممكن** الذي ينادي بعالم أفضل. كالمناداة مثلاً بعالم متحضر تزول فيه الحروب بين الدول، كما زالت من قبل الحروب الإقطاعية داخل الدول في الغرب. أو كالمناداة بتحسين العلائق بين بني البشر والقضاء على صراع الحضارات وعلى التنافس الذميم، أو كالمناداة بالقضاء على المآسي والشرور الناجمة عن الظروف الاجتماعية والسياسية، وسوى ذلك كثير.

وهذا ما ينقلنا إلى الحديث عن **الممكن والمستحيل**. وههنا نقول إننا إذا تأملنا عالمنا اليوم، وقد جلونا بعض معالمه، وجدنا أن تطويره لمصلحة الإنسان أمر ممكن وغير ممكن في آن. والأمر كله يتوقف على مبلغ وعي الإنسان ومدى إرادته وعزمه. بل لعلنا نستطيع أن نقول بشيء من المفارقة: عندما يصبح وضع ما مستحيلاً من الوجهة المنطقية، ينبثق الجديد وتتولّد حركة خلاقة مبدعة تعلو فوق المنطق دوماً. وهذا ما يعلّمنا إياه التاريخ، ويعلّمنا إياه بزوغ الأديان، ويعلّمنا إياه نجاح الحركات الثورية، ويعلمنا إياه تقدم الإنسان جملة. وبتعبير آخر، تعلّمنا التجربة دوماً أن **ثمة مستحيلاً ممكناً**. وذلك كله رهنٌ بوعي الإنسان وقدرته على النضال من أجل تجاوز واقعه عن طريق تجاوز ذاته.

٢ ـ عَمَدُ الحضارة الإنسانية المرجوة:

والآن في وسعنا أن نمضي مطمئنين في الحديث عن معالم الحضارة الإنسانية المرجوة التي يتوجب علينا النضال من أجل تحقيقها، وإلا كان البديل هو تفاقم وضع عالمي قد يودي بالإنسانية كلها إلى كارثة محدقة بل إلى الانتحار الذاتي. وقد أومأنا بشكل متقطع إلى كثير من هذه المعالم، عبر حديثنا عن واقع الحضارة العالمية.

وفي وسعنا، في حدود هذا البحث، وانطلاقاً من تأكيدنا على القيم، أن نوجزها في معالم أربعة، تكوّن إلى حد كبير العُمُد الخلقية للحضارة الإنسانية المأمولة.

ـ أولها السعي إلى تحقيق التضامن الإنساني (في مواجهة التجزؤ والعزلة والفردية).

ـ وثانيها استلهام القيم الحضارية المشتركة للثقافات الإنسانية (في مواجهة فقدان

الهوية والصراع بين الحضارات).

- وثالثها إشاعة المشاركة والتواصل والتراحم (في مواجهة الأنانية والمصلحة الفردية وهبوط معنى الحياة).

- ورابعها الاضطلاع بالمسؤولية الخلقية التي يستلزمها إصلاح الحضارة الحديثة (في مواجهة اللامسؤولية والتمركز حول الذات).

وطبيعي أن تكون هذه الغايات الأربع المرجوة للحضارة متكاملة بل متداخلة، فكلها تُسقى في النهاية من منبع واحد، هو بناء حضارة محورها سعادة الإنسان وبناء عالم جدير به. وما قيمة الإنسان إذا ربح كل شيء وخسر نفسه؟

٢ ـ ١: التضامن بين بني الإنسان

ولن نتوقف عند أهمية التضامن والتكافل الاجتماعي وشأنه في مواجهة العزلة والأنانية والفردية. فهذا الهدف بيّن بذاته، وحاجة الحضارة الإنسانية إليه تجأر أمام الأعين. وحسبنا أن نذكر بأن تراثنا الثقافي العربي الإسلامي ينزل هذا الهدف منزلة لا نجدها في أي تراث آخر. فالسلوك الأخلاقي للفرد في تراثنا ذو قاعدة اجتماعية شاملة، وليس مجرد علاقة بين فرد وفرد. والفرد فيه لا يحمل عبئه وحده بل يحمل أعباء المجتمع كله. ولا يقتصر هذا على تقديم العون للفقراء والمرضى والجهلة وسواهم، بل يتجاوز ذلك إلى العمل الجماعي المشترك في سبيل بناء مجتمع سليم متكافل متضامن. والأمثلة على ذلك في الإسلام أكثر من أن تحصى.

٢ ـ ٢: المشاركة والتواصل والتراحم

كذلك لن نتوقف كثيراً عند العماد الثالث، نعني المشاركة والتواصل ورعاية الآخرين. فشأن هذا الهدف في غير حاجة إلى دليل، في عصر يسوده التقوقع الفردي، وتغيب فيه شيئاً بعد شيء حرارة التعاطف والمشاركة، ويشعر الفرد فيه وكأنه مقذوف في هذا العالم وحيداً لا عون له. غير أننا ههنا أيضاً نذكِّر بأن تراثنا العربي الإسلامي تراث مجلّ، له القدح المعلى، في هذا الميدان. وإذا أردنا أن نذكر قليلاً جداً من كثير جداً في هذا المجال، ذكرنا أن الإسلام فرض نفقات معينة على الموسرين لأقربائهم المحتاجين، تشمل فيما تشمل المأكل والملبس والمسكن والتعليم والتزويج والقيام بخدمة العاجز والمريض. أوَلَمْ يكن في دمشق وقف (هو وقف المرج الأخضر) للحيوانات المريضة العاجزة تظل ترعى فيه حتى تموت؟ أولم يكن فيها أيضاً وقف وقفه صلاح الدين الأيوبي لإمداد الأمهات بالحليب والسكر لتغذية أطفالهن؟

والأمثلة أكثر من أن تحصى على أهمية مبدأ التواصل والمشاركة في تراثنا، ذلك التواصل الذي يولِّد جواً من الدفء الإنساني تفتقده المجتمعات الحديثة اليوم، ولاسيما المجتمعات الغربية التي يغشى الصقيع الإنساني حياة أفرادها، كما سبق أن ذكرنا، فلا تواصل ولا تراحم ولا تعاطف بل سعي فردي وسباق على المنافع الفردية على حساب الآخرين. وحسبنا في هذا المجال أن نستحضر في ذاكرتنا طرفاً يسيراً من الأحاديث الشريفة الكثيرة: «الخلق كلهم عيال الله، فأحبّهم إليه أنفعهم لعياله» ـ «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» ـ «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمّى».

ولئن كانت بنية الحضارة اليوم قد تغيرت تغيراً جذرياً عما كانت عليه أيام الحضارة العربية الإسلامية، فهذا لا يعني أن يكون من نتائج ذلك تقويض التواصل والتعاطف بين البشر، على نحو ما يجري بحكم سيطرة النزعة الاقتصادية الخالصة والنزعة الفردية المطلقة على بنية الحضارة العالمية.

٢ ـ ٣: استلهام الثقافات القومية

غير أن ما يجدر التريث عنده بوجه خاص بين العَمَدِ الأربعة المرجوة لحضارتنا، العماد الثاني، ونعني به العود إلى الأصول والينابيع واستهداء القيم المشتركة للثقافات الإنسانية. ذلك أن التشاكل والتجانس والعولمة في شكلها السائد، تنزع إلى تقويض الخصوصية الذاتية للثقافات، وتحاول أن تقضي على أصول الحضارة وجذورها العميقة لدى الشعوب المختلفة، معرِّضة بذلك بنية العالم للتمزق والصراع، فضلاً عن انعدام القيم. ولا نغلو إذا قلنا إن الهويات الثقافية وما يمكن أن تقود إليه من صراع بين الحضارات أو من حوار خصيب بينها، غدا الموضوع الأساسي الذي يستلزم معالجة جادة في نهاية القرن العشرين، في عصر «العولمة» وانفتاح العالم بعضه على بعض.

وأبرز أشكال التزييف التي يقوم بها الداعون للعولمة الوحشية، هي تلك التي يزيفون بها الأيديولوجية القومية، ناسبين إليها ما ظهر وما بطن من الشرور. بل إن ثمة من يريد أن يعتقد أننا اليوم في عصر «ما بعد القوميات»، لاسيما عندما يتم الخلط بين دعوات ثلاث: الدعوة الاثنية العرقية، والدعوة إلى الدولة القومية، والدعوة إلى الوحدة القومية لدى الشعب الواحد. والخلط بين الدعوة الاثنية العرقية بوجه خاص ـ وهي دعوة لاقومية في حقيقتها بل دعوة ممزِقَة للكيان القومي تقوم على العرق أو الطائفة الدينية أو النسب الاثني ـ وبين الدعوة إلى الوحدة القومية لشعب واحد قُطِّعت أوصاله، هو الذي يسّر أمام أعداء القومية من أنصار العولمة السائبة مهاجمة فكرة الوحدة القومية

واتهامها بكل العلل والرذائل وتحميلها مسؤولية ما يسود في بقاع العالم من تنازع عرقي أو قبلي أو ديني.

وهكذا! نجد اليوم في العالم المتقدم بوجه خاص اتجاهاً فكرياً وسياسياً غالباً إلى رفض الأيديولوجية القومية، حتى على شكل الدولة القومية، فضلاً عن الوحدة القومية، بل نشهد ضرباً من «أبلسة» الفكرة القومية إن صحّ التعبير، أي اعتبارها إبليساً رجيماً، وأبلسة ما يلحق بها من تعلق بالوطن أو الأمة. وقد بلغ التزييف في هذا المجال حداً جعل من القومية صنواً للحرب، والعدو الوحيد للديمقراطية. وامتدت هذه «الأبلسة» إلى فكرة «الهوية الجماعية» نفسها، بحيث اعتبرت رديفاً للبربرية. وكما يقول الفيلسوف والسياسي الفرنسي بيير أندره تاغييف: إن المثقف النموذجي المعاصر، إذا سمع كلمة «أمة» أو كلمة «هوية قومية» أو كلمة «وحدة قومية»، أخرج مسدسه من قرابه فوراً، وأطلق منه رصاصات عالمية شاملة من صنع عصر «ما بعد القوميات»[1]. ذلك أن الديمقراطية الحقة الوحيدة، في نظر دعاة الحضارة العالمية القائمة، هي ديمقراطية السوق الاقتصادية التي تتجاوز حدود القوميات والدول.

وهكذا يستبين لنا أن الليبرالية الاقتصادية وسيطرة قطاع المال على الاقتصاد، كما سبق أن رأينا، وغياب الديمقراطية في النظام العالمي القائم، وذيوع منطق الهيمنة والقوة، هي المسؤولة في حقيقة الأمر عما يظهر من ردود فعل مغالية تتجلى في نزعات إثنية أو دينية أو عرقية ضيقة.

وإذا استمرت مسيرة العالم على ما هي عليه قد لا تجد القوميات السليمة نفسها، المؤمنة بالتعاون والحوار بين الأمم، ملجأ يقيها من الذوبان والإمحاء والتآكل إلا في تقوقعها على ذاتها واحتمائها بجلدتها. فشعار التعاون العالمي حين يغدو زائفاً وحين يعني سيطرة دول معيّنة أو دولة بعينها على مصير آخرين تصوغه لمصلحتها، هو الذي سيحيل «العولمة» بهذا المعنى الزائف أداة صراع بين الأمم، وهو الذي سيؤدي إلى استشراء النزاعات، وإلى انقسام العالم كتلاً متخاصمة، وإلى سقوط العولمة بالتالي.

ومن هنا كان العمل من أجل إحياء الثقافات القومية وتجديدها والحوار بينها مطلباً إنسانياً أساسياً في عصر العولمة. وبدلاً من أن يكون رد الفعل على العولمة الانكماش العرقي أو الديني، يتطلب بناء عالم جديد وإشادة عولمة سليمة إحياء الهويات القومية الحقيقية، ذات التراث الإنساني العريق والقيم الإنسانية الراسخة. وبدلاً

(١) Pierre - André Taguieff: «La nation comme rempart». *Le Point*, Decembre 1997.

من أن يكون رد فعل الثقافات القومية الأصيلة على العولمة إفراطاً في العود إلى ماضيها وإهمالاً لدروس التجربة العالمية، ووقوفها موقفاً جذرياً مغالياً، معادياً للحضارة الغربية أصلاً، يتطلب العمل الصحيح من أجل بناء عالم إنساني أن تدرك هذه الثقافات القومية الأصيلة ذاتها إدراكاً أعمق وأن تجدد ذاتها من خلال ذاتها، ومن خلال سواها، وأن تحيا عصرها من خلال تاريخها وتاريخ غيرها، وأن تقيم حواراً مع الثقافات الأخرى من أجل توليد حضارة إنسانية موحدة القيم والأهداف. وعند ذلك فقط تأخذ العولمة معناها الصحيح، إذ تغدو القيم الثقافية العالمية الواحدة شيئاً واحداً. فتعامُل القوميات مع «العولمة» القائمة ومع ما تحمله من انحرافات وشرور، لا يكون بالخضوع لها خضوع المضطر، كما لا يكون بنقدها نقداً مجانياً أو رفضها أصلاً ومبدأً، بل يكون بالحوار معها حواراً يحيلها من «عولمة» محمَّلة بالمخاطر إلى «عالمية» قومية إنسانية.

والحق، إن ما نشهده اليوم هو تأكيد المجتمعات غير الغربية تأكيداً متزايداً على ثقافتها الخاصة، ورفضها المتزايد كذلك للثقافة الغربية. وهذه، كما نقول ونقول، ظاهرة تقود إليها «العولمة» السائدة في شكلها الخاطىء والمتسلط. ولكنها بالإضافة إلى ذلك نتيجة لانحطاط الغرب من داخله، ولانحداره الخلقي وانتحاره الثقافي وفرقته السياسية. كما أنها نتيجة اعتقاده الخاطىء بتفوقه الثقافي على سواه وبأن له وحده رسالة ثقافية عالمية. وهذا الاعتقاد خاطىء من جهة، وغير أخلاقي من جهة ثانية، ومحمَّل بالمخاطر من جهة ثالثة. وهو ينسى، في غمار هذا المعتقد، أن **الثقافات نسبية بينما الأخلاق هي المطلقة**. كما ينسى أن التعايش الثقافي يستلزم «البحث عما هو مشترك بين معظم الثقافات، بدلاً من الدفاع عن ثقافة بعينها، تحسب أن خصائصها عالمية وشاملة»[1]. وادعاء العالمية هذا هو الداء الذي يصيب أي حضارة كما يقول توينبي Toynbee حين يعميها «سراب الخلود»، فيجعلها بسبب ذلك عاجزة عن وقف تدهورها وأفولها. أفلا يبيّن بريزنسكي نفسه، أن التغيرات الثقافية التي تجري في بلده أمريكا (الولايات المتحدة) تسودها عبادة اللذة والانطواء النرجسي، وأن أمريكا وأوروبا عاجزة بالتالي عن إدارة النتائج الثقافية لهذا البحث عن اللذة وعن أفول القيم القائمة على الأخلاق والدين؟[2] أَوَلَمْ يبين هو نفسه في مطلع كتابه المذكور دور الانحطاط الثقافي في سقوط الإمبراطوريات القديمة، وعلى رأسها الإمبراطورية الرومانية

(١) S. Huntington: *Le choc des civilisations*, op. cit., p. 353.

(٢) S. Brzezinski: *Le grand echiquier*. op. cit., p. 269 - 270.

والإمبراطورية الصينية، وفي أفول الإمبراطوريات الحديثة، وعلى رأسها الإمبراطورية البريطانية؟ أفلا يتساءل عن الإرث الثقافي الذي يمكن أن تخلفه الولايات المتحدة نفسها للعالم، مبيّناً أن الإرث الذي تفخر به، وهو الديمقراطية، لا يمكن أن يسير جنباً إلى جنب مع الهجمة الإمبريالية التي تمارسها[1].

٣ ـ : القيم الخلقية ومستقبل الحضارة الإنسانية:

لا شك أن العماد الرابع والأخير من العَمَدِ الكبرى التي جعلنا منها المنطلق الأساسي لبناء حضارة إنسانية، ونعني به عماد القيم الخلقية، مبدأ تحدثنا عنه عبر بحثنا كله. ولا شك أنه في خاتمة المطاف الوسيلة الأساسية لبناء مستقبل إنساني جدير بالإنسان. لقد أدركنا أهمية تقدمه على سواه حين تحدثنا عن أزمة القيم في الغرب وجعلناها رأس الأزمات، وأدركنا شأنه كوسيلة أساسية لبناء مستقبل إنساني جدير بالإنسان. ولقد أدركنا شأنه حين أشرنا إلى العماد الأول من عمد بناء المستقبل، نعني العمل على تحقيق التضامن الإنساني، وعندما أشرنا إلى العماد الثالث، أي إشاعة المشاركة والتواصل والتراحم. ولقد استبان لنا عمقه وأثره الفعال في بناء الحضارة الإنسانية المرجوة، حين بيّنا، في حديثنا عن العماد الثاني، أهمية العناية بالقيم الخلقية التي تحملها الثقافات القومية الأصيلة وأهمية الحوار بين الثقافات من أجل توليد دستور أخلاقي مشترك.

٣ ـ ١: ولا شك أن القيم الخلقية في عصرنا الحاضر، كما سبق أن ذكرنا، تسير نحو مزيد من التدهور الذي لا يكاد يعرف حداً، والذي كاد يصل إلى حد التساؤل: هل من الضروري أن تكون هنالك قيم أخلاقية أصلاً؟

وكما يقول بريزنسكي أيضاً، «إن من سخرية القدر أنه عندما كان العالم ضخماً متباعد المسافات، تفصل بين أجزائه أسابيع بل شهور من السفر بحراً، كان وضع الإنسان كإنسان، فيما يتصل بعلاقة الإنسان بالطبيعة وفيما يتصل بالتفاهم بين البشر، أكثر اتساقاً واتفاقاً مما هو عليه اليوم، بعد أن أصبحت المسافات لا تعدو ساعات، وبعد أن أصبح من الممكن الإطلاع على أحداث العالم في اللحظة التي تجري فيها»[2].

٣ ـ ٢: عولمة الاتصالات إذن، ومعها عولمة المال، ليست عامل انسجام وتوحيد بين البشر، بل عامل فرقة وشتات. وهي في أفضل الأحوال غير معنية بالشأن

(١) *Ibid.*, p. 268.

(٢) Z. Brzezinski: *Out of Control*, op. cit., p. 220.

الإنساني، بل إنها في الواقع ضده. وكما يقول ابن الرومي:

ومحمل الأيام غير طباعها   متطلب في الماء جذوة نار

إن بناء أخلاق إنسانية إذن مهمة ضخمة لا يأتي سهواً رهواً، ولا تكفي فيه الجهود المبعثرة. إذ لابد من تيار واع مقاوم، تضطلع به مؤسسات عديدة، على رأسها التربية. ومنطلق هذا التيار، كما قلنا أكثر من مرة، هو أن مستقبل الإنسان في العالم لا تستطيع أن تحدده المعايير المادية وحدها، وأن القيم الإنسانية الخلقية لا يجوز التطويح بها بسبب الهجمة الآلية والتقانية، أو بسبب الصراع السياسي من أجل السيطرة. وما ينادي به بعض أنصار الحضارة القائمة الذين يدعون إلى رفع «المستوى النوعي» لحياة الإنسان و«المستوى النوعي» للمجتمع، لا سبيل إليه إلا الارتقاء بالإنسان عن طريق الارتقاء بأخلاقه، على حد قول غورباتشوف.

ومعنى هذا كله أن رسالة الإنسان الخلقية لابد أن تنبع من ذاته ومن داخله، فهو الذي يبنيها وهو الذي يحققها حين تصبح جزءاً لا يتجزأ من تطلعاته. وهذا يقودنا إلى خاتمة بحثنا وصلبه، نعني دور التربية في بناء القيم الخلقية الإنسانية.

ثالثاً ـ التربية ومستقبل القيم الخلقية الإنسانية

١ ـ التربية وتغيير المجتمع:

لن نخوض في البحث التقليدي المألوف حول مدى قدرة التربية على تغيير المجتمع، ولن نشير إلى المنزعين المغالبين المتعارضين في هذا المجال: المنزع الذي يرى أن التربية وحدها قادرة على تغيير المجتمع، والمنزع الذي يرى أن التربية لا تعدو أن تعيد تكوين المجتمع الذي كوّنها وأنها لا تصوغ المجتمع بالتالي، بل المجتمع هو الذي يصوغها. ونكتفي بالقول إن دور التربية في تغيير المجتمع دور كبير، شريطة أن يتم بالتعاون مع سائر مؤسسات المجتمع.

والهام عندنا ـ في إطار بحثنا ـ هو أن بناء حضارة عالمية إنسانية، يستلزم، كما رأينا، إعادة بناء الإنسان بناءً تمثّل القيم الخلقية صلبه وجوهره. وإعادة بناء الإنسان هذه هي في صلب مهمة التربية بل هي أصلها وجوهرها. ولعل من المفيد أن نعود ههنا إلى ما قاله الفيلسوف كانط عندما تحدث عن الأثر الذي خلفه روسو لديه «إن المسألة التربوية هي التي يثوي فيها.. أن القابلية للتربية هي التي تسمح ببزوغ الإنسانية»[1].

(١) E. Kant: *Reflexion sur l'education*. Paris, Ed. Vrin, 1966, p. 44.

أفلا يعني لفظ التربية نفسه (Educare باللاتينية) أن نقود الإنسان إلى مزيد من كماله الإنساني؟ أفلا يشير الاشتقاق اللفظي لها بالعربية إلى معنى الزيادة والكمال كذلك؟

ومما يثير الإعجاب والتأمل لدى هذا الفيلسوف الجبار، أنه نادى، منذ ذلك الحين، بألا تقتصر الأهداف التي نضعها للإعداد التربوي على دولة معينة، وأن ننطلق بالتالي من رؤية شاملة للإنسانية.

ولئن كنا لا نذهب مذهب روسو، ولا نقول معه إن الإنسان يخرج خيِّراً من بين يدي الطبيعة وإن المجتمع هو الذي يفسده، فإننا لا ننكر قابلية الإنسان للكمال، ولا ننكر أن التربية قادرة على توليد طبيعة إنسانية جديدة. ومن الصحيح دوماً أننا لا نستطيع أن نغير المجتمع إلا إذا غيرنا الإنسان كما يقول لوبرو Lobrot[1]، أبرز أقطاب المدرسة المؤسسية. ونحن نقر هذا المربي على قوله بأن الثورة التربوية في عصرنا «شرط لازب لكل ثورة مهما يكن شأنها». كما أننا نتفق مع روجرز Rogers (صاحب كتاب **العلاج النفساني والعلاقات الإنسانية**[2] وقد تأثر به لوبرو) حين يؤكد قدرة الإنسان على النمو الذاتي. بل إننا نذهب إلى أبعد من هذا فنقول إن هذه القدرة تكاد تكون بلا حد، وإن ما نعرفه عن قدرات الإنسان الذاتية جانب ضئيل من خضم من القدرات الذاتية التي لا ينضب معينها والتي لم نكتشفها بعد.

على أننا نستدرك، دفعاً لأي لبس، فنقول إن التغيير الذي ندعو إليه عن طريق التربية، لا يقتصر على الطابع التعليمي وحده، ولا على التربية النظامية وحدها، بل يتجاوز ذلك إلى تلك الشبكة التربوية الواسعة التي تضم الأسرة والمجتمع والتعليم النظامي والتعليم غير النظامي والتعليم العارض العفوي والتعليم المستمر مدى الحياة والمؤسسات الثقافية، وكل ما هو توجيه وإعداد وتدريب داخل المجتمع. فبين المدرسة والمجتمع وشائج ثابتة وضرورية.

٢ ـ التربية وبناء القيم الإنسانية:

بعد هذا الاستدراك، نعود إلى صلب موضوعنا لنقول إن ما انتهينا إليه من تحليل وضع العالم ومستقبله يمكن تلخيصه في عبارة واحدة، وهي أن تغيير العالم لا يتم إلا عن طريق تغيير القيم. وتغيير القيم بدوره يتم عن طريق التربية في المنزلة الأولى.

فما هي هذه القيم التي يتوجب على التربية أن تعمل على بثها وإذاعتها وحفرها في النفوس؟

---

(١) M. Lobrot: "Education et révolution", Revue *Interéducation*, No 13, janvier - février, 1970, p.p. 58-63.

(٢) C. Rogers et G. Marian: *Psychothérapie et relations humaines*, Lonvain, Béatrice Nauvelearts, 1965.

ليس هنالك على المستوى العالمي حتى الآن نظام من القيم متفق عليه. ومهمة بناء مثل هذا النظام مهمة شائكة وطويلة، ينبغي أن تحشد من أجلها أرقى الطاقات الإنسانية من فكرية وتربوية وفلسفية واقتصادية واجتماعية وسياسية وسواها.

وقد سبق لنا، في حدود بحثنا، أن لخّصنا القيم الأساسية اللازمة من أجل بناء حضارة إنسانية جديدة في العمد الأربعة التي أتينا على الحديث عنها، وهي: التضامن في مواجهة الفردية - والمشاركة والتواصل والتراحم بين بني الإنسان في مواجهة الأنانية والانعزال والبحث عن المصلحة - والمسؤولية الخلقية في مواجهة عدم الاكتراث والتمركز حول الذات - واستلهام القيم الحضارية المشتركة للثقافات الإنسانية في مواجهة افتقاد الهوية وصراع الحضارات.

ومهمة التربية أن تعمل على بث هذه القيم في شتى أوصال النظام التربوي وفي شتى مراحله وأشكاله داخل المدرسة وخارجها، وأن تجعلها جزءاً لا يتجزأ من الأهداف التي ترسمها والمناهج التي تصوغها والطرائق التي تصطنعها وسائر مقومات العملية التربوية.

٣ ـ الثقافة العربية الإسلامية وبناء القيم الإنسانية:

وإذا التفتنا بعد ذلك إلى التربية العربية كان من الطبيعي أن نقول إن أهدافها ووسائلها في هذا المجال، مجال بث القيم الإنسانية المشتركة، لابد أن تلتقي مع الأهداف والوسائل التي نقع عليها في مختلف بلدان العالم. غير أن من الطبيعي أيضاً وخاصة أن نقول إن ذلك كله ينبغي أن يتم من خلال ذاتها وثقافتها.

٣ ـ ١: فالإيمان بالقيم الإنسانية المشتركة كما نريدها، ينبغي أن ينبع من أعماق الفرد ومن بنيته النفسية. وأعماق الفرد هي ثقافته التي انحدرت إليه من آبائه وأجداده وكونت وعيه الجماعي. فالفرد في أي مجتمع مغمور بتراث ثقافي يتجاوزه، هو التراث الثقافي للحضارة التي ينتمي إليها. ومن خلال هذا التراث يدرك العالم ويحكم عليه. غير أن هذا التراث حين يتجمد ولا يتجدد يسير نحو الضمور فالزوال، ويحول بالتالي بين الفرد وبين كامل إدراكه لذاته ولغيره. ومن هنا كانت هنالك صلة دائرية بين تجدد الفرد وتجدد المجتمع، فكل منهما يجدد الآخر. وهذا التجديد لا يتأتى إلا بانفتاح الذات على «السوى»، على حد تعبير قدماء الفلاسفة، أي من خلال انفتاح الثقافة القومية على الثقافات العالمية، ومن خلال تشبع الفرد بثقافته وثقافة الآخرين تشبعاً يؤدي إلى توليد مركّب حي جديد.

٣ ـ ٢: لقد كانت **الثقافة العربية الإسلامية** منذ تكونها عامل دفع وتجديد للفرد

والمجتمع، وعامل بناء لحضارة ذاتية طورت ذاتها باستمرار، عن طريق التفاعل مع غيرها، فاستطاعت بذلك أن تطور سواها. وقد سبق أن قلنا إن أفول الإمبراطوريات في التاريخ كان في معظم الأحيان نتيجة لأفول ثقافتها. والثقافة العربية الإسلامية في عصور الانحطاط، ومنذ أيام الحكم العثماني بوجه خاص، تردت وتردى معها منذ ذلك الحين كيان الدولة العربية الإسلامية.

وعالم اليوم الذي تحدثنا عنه، والذي ضل قيمه الإنسانية وأضل سواه، في حاجة ماسة إلى رفد ثقافي فعال، تقدمه لنا الثقافات العالمية الكبرى بوجه عام والثقافة العربية الإسلامية بوجه خاص، بعد أن تعي ذاتها وتدرك دورها، عن طريق إدراك الحاجات الإنسانية للعصر الذي نعيش فيه. إن هذه الثقافة العربية الإسلامية التي يتهمها الغرب اليوم بالبربرية والتخلف، لجهله بها أو حقده عليها أو لتشويه بعض أبنائها لمعانيها الحقيقية، ترمق التربية وتتطلع إليها لتخرجها من مأزقها ولتجعل منها عامل صحوة عالمية.

وهكذا فإن مزج الثقافة العربية الإسلامية بالتربية، وإحكام اللحمة بين مضمون التربية وطرائقها وبين قيم تلك الثقافة بعد ترجمتها إلى لغة العصر، قمينان بأن يولّدا مواطناً قادراً على إبداع مجتمع عربي جديد يسهم في بناء مجتمع إنساني جديد.

٣ ـ ٣: وهل نحن في حاجة إلى التذكير بالقيم الإنسانية الكبرى التي يحملها التراث العربي الإسلامي؟ لقد ذكرنا طرفاً منها عبر حديثنا عن الحضارة العالمية المرجوة. وقد سبق لنا في أحد كتبنا أن وصفنا أهمها[1]، متخيرين منها ما أطلقنا عليه وصف القيم **الحارة** أو **الحادة** التي من شأنها أن تعبىء المجتمع العربي تعبئة حية فعالة، وأن تبث «وثبة الحياة» فيه. وأبرز هذه القيم: العدل وتكافؤ الفرص ـ والعدالة الاجتماعية ـ والتكافل الاجتماعي والتعاون والتعاضد والتآخي ـ واحترام العلماء ـ واحترام العمل ـ والشورى وحرية الرأي ـ ونصرة الحق ـ واحترام الإنسان وتأكيد حقوقه ـ والتناصح والتواصي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ ورعاية الفقراء واليتامى والمساكين ـ ورعاية ذوي القربى. . .، وكلها قيم تحدث في نفوسنا، عند تأملها، صدى خاصاً، ولاسيما عندما نقرن بينها وبين العالم الشرس الذي نعيش فيه، وتلتقي كما نرى التقاء عميقاً بأحدث القيم التي يجدر أن تحرص عليها الإنسانية. ويمكن أن نضيف إلى هذه القيم قيماً فردية أخلاقية يدخل كثير منها في مجال ما يسميه

(١) انظر كتابنا: **نحو فلسفة تربوية عربية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١. ولاسيما الفصل الثامن وعنوانه: مصادر الفلسفة التربوية العربية المنشودة ومنطلقاتها.

الماوردي، أدب النفس (كالبر والإحسان، وتوقير الكبير ورحمة الصغير، ومجانبة الكبر والإعجاب، والحلم، والمروءة وما يلحق بها من عفة ونزاهة وصيانة، والإيثار، وصون كرامة الإنسان أنى كان وأياً كان، والأريحية، والعفو عند المقدرة، وروح المسؤولية، مسؤولية الفرد عن نفسه وعائلته ومجتمعه، والاستقامة بمعنى الإخلاص في العمل وحسن التعامل مع الآخرين وإيفاء الناس حقوقهم وأداء الأمانة، وغير ذلك كثير). كما يمكن أن نضيف إليها ما يمكن أن نسميه آداب السلوك الاجتماعي (كآداب التحية، وآداب الدخول إلى البيوت، وآداب التعامل بين الزوجين وحسن الأسوة، وكظم الغيظ، وآداب الطعام والشراب، وآداب الجلوس في المجالس، وآداب النظافة في المأكل والملبس والجسد، وآداب الكلام وما يتبعها من آداب الجليس وآداب الصحبة، وآداب العلاقة بين العالِم والمتعلِّم، وسوى ذلك كثير).

مثل هذه القيم والآداب هو ما قصدنا إليه حين قلنا إن إحكام اللحمة بين التربية وبين قيم الثقافة العربية الإسلامية من شأنه أن يولِّد فرداً جديداً ويفجّر مجتمعاً حياً مبدعاً، وهو الذي رأينا فيه جانباً من الزاد الثري الذي تستطيع الثقافة العربية الإسلامية أن تقدمه للعالم.

وإذا أضفنا إلى هذا الزاد ما تملكه سائر الثقافات العالمية الكبرى، كالصينية والهندية واليابانية، فضلاً عن الحضارة الغربية، من زاد رفيع في مجال القيم الإنسانية، استطعنا أن ندرك النتائج الضخمة لتلاقح الثقافات وأن ندرك دورها في بناء قيم الحضارة الإنسانية المرجوة.

وهكذا نجد أن أمام التربية العالمية وأمام التربية العربية زاداً إنسانياً ثراً تستطيع أن تستقي منه القيم التي تود أن تولِّدها لدى الأجيال الجديدة، من أجل صنع مستقبل إنساني جديد.

٣ ـ ٤: ولكن، على الرغم من المستوى الإنساني الرفيع للثقافة العربية الإسلامية، فإن هذه الثقافة عجزت حتى الآن عن صنع حداثتها. وقد تقضّى على محاولاتها في هذه السبيل حوالى قرن من الزمن، ومع ذلك لم تفلح في تحقيق تقدم ذي بال في هذا المضمار. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، لا مجال لتعدادها وتفصيل الحديث عنها، على رأسها الشأو المرتفع للثقافة العربية الإسلامية في أصولها وتاريخها، مما يحمل أبناءها على الاعتقاد بأنها ليست في حاجة إلى فضل من بيان، وأنها غنية بذاتها عن الوصف والتعريف، كالغانية المستغنية بجمالها عن الزينة. ومنها النزعة الماضوية المفرطة ـ نزعة الرجوع الحرفي إلى الماضي ـ التي تسود لدى بعض

أبنائها، نتيجة للانبهار بما اتصف به ماضيها من إشراق وغنى، لاسيما إذا قيس بما أعقبه من تخلف وظلمة.

ومن هنا فهي في وضعها الحالي عاجزة عن أن تخاطب العالم بل عاجزة عن أن تخاطب نفسها. ولابد إذن من أن ينبثق في الوطن العربي أولاً وعي جديد لهذه الثقافة ولدورها المستقبلي، إذا هي أرادت أن تدلي دلوها بين الدلاء وأن تسهم في بناء الحضارة العالمية الإنسانية المنشودة، وإذا هي عزمت أمرها على أن يكون لها في صنع مستقبلها ومستقبل الإنسانية شأن ونصيب.

ولئن كان في التهم التي يكيلها الغرب للثقافة العربية الإسلامية القائمة كثير من التجني والتشويه المقصود، فإن مما لا شك فيه أن بحران الثقافة العربية الإسلامية على نحو ما نجدها اليوم يسهم في استشراء حملة الغرب ويُيَسِّر انبثاق حقده التاريخي الدفين عليها.

٤ ـ التربية العربية والثقافة العربية الإسلامية:

٤ ـ ١: وههنا يبرز دور التربية. فالتربية العربية، أمام هذا الواقع، ليست مهمتها تكوين جيل يتغنى بثقافته العربية الإسلامية، أو يجيد حفظ أصولها ومتونها، بل مهمتها تكوين فكر نقدي حر، قادر على أن يترجم الثقافة العربية الإسلامية إلى لغة العصر، وبالتالي على بناء مركب ثقافي جديد قوامه الفهم الحي للثقافة العربية الإسلامية ولقِيَمها ولدورها. ولا يعني هذا مجرد إضافة الثقافة العربية الإسلامية وأصولها وتاريخها وحضارتها إلى المنهاج الدراسي وإلى محتوى التربية بوجه عام. بل يعني أن تقوم لحمة متكاملة بين هذه الثقافة في شتى وجوهها الخلقية والفكرية والعلمية وبين ما يتلقاه المتعلِّم من حصاد العلوم الحديثة والمعرفة الحديثة. **فالمسألة ليست مسألة ضم ومزج، بل مسألة تفاعل وتأليف.**

٤ ـ ٢: وبالإضافة إلى ذلك، هنالك الكثير مما يمكن أن نتحدث به عن دور القيم العربية الإسلامية، ولاسيما القيم الداعية إلى احترام العلم والعلماء، في دفع المجتمع إلى إكبار التربية وشأنها ومنحها ما يشبه القدسية.

ولنا في ما جرى في اليابان بوجه خاص، منذ أيام ميئجي عام ١٨٦٨، أسوة حسنة. ويكاد يجمع الباحثون اليوم الذين يدرسون المعجزة اليابانية على أهمية القيم ـ التي أتت بها الكونفوشية، والتي تقدس التعلّم وتجعل منه الواجب الديني الأول ـ في نهضة اليابان منذ ذلك الحين. ولا نزال نجد حتى اليوم في اليابان وفي سائر الدول

التي تأثرت بالكونفوشية إكباراً للتعلّم يرجع إليه الكثير مما حققته من تقدم في مضمار اكتساب الثقافة العلمية التقانية الحديثة.

وإذا عدنا إلى الثقافة العربية الإسلامية، كفانا في هذا المضمار مثال واحد من أمثلة لا تحصى، تشهد على أن الثقافة العربية الإسلامية من أولى الثقافات التي أكدت على أهمية العلم التجريبي والتقانة.

وهذا المثال نقتبسه مما ورد لدى الإمام الشاطبي الأندلسي في كتابه **الموافقات** حين قال في حديثه عن واجب الكفاية: «إن من واجب الكفاية أن يتوافر في كل بلد من يوفر حاجته من المأكل والمشرب **والصناعات المختلفة**». وهذا ما ذهب إليه أيضاً الفقيه النووي حين قال «إن تعلم الصنائع التي هي سبب مصالح الدنيا، كالخياطة والفلاحة، فرض كفاية».

٤ ـ ٣: المسألة إذن هي، في خاتمة المطاف، فهم الثقافة العربية الإسلامية فهماً حديثاً وقراءتها بعين واسعة الأفق. وهذا كله يلقي على التربية ومحتواها وطرائقها أعباء لا مجال للتفصيل فيها الآن.

لقد آن للنظام التربوي العربي حقاً أن يهجر التقليد، تقليد النموذج التربوي الغربي، وأن يهجر الرصف والجمع، رصف القديم إلى جانب الجديد، ورصف الجديد إلى جانب القديم، والواجب عن كليهما غريب. وآن له في مقابل ذلك أن يولّد نظاماً تربوياً عربي الوجه واليد واللسان، إنساني الرؤى، **جديداً في أصالته، أصيلاً في جدّته**.

فالتجديد كلٌ لا يتجزأ: إنه يعني في آن واحد تجديد التربية التقليدية كي تلتقي بجديد العالم، وتجديد حصاد التربية الحديثة بحيث تلتقي بأصول الثقافة الذاتية، وبحيث تتكون من هذا اللقاء الدفقة الحضارية التي تقدمها الثقافة العربية الإسلامية للعالم ولمستقبله.

٥ ـ التربية والقيم الإنسانية والعدو الصهيوني:

إن كل ما أتينا على ذكره حول التربية يصل بنا إلى حقيقة أساسية واحدة ما فتئنا نكررها وهي أن ليس للتربية معنى إن لم يكن هدفها بناء إنسان جديد من خلال قيم إنسانية جديدة تستمد زخمها من حصاد الثقافات العالمية الكبرى عبر القرون. وبالتالي، ليس للتربية شأن إن لم تولّد إنساناً مؤمناً بالقيم الإنسانية من خلال إيمانه بذاته وثقافته ومن خلال إيمانه برسالة الإنسان على الأرض. وبذلك الإيمان وحده يمكن تغيير

الوضع العربي المتردي وتغيير **الوضع العالمي المتردي**.

ولعل في **معركتنا مع الدولة الصهيونية** مثالاً بارزاً على ذلك. فمعركتنا مع إسرائيل لا تأخذ أبعادها العربية والعالمية ولا تأخذ معناها الحقيقي، إلا من خلال تأكيد الوجود العربي على استمساكه بالنضال من أجل قيمه الإنسانية العريقة والمحدثة ومن أجل القيم الإنسانية العالمية المرجوة. **وقضية صراعنا مع الدولة الصهيونية** ليست فقط قضية صراع قومي أو سياسي أو عسكري أو أمني أو جغرافي أو اقتصادي، بل هي أيضاً وخاصة قضية صراع مع الأيديولوجية الصهيونية التي داست القيم الإنسانية كلها وزيفت الحق وأباحت القتل والدمار، وطردت أبناء بلد مطمئن آمن من ديارهم وسرقت أموالهم؛ بل إنها قضية صراع مع طائفة كبيرة من المجتمع العالمي وقفت إلى جانب الباطل وأيدته ونصرته. **إنها إذن معيار ومقياس لمدى ما وصلت إليه القيم الإنسانية في عصرنا من تردٍ وسوء**. وما الدولة الصهيونية في حقيقة الأمر سوى بؤرة من الشر وسط العالم، تفضح مخازيه وتكشف عوراته بل تعيث فيه وفي قيمه فساداً. وفي الوطن العربي شعور يكاد يكون شاملاً بأن السياسة أو القوة العسكرية للبلدان العربية، على أهميتها، لن تستطيعا فعلاً مواجهة هذا الداء إلا إذا توطدت أركان ثقافة عربية إسلامية رافضة، باسمها وباسم القيم الإنسانية، فكوَّنت الدرع المتينة في وجه الصهيونية ومن وراءها. وكلنا يدرك أن العدو ومن معه يعمل جاهداً من أجل تفتيت هذه الثقافة وتمزيقها ومحوها بشتى السبل، حتى بأيدي أبنائها، إذ يدرك إدراكاً علمياً وموضوعياً أن الطوق الوحيد القادر على الصمود في وجه مؤامرته هو الطوق الثقافي الذي يستمد قوته من قيم الحضارة العربية الإسلامية. ولا أدل على ذلك مما نقرأ ونسمع في الغرب عن مخاطر الثقافة العربية الإسلامية، بحيث أصبحت في نظر الكثيرين من ساسة وكتَّاب هي «الشيطان» الذي أعقب سقوط «الشيطان السوفياتي».

إن مما يدعو للدهشة حقاً أن يشهد الوطن العربي هذا الانتهاك الفاضح للقيم الإنسانية، وأن يكون رده عليه مقصراً جداً عن دروس ثقافته العربية الإسلامية وقيمه الأخلاقية الأصيلة. ولعل ذلك يدلنا على فداحة الخطر الذي يواجه الوجود العربي.

إنه يدلنا على أن ضياع القيم الإنسانية في العالم كاد ينتقل إليه بل كاد يحمله على الشك في قيمه. **ولعل هذه العدوى اللاخلقية هي أخطر ما أصاب الوجود العربي من آثار «العـلمة»**. إنها تبين لنا ما يفعله الغزو الثقافي للبلاد العربية عن طريق التقنيات الإعلامية والمعلوماتية الذائعة في العالم.

وأمام الثقافة العالمية الغازية، وأمام زوال الحدود بين الثقافات، لن يكون الملجأ

بتجاهل هذا الغزو أو الخضوع له خضوع العاجز، بل الملجأ مرة أخرى هو أن تعمل التربية على تكوين إنسان عربي واع وناقد ومشبع بروح ثقافته، ينظر إلى الثقافة العالمية الغازية نظرة انتقائية ونقدية، ويملك من مناعة تكوينه ما يحيل الغزو الدخيل لبنةً جديدة توثق متانة البناء الثقافي الأصيل.

أجل إن المجتمع العالمي، كما قلنا منذ البداية، يمر بمرحلة من «عدم التعيّن» والضياع والقلق. وكل شيء فيه محتمل. والمجتمع العربي كذلك يمر بمثل هذا الضياع ويعاني من آلام مرحلة الانتقال، الانتقال من ماض لم يندثر بعد إلى جديد لم تتضح معالمه. وقد قلنا ونقول إن الجواب على حال «عدم التعيّن» هذه، أو حال «تكاثر الاحتمالات»، يكون بعمل فكري واع يختار من الممكنات أفضلها ويسعى سعياً علمياً إلى تحقيق ذلك الأفضل. وله من قيمه الأصيلة ما يهديه، إن أفلح في تجديده لها، وإن اضطلعت التربية العربية بدورها في ذلك.

على أن علينا أن نستدرك، لئلا يُحمل إكبارنا لشأن التربية على غير محمله، فنقول إن دور التربية هذا ينبغي أولاً أن ينبثّ في خلايا المجتمع كلها، وأن يسهم فيه المجتمع بأسره، وينبغي ثانياً أن يتم بالتعاون مع سائر قطاعات الحياة الاجتماعية، من اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية وسواها.

فالخطب جلل. ولابد أن تجتمع من أجل التصدّي له القوى جميعها، وأن تعبأ في سبيله طاقات المجتمع بأسرها.

ومع ذلك يبقى دوماً وأبداً أن مجتمع الغد لابد أن تصنعه التربية أولاً قبل سواها ومع سواها. فبدون التربية لا يقوم أي عصر جديد. وبدون التربية لا تتجدد الحياة، شريطة أن نضع في تلك التربية سلفاً وفي أهدافها وبنيتها ومناهجها وطرائقها ما نريد أن نستخرجه منها، نعني بناء إنسان جديد ومجتمع جديد وحضارة إنسانية حقة.

خاتمة

وبعد، لا شك أن مصير الإنسانية في محنة. لقد فقد إنسان اليوم إيمانه الماضي بأن المستقبل الأفضل لابد آت، وبأن العالم يسير حتماً من حسن إلى أحسن. لقد كان يحسب، منذ القرن التاسع عشر، أن الإيمان بتقدّم الإنسانية أمر يؤكده ما يتم من تقدم في ميادين العلوم والتقانة والاقتصاد، ذلك التقدم الذي كان يرى فيه عاملاً حاسماً من شأنه القضاء على البربرية في تاريخ الإنسان وانتصار القيم الحضارية الإنسانية.

أما اليوم، فقد أخذ يتضح له يوماً بعد يوم أن تقدم العلوم والتقانة والاقتصاد تقدم ملتبس مزدوج يحمل في طياته الخير والشر، دون أن يدري لأيهما سيكون النصر. فالسلطة الناجمة عن العلم ليست كلها خيرة، وكثير منها مخرب وأعمى. والتقدم التقاني ـ الاقتصادي، الذي كان يصبو إليه العالم بأسره، كشف في كل مكان عن نقائصه وعلله ومخاطره.

وهكذا يجد الإنسان نفسه في نهاية هذا القرن أمام مخاطر قاتلة تطوقه من كل مكان، قد تحمل معها الدمار الذاتي.

ويأتي نظام السوق الاقتصادية الحرة بل السائبة، إن لم نقل «الوحشية»، وما تجره معها من «عولمة» يؤيدها التطور المذهل لتقنيات الإعلام والاتصال، فتزيد ضغثاً على إبالة. وأخطر ما في هذه العولمة التي تنطلق من الاقتصاد الحر الظن بأنها شر (أو خير في رأي بعضهم) لابد منه، وأن من العسير اجتنابها. وفي هذا القول مغالطة واعية أو غير واعية. فالارتباط بين الأخذ بالنزعة العالمية وبالمناداة بوحدة العالم، وبين طراز «العولمة» السائد الذي يقوم على الترويج لفكرة السوق الاقتصادية والمالية الحرة وما يتبعها، ارتباط باطل. والنزعة العالمية السليمة لا تعني بالضرورة غزو الأسواق والثقافات، وإلغاء الكيانات القومية، وإلغاء «الجغرافيا»؛ ولا تعني بوجه خاص فرض هيمنة دولة معينة أو دول معينة على العالم كله وتسخيره لمصلحتها على حساب الكثرة الكاثرة من الأمم.

وما نشهده من سيطرة العولمة الاقتصادية والمالية السائبة، يرجع معظمه، في حقيقة الأمر، إلى زوال النظام الكبير الوحيد الذي كان ينافس الرأسمالية الليبرالية، نعني الشيوعية السوفياتية. **وهذا لا يعني أن هذه العولمة السائدة تحمل قيمة ذاتية، ولا يعني بوجه خاص بأنها ذات قيمة فضلى.**

ومن هنا فإن رفضنا للعولمة ولما وراءها من سلطان الاقتصاد والمال والتقنيات الإعلامية، هو رفض للشكل الذي تتجه إليه العولمة في واقعها والذي تمعن فيه يوماً بعد يوم، والذي يحمل في طياته استغلال التقدم الحضاري، العلمي والتقاني والاقتصادي، من أجل سيطرة القليل على الكثير، والأغنياء على الفقراء، والأقوياء على المستضعفين. إنه رفض لقيام بربرية جديدة متقدمة، حديثة الشكل والإهاب، تفوق في خطرها أي بربرية عرفها التاريخ، لما تحمله من طاقات الدمار وتقنيات التسلط والإذلال، ومن إزراء بالقيم الإنسانية، بل بالقيم الديمقراطية التي تدّعيها وتحاول أن تتسلل باسمها، والتي لا تعني لديها في واقع الأمر إلا «ديمقراطية السوق».

ولا نغلو إذا قلنا إن سيطرة السوق الاقتصادية والمالية سيطرة مطلقة دون أن يحدها حد تلتقي التقاء عضوياً مع التسلط والوحشية والطغيان ﴿كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى﴾ (**القرآن الكريم**، سورة **العلق**، آية ٦ و٧).

ومعنى هذا، في خاتمة المطاف، أننا حين نرفض العولمة التي يسودها منطق الغلبة والقوة، وهو منطق من صلب اقتصاد السوق الرأسمالية الحرة، فإن هذا لا يعني أننا نرفض سائر أشكال «العولمة» ـ بالمعنى الأصلي للكلمة ـ بل يعني على العكس أننا ندعو إلى أشكال أخرى منها، رائدها تأكيد القيم الحضارية الإنسانية. ومثل هذه الدعوة تستمد واقعيتها من حقيقة قائمة: وهي أن ثمة مئات الآلاف من المنظمات، في أرجاء العالم، التي تسعى جاهدة إلى وضع أسس جديدة وأشكال جديدة من التعاون والتضامن من أجل قيادة العالم. وهي منظمات تعمل في شتى ميادين الحياة: في ميادين الحفاظ على الأمن الإنساني (في مواجهة انتشار الأسلحة النووية، ومن أجل نزع الأسلحة) ـ وفي ميادين البيئة (من أجل تحقيق نمو مستمر، إنفاذاً لتوصيات مؤتمر ريو دي جنيرو عام ١٩٩٢ ومن أجل الحفاظ على الأرض والفضاء) ـ وفي ميادين الغذاء (من أجل الكشف عن سوء التغذية الذي يصيب حوالى ٨٠٠ مليون شخص في العالم). وهي بعد هذا، وفوق هذا، منظمات تسهم في الحوار بين الثقافات والحضارات، وفي تنمية البحث العلمي والتقاني الموجه نحو الأغراض الإنسانية والاجتماعية. . . وغير هذا كثير. وأخطر ما تواجهه هذه المنظمات هو «العولمة» في شكلها الحالي: نعني، مرة أخرى، العولمة القائمة على تقديم المصالح المادية على سواها، وعلى حرية المؤسسات الاقتصادية والمالية حرية تخترق الحدود، والتي تدّعي أن السوق الاقتصادية الحرة التي تبشر بها وتيسّر تغلغلها، تملك طاقة ذاتية تجعلها تنظم نفسها بنفسها.

ولعل أخطر ما في هذه العولمة السائدة أنها، نتيجة لهذا كله، ونتيجة لتغليب مبدأ النجاح والربح والفائدة على أي مبدأ آخر، تعمل على تهديم الثقافات العالمية الكبرى وما تحمله من قيم، بل على تهديم كيان الدول وتحجيم «دور الحكومات»، وعلى بث ثقافة فردية من شأنها أن تخرب نسيج المجتمعات القائمة دون أن تقدم عنه بديلاً سوى المتعة الذاتية والرغبات الشخصية والسلوك المتمركز على الذات، وسواها من المنازع التي ما تلبث حتى تفرز ضدها، وتولّد أمراض العزلة والوحشة والاكتئاب والضياع، حين يحاول الفرد، بتأثير هذه الثقافة، أن يغالب طبيعته، طبيعته الاجتماعية التي تدفعه إلى المشاركة والتضامن مع سواه، وطبيعته النفسية التي تجعل منه كائناً لا يغتني ولا يجد السعادة إلا في التعالي على حياته اللاصقة بحمأة الطين وفي محاولة

الرقي إلى عالم القيم الإنسانية الكبرى.

ومن هنا فإن **تجريد القوة المالية العالمية من سلاحها** - وهي قوام النظام السائد بعد أن أصبحت لها بناها ومؤسساتها الصلدة المخيفة - ينبغي أن يغدو ميداناً أساسياً من ميادين عمل الأفراد والمنظمات والمؤسسات التي تريد أن تبني «مواطنة» إنسانية جديرة بالإنسان، والتي تؤمن بأن عليها أن تسعى جاهدة لكي لا يتحول القرن القادم إلى «غابة» يحكمها «المقتنصون» إن صح التعبير.

إن «اللعبة» كما قلنا ونقول، لم تنته. وإن نجاح فكرة من الأفكار ليس دوماً دليلاً على صحتها. وإن سيطرة اتجاه معين، إلى حين، لا تعني سيطرته إلى الأبد. **وعالمنا هو عالم «عدم التعين»**، كما قلنا منذ البداية. وهو عالم يحمل في ثناياه احتمالات عديدة. وترجيح الاحتمال الأفضل لا يكون إلا بوعيه والعمل من أجله عملاً دائباً مستمراً. وهذا يفترض الكشف عن معالم عالمنا الحالي، بخيراته وشروره، بمحاسنه وعوراته، وهذا ما حاولنا القيام به ضمن حدود هذا البحث. ويفترض بعد ذلك دراسة الاحتمالات القادمة في ضوء اتجاهات الواقع القائم، واختيار أفضلها. ويفترض أخيراً العمل الدائب، عن طريق المؤسسات جميعها، وعلى رأسها المؤسسة التربوية، من أجل تحقيق النجاح لذلك الاختيار الأفضل.

على أن ثمة حاجة واضحة منذ اليوم، تكاد لا تحتاج إلى دليل يؤكد ضرورة العمل لها، هي الحاجة إلى توطيد القيم الإنسانية والخلقية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه القيم الإنسانية والخلقية تكوِّن إرثاً إنسانياً مشتركاً تحمله الثقافات الإنسانية الكبرى، فإن التأليف بين هذه القيم وبين الواقع اليوم أمر يحتاج إلى اجتماع الجهود الكثيرة ولقاء العقول الخبيرة.

على أن ثمة صوى في الطريق، تهدي إلى أبرز معالم هذه القيم الإنسانية على نحو ما رسمها إنسان العصر الحديث، انطلاقاً من تجربته الحضارية التاريخية الطويلة. على رأسها «ميثاق الأمم المتحدة» الذي وضع عند إنشاء المنظمة عام ١٩٤٥. وقد فصل الحديث عن حقوق الإنسان فيه «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، عام ١٩٤٨، تلك الحقوق التي زادت في تأكيدها العديد من الاتفاقات والتصريحات. وقد كان أحدثها وأشملها «الاتفاق حول حقوق الطفل» عام ١٩٨٩. ومن أبرزها وأكثرها تعبيراً عن دور الثقافات في بناء القيم الإنسانية «الإعلان العالمي الإسلامي لحقوق الإنسان» وقد صدر في باريس عام ١٩٨١.

وقد قامت منظمات وهيئات كثيرة بعد ذلك بتحديد دور التربية في بناء عالم تسوده حقوق الإنسان، من أهمها منظمة اليونسكو.

غير أن ما قامت به التربية بوجه عام من أجل فضح المقاربة التقانية والمادية الخالصة التي تسود الحياة العالمية والتي تهمل المقاربة الإنسانية للحضارة، ما تزال جهوداً ضئيلة وخافتة. ومن هنا فإن المهمة الأساسية التي تقع على نظم التربية اليوم وفي المستقبل هي العمل على بناء قوى فكرية ديناميكية حية ـ وإرادات فعّالة بالتالي ـ قادرة على تكوين عالم هاجسه أن يكوّن حضارة جديرة بالإنسان وفي خدمة الإنسان، كل إنسان.

وهذا يعني، فيما يعني، تغييراً شاملاً في أهداف التربية وبناها ومناهجها وطرائقها، وفي علائقها بالمجتمع، ويعني بوجه خاص أن يعزم النظام التربوي على أن يبني مجتمع الغد، بالتعاون مع سائر مقومات النظام الاجتماعي الشامل.

والعزم على تغيير المجتمع وعلى بناء مجتمع الغد يفترض توافر إرادة واعية وصامدة، يولّدها النظام التربوي. ولا تتوافر للنظام التربوي في الوطن العربي مثل هذه الإرادة إلا إذا عني بأن يجمع جمعاً وثيقاً وحياً بين قيم الحضارة العربية الإسلامية، بعد وعيها وقراءتها قراءة جديدة من خلال لغة العصر، وبين القيم الحضارية التي يتمخض عنها العالم، عبر سعي هذا العالم إلى بناء مستقبل جديد، من خلال تطوير حضارته واستقراء الحضارات الإنسانية الكبرى.

ولا يكفي من أجل هذا أن تعمل التربية العربية على إعداد جيل مدرك لقيمه وحضارته وحضارة الآخرين، بل لا بد لها من أن تجعل التجربة العالمية، ولاسيما في ميادين العلم والتقانة والإعلام والاتصال، جزءاً لا يتجزأ من مناهجها وطرائقها، بنية ومحتوى. لاسيما بعد التطور المذهل في التقنيات الإلكترونية والإعلامية، ومن أبرزها تقنيات الاتصال وتقنية **«الأنترنيت»** بوجه خاص، تلك التقنية التي تغدو يوماً بعد يوم أساس الحياة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم، بل التي غدت بمثابة «قارة سابعة» على حد تعبير الكاتب الفرنسي جاك آتالي Jacques Attali. وما تزال هذه التقنية المتقدمة ملكاً ومسرحاً لنشاطات وأغراض الدول المتقدمة، بل لأكثرها تقدماً، نعني الولايات المتحدة التي تسيطر على ثلاثة أرباع نشاطاتها. وما تزال اللغة الطاغية فيها هي الإنجليزية. وهكذا فأمام التربية العربية في هذا المجال جهد استثنائي لا بد أن تضطلع به، **من أجل الإفادة من هذه التقنية ومن أجل رد غائلتها ومخاطرها في آن واحد**. وأبرز مخاطرها دون شك، مخاطر «تسطيح» الثقافة العالمية، والغزو الثقافي،

والغزو القيمي، انطلاقاً من الغزو الاقتصادي والمالي. ولا غرابة، فعلى هذه الشبكة العالمية تنعكس مخاطر العولمة في أقصى أشكالها ومخاطر الحضارة الحديثة في ذروة تسلطها وعدوانها، وتنعكس عليها في الوقت نفسه الوعود الكبيرة التي في وسع التقدم التقاني أن يقدمه للعالم، إن أُحسن استخدامه وتوجيهه شطر خدمة القيم الإنسانية.

وبكلمة واحدة، **على التربية العربية وسواها أن تضع في صلبها ما يولِّد نظاماً عالمياً جديداً تسوده القيم الإنسانية**. وهذا قول صغير جِرمه كبير جُرمه. ودونه أهوال ونَصَب. ومن أجل هذا كانت للإنسان رسالة، وكان للوجود الإنساني معنى.

ونختم بحثنا بعبارة وردت في مقدمة كتاب: **تهذيب الأخلاق** لابن مسكويه[1]، جاء فيها في معرض تدليله على أن النزعة الخلقية فطرية لدى الإنسان:

«لو وجد الإنسان نفسه طليقاً من كل التزام خارجي، لفرض على نفسه أموراً معينة والتزم بها، إرضاء لما في طبيعته من ميل للالتزام. ومن ثم فالفوضى المطلقة لا وجود لها، ولا يمكن أن توجد، لأنها ليست من طبيعة الإنسان».

---

(١) أبو علي أحمد بن محمود بن مسكويه: **تهذيب الأخلاق**، تحقيق قسطنطين زريق، بيروت، منشورات الجامعة الأمريكية، ١٩٦٦، ص ١٠ ـ ١١.

الفصل الرابع

دور التربية العربية المتغير
مع دخول القرن الحادي والعشرين(*)

مدخل

١ ـ لحاق التربية بالتغير موضوع مطروح دوماً، قديم أبداً. ولعله سيظل كذلك بحكم طبائع الأمور.

فالتغير قائم مستمر ما استمرت الحياة. وإن اختلفت وتيرته بين حين وحين. والتربية نظام أقامه المجتمع، وهي بالتالي، كأي مؤسسة اجتماعية، متثاقلة في تطورها، مقصرة دوماً عن مستلزمات تطوير النظام الاجتماعي الكلي، بل كثيراً ما تشد هذا النظام إلى خلف، وتحول دون تجدده.

بل إن التربية، كما تبيّن الدراسات المختلفة، من أكثر النظم الاجتماعية محافظةً، متفوقةً في ذلك حتى على ميدان الزراعة الذي يُضرب المثل عادة بنزوعه إلى الابقاء على تقاليده الموروثة ورفض محدثات الأساليب والوسائل.

ومن هنا كان البحث عن «تحديث التربية» وعن «التربية المتغيرة» وعن «التربية من أجل عالم متغير» وعن «تربية المستقبل» وسوى تلك من الموضوعات المماثلة، بحثاً موصولاً تحفل به المظان المختلفة منذ أوائل هذا القرن على أقل تقدير، بل يدور الحديث حوله منذ أن وجد آباء وأبناء، ومنذ أن وجدت مدارس نظامية أو غير نظامية.

٢ ـ على أن الحديث عن هذا الفراق بين التربية وبين التغير، قد اشتد وغدا صاخباً مدوياً منذ منتصف هذا القرن على أقل تقدير (ضاربين صفحاً عن صيحات

(*) بحث قدم إلى ندوة «التحصيل المدرسي في عالم متغير» التي عُقدت بجامعة البحرين من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٧.

التربية الحديثة وجدائدها منذ بداية القرن)، أي منذ أن بزغت الثورة العلمية التقانية وكادت تجبّ ما قبلها. ذلك أن هذه الثورة العلمية التقانية، أو «ثورة ما بعد الصناعة» كما تسمى أحياناً، أو «الموجة الثالثة» كما يسميها الباحث الأميركي توفلر Toffler (في كتابه الذي يحمل هذا العنوان نفسه)[1] تختلف اختلافاً بيّناً وبائناً عن الثورة الصناعية الأولى التي عرفها العالم منذ حوالى قرنين من الزمان. أو بتعبير آخر، متأسين ما يقوله بعض الكتاب من أن ثمة فرقاً في الطبيعة لا في الدرجة فحسب بين الثورتين:

فقوام الثورة الصناعية الأولى، كما نعلم، منظومة من الآلات تستخدم كتلة من اليد العاملة. ودور كتلة اليد العاملة في ذلك مجرد دور إجرائي عملي، أي مجرد ضبط الآلة وإحكام سيرها.

أما الثورة العلمية التقانية فمن أهم ملامحها أنها أخذت تحطم إطار تلك الثورة الصناعية ومقوماتها، لتقيم مكانها بنية جديدة، وديناميكية جديدة للقوى العاملة، أهم مقوماتها ما يأتي:

٢ ـ ١ ـ وسائل العمل والإنتاج فيها تتجاوز حدود الآلات الميكانيكية لتأخذ شكل «الأتمتة» والتحرك الذاتي والسيبرنتية، ولتصبح بالتالي قادرة على الاضطلاع بوظائف مستقلة تجعل منها مركبات مستقلة للإنتاج.

٢ ـ ٢ ـ جميع وظائف الإنتاج المباشر التي كانت تقوم بها اليد العاملة البسيطة غير المؤهلة أخذت تضمحل تدريجياً في هذه الثورة الجديدة، بحيث أخذ الإنسان يتحرر من وظائف الإنتاج التقليدية (المعالجة اليدوية والضبط والإحكام) وبدأ يوكل تلك الوظائف إلى الآلة، ليتولى هو وظائف جديدة أسمى وألصق بطبيعته الإنسانية، وأكثر ارتباطاً بمرحلة «ما قبل الإنتاج» وما «بعده».

٢ ـ ٣ ـ وأهم من هذا كله بين معالم هذه الثورة، أن قوى إنتاجية جديدة أخذت تدخل عملية الإنتاج وتحتل فيها مكانة أساسية، وعلى رأسها قوى العلم وتطبيقاته التقانية، وما وراء ذلك من نمو للقوى البشرية المبدعة والنشاط الإنساني الخلاق. وبعد أن كان التقدم من قبل يتم «مع العلم» على حد تعبير روجيه غارودي، أصبح يتم بعد هذه الثورة «بالعلم». وأصبحت المعرفة ـ ووراءها العقل الإنساني ـ، كما يفصّل ذلك توفلر في كتابه تحول السلطة ـ هي العامل الأول في الإنتاج والتقدم والثروة. وسوف

(١) A. Toffler: *The Third Wave*, London, Pan Books & Collins, 1981.

نرى أهمية هذه الظاهرة لدى حديثنا عن انعكاسات هذه الثورة على التربية.

وقد نتج عن هذه الثورة العلمية التقانية تسارع التغير في شتى مجالات الحياة تسارعاً مذهلاً ومتزايداً. ولا نغلو إن قلنا إن هذه الثورة تتجاوز ذاتها يوماً بعد يوم. وهي على تخوم القرن الحادي والعشرين تأخذ ملامح أوضح وأكثر حداثة، تتجلى بوجه خاص في «ثورة المعلومات والاتصال» (فضلاً عن ثورة «التقنيات البيولوجية والوراثية» وسواها كما سنرى).

٣ ـ ويعنينا من هذا كله أن هذه الثورة العلمية التقانية أحدثت وسوف تحدث تغيراً عميقاً وشاملاً له انعكاساته الكبرى على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعات وعلى مستوى الأمم والشعوب وعلى مستوى الإنسانية ككل. ولابد بالتالي من استخلاص النتائج التي تلزم عن هذه الثورة، ومن رسم السياسات التي تستلزمها في شتى المجالات، بحيث لا يُترك التغيرُ وشأنه، يجري على شاكلته، ويقتحم خيره وشره الأمم والجماعات والأفراد، ويقودهم إلى حيث لا تدري.

٤ ـ وبقول موجز يملي التغير الضخم الذي حل بالعالم منذ بداية الثورة العلمية التقانية، والتغير المذهل الذي يحل بالعالم في أواخر هذا القرن والتغير الذي سوف يزداد حدة في مطالع القرن الحادي والعشرين، مهمات ضخمة على العالم وعلى الدول، قوامها فهم هذا التغير وإدراك طبيعته وتبيّن وعوده ومخاطره في آن واحد، ورسم سبل استيعابه وتمحيصه وقيادته، **بغية التكيف الناقد معه من جانب، وبغية تطويره وتوجيه مسيرته نحو الأفضل من جانب آخر**، وذلك كله من أجل بناء عالم جديد قمين بالإنسان وحاجاته وقيمه.

٥ ـ والوطن العربي معنيٌّ بمواجهة هذا التغير مواجهة واعية هادفة، شأنه في ذلك شأن سائر الأمم. بل لعله مدعو إلى هذه المهمة أكثر من سواه، لأنه ما يزال في بداية نهضته الحضارية من جانب، ولأنه ما يزال منفعلاً بآثار هذا التغير دون أن يكون فاعلاً، من جانب ثان، ولأن له فوق ذلك من تراثه الحضاري ومن القيم الإنسانية التي يحملها ذلك التراث ما يتيح له أن يمنح التغير، سواء داخل الوطن العربي أو في العالم، معاني أكثر إنسانية وأدنى إلى الاستجابة لحاجات الإنسان الحقة وتطلعاته العميقة.

٦ ـ ومثل هذه المواجهة للتغير تستلزم دون شك مشاركة شاملة من شتى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي. وعلى رأس تلك المؤسسات **تأتي التربية**، التي لا يمكن لسائر المؤسسات أن تمارس دورها إلا **بمشاركتها الفعالة**.

ولن نخوض ههنا في ذلك الجدال المستمر ـ القديم أبداً والجديد دوماً ـ حول **مدى قدرة التربية على تغيير المجتمع وتطويره**، ولن نتساءل مع من تساءل: هل التربية قائدة رائدة للمجتمع أم أنها تابعة منقادة له؟ ولن نقول مع من قال إن مهمة التربية «أن تولد عين النظام الاجتماعي الذي ولّدها». كما أننا لن نذهب مع من ذهب إلى نقيض ذلك، مؤكداً أن المجتمع بل العالم «إن لم تغيره التربية فلن يغيره شيء»[(١)]. وحسبنا أن نؤكد، من جانبنا، أن الصلة بين التربية والمجتمع صلة «دائرية» وليست صلة «خطية» (صلة علة ومعلول)، وأن بين التربية والمجتمع تآخذاً وتكاملاً، وأن التربية بالتالي نظام فرعي من نظام كلي شامل (هو النظام الاجتماعي) يؤثر فيه ويتأثر به أخذاً وعطاء.

٧ ـ وقد يعنينا أكثر من هذا أن نقول إن مدى تأثير النظام التربوي في النظام الاجتماعي العام رهن بما يوضع في هذا النظام التربوي من أهداف، ووقف على مقدار ما يحمله هذا النظام من «جدائد» وطاقة ريادية. ومن هنا كان النظام التربوي القادر على تطوير المجتمع وعلى الاستجابة لمستلزمات تغيره وتغييره، نظاماً لابد أن تتوافر في أهدافه ومناهجه وطرائقه وبناه الشروطُ اللازمة لتكوين الإنسان القادر على الاضطلاع بمهمة التغيير والتحديث. وهذا يقودنا إلى صلب موضوعنا: **ما هي التربية القادرة على الاستجابة لمطالب التغير المغذّ في سيره على تخوم القرن الحادي والعشرين وفي مطالعه؟**

وهذا السؤال الكبير ينقلنا إلى سؤال يصدر عنه: ما هي مهمة التربية في البلدان العربية عند تخوم القرن الجديد، وما هو التجديد والتحديث والتغير الذي ينبغي أن ينال أهدافها وبناها ومناهجها وطرائقها نتيجة لذلك؟

٨ ـ هذه الأسئلة الكبرى هي التي سنحاول الإجابة عليها فيما يلي من هذا الفصل. على أن علينا، قبل أن نمضي في ذلك، أن نتحدث بإيجاز عن المعالم الأساسية للتغير الذي يتم في عصرنا والذي سوف يزداد زخمه عند تباشير القرن القادم. فمن البدهي أن جوهر دراستنا ـ كما رأينا ـ البحث عما يتوجب على التربية أن تفعله في مواجهة التغير السريع القائم والقادم. ولابد بالتالي من البدء بالتعرّف على طبيعة هذا التغير وأشكاله ونتائجه، كي نمضي مطمئنين في بيان ما يتوجب على التربية القيام به حياله.

---

(١) نجد هذا المنزع بوجه خاص في المراجع الآتية:

- P. Bourdien: *L'Ecole capitaliste en France*, Paris, Ed. Maspéro, 1971.
- P. Bourdien: et J.C. Passeron: *La Reproduction*, Paris, Ed. Minuit, 1979.
- P. Bourdien: et J.C. Passeron: *Les: Héritiers*, Paris, Ed. Minuit, 1964.

أولاً ـ أهم معالم التغير عند تخوم القرن الحادي والعشرين

١ ـ سبق أن قلنا إن عملية التغير عملية دائمة مستمرة، سوى أنها عرفت قفزات سريعة ومذهلة منذ بداية الثورة العلمية التقانية، ثورة ما بعد الصناعة، وأنها تشهد اليوم تفجراً صاخباً في شتى المجالات، وأنها ستتابع خطواتها الجبارة ومفاجآتها عند مطالع القرن القادم.

٢ ـ وعلينا أن نستدرك ههنا فنحذر من الظن بأن ثمة انقطاعاً بين العالم المغذّ في تغيره اليوم وغداً وبين حصاد الحضارة العالمية طوال قرون. فمسيرة الحضارة مسيرة متكاملة وإن تكن متطورة متغيرة. ونحن لا نؤكد هذه الحقيقة البدهية لمجرد تأكيدها، بل نسوقها لندفع منذ البداية وهماً يجعل الكثيرين في أيامنا يظنون أننا أمام ولادة لعالم جديد لا يشبه ما قبله، وأن هذا العالم الجديد من حقه أن يتنكر لكل ما خلفته مسيرة الحضارة الإنسانية من مبادىء وقيم ومكتسبات حضارية متنوعة. ونسوق هذه الحقيقة أيضاً لنرد على من يظن ـ كما فعل فوكوياما ـ أن التاريخ قد توقف وأن الأيديولوجية التي ينشدها الإنسان من أجل سعادته على وجه الأرض قد انتصرت بعد زوال الاتحاد السوفياتي وانتصار الديمقراطية بالتالي، فيما يقول.

٣ ـ ولكن لا بد أن نقفل هذه المعترضة التي قد تذهب بنا بعيداً، ولا بد من العودة إلى موضوعنا، نعني البحث عن أبرز معالم التغير في عصرنا وما تُرهص به من تغيرات في العقود المقبلة. وههنا لن نخوض في شعاب بحث يستغرق الأسفار الضخمة، ولزام علينا أن نقتصر، في حديثنا عن معالم التغير القائمة والمتوقعة، على أمهات مظاهر هذا التغير من جهة، وأن نعني بوجه خاص بمعالم التغير ذات الانعكاسات المباشرة على التربية من جهة ثانية. وانطلاقاً من هذا يمكننا أن نرد أهم معالم التغير في العصر الحاضر والمقبل ـ بكثير من الاجتزاء والإيجاز المخل ـ إلى معالم خمسة رئيسية:

أولها التغير الكبير في وسائل الاتصال والمعلومات.

وثانيهما التغير الكبير في عالم الاقتصاد والمال.

وثالثها التغير الجذري الذي يتم في عالم المعرفة.

ورابعها التغير الاجتماعي المتسارع.

وخامسها تغير صورة العالم واتساع نطاق «العولمة».

٤ ـ ولا حاجة إلى القول إن هذا التقسيم الخماسي لمعالم التغير لا يعدو أن

يكون وجهاً من أوجه تبسيط الدراسة وتوطئتها لمن أراد المزيد. فمعالم التغير معالم متكاملة متآخذة، يؤثّر بعضها في بعض ويتأثر بعضها ببعض، ولا يمكن فهم أي منها فهماً وافياً إلا من خلال علائقه بسواه.

١ ـ التغير الكبير في وسائل الاتصال والمعلومات:

لقد بدأنا بهذا الوجه البارز من وجوه التغير في العالم، لأنه يكاد يكون رأس التغير كله وجوهره وأساسه. فمما لا يحتاج إلى بيان أن جوهر التغير السريع الذي حدث والذي سوف يحدث هو التغير المرتبط بالتنظيم السريع لتدفق المعلومات ونطاق استخدامها يوماً بعد يوم. ومن المكرور أن نقول إن التغير الذي تم ويتم وسوف يتم بفضل الثورة العلمية التقانية تغير يعتمد على الالكترونيات الدقيقة والحواسيب وسواها من التقنيات المغذّة في تطورها، وذلك من أجل توليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وإيصالها بسرعة متناهية تجاوز الخيال.

هذه الثورة المعلوماتية هي إلى حد كبير وراء سائر التغيرات التي نشهدها كما سنرى. فهي وراء ما يجري من تغير في عالم الاقتصاد والمال، وفي الحياة الاجتماعية والثقافية بوجه خاص، وفي عالم العمل ووسائله، وهي التي تيسِّر السبيل بعد ذلك لظاهرة «العولمة».

ومن أبرز خصائص هذه التقنيات المعلوماتية أنها تغير ذاتها تغييراً سريعاً يخطف الأبصار ويصعب اللحاق به. ولا شك أن أهم أهداف هذا التغيير والتطوير الموصول تيسير استعمال هذه التقنيات من قبل أكبر عدد ممكن من الناس. وها هي ذي شبكة **الأنترنيت** التي تيسِّر الحصول على أي نوع من المعلومات من قبل أي فرد، تعاود فيما تنقله آخر الأنباء العالمية، النظر في تقنياتها وتحاول تجاوز ذاتها من جديد، لتيسِّر الإبحار على قنواتها. وتشير الأنباء الأخيرة إلى أن هنالك شاغلاً أساسياً يشغل المعنيين بتقنياتها، وهو أن الحصول على المعلومات عن طريقها يحتاج، في وضعها الحالي، إلى تنقيب طويل وممل يتولاه الراغب في الحصول على المعلومات. ولهذا يضع الباحثون والمهندسون اليوم تقنيات جديدة تتيح لمن يريد الوصول إلى معلومات معينة أن يتلقاها على نحو آلي من الشبكة مباشرة دون أن يحاول البحث عنها. أو بتعبير آخر، يجري البحث اليوم عن تقنيات في هذا المجال «تدفع» نحو المتلقي ما يريد أن يتلقاه من الشبكة بدلاً من أن «يسحب» هو المعلومات من الشبكة كما يجري اليوم. وقد استبان من آخر الأبحاث أن هذا الأمر ممكن بفضل نظام حاسوبي جديد، يعرف باسم «نيتكاستر» **Netcaster**.

وأهم من هذا ـ فيما يتصل بموضوعنا ـ أن هذه الثورة المعلوماتية وما تحدثه من تغيرات، تطرح على التربية مشكلات أساسية تتعلق ـ فيما تتعلق ـ بدور المدرسة في تدريب الطلاب على التعامل مع المعلومات، وبموقفها من الغزو الثقافي الذي يحمله ذيوع المعلومات وانتشارها من العالم المتقدم إلى العالم المتخلف، وفيما يتصل بالإفادة من هذه التقنية الجديدة في تطوير أساليب التعليم بل بنية التعليم نفسها وفي تجويد ما يعرف باسم «تقنيات التربية»، وغير ذلك كثير.

وسنرى تفصيل ذلك كله فيما بعد، عند الحديث عن العلاقة بين ما يجري من تغيرات وما تُرهص به النبوءات من جدائد، وبين التربية ودورها في استيعاب هذا التغير وترشيده.

٢ ـ التغير الكبير في عالم الاقتصاد والمال:

معالم التغير في هذا الميدان كثيرة، لن يتسع المجال للتطرق إليها جميعها. وحسبنا أن نتريث عند صلب المسألة. وصلب المسألة أمور أربعة متداخلة: **أولها، تعاظم دور الاقتصاد وطغيانه** على سواه يوماً بعد يوم. **وثانيها، طغيان النزعة الاقتصادية الليبرالية،** بحيث غدا الاقتصاد الحر وغدت السوق الحرة عصب الاقتصاد العالمي وقوامه، بل عصب الوجود العالمي كله بأوجهه المختلفة السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية. **وثالثها، وأهمها خضوع النظم الاقتصادية نفسها في شتى بقاع المعمورة لعالم المال،** وغلبة دور التدفقات المالية على النشاط الاقتصادي الفعلي (المستند إلى توظيف الأموال في مشروعات منتجة) بحيث غدت النظم الاقتصادية كلها خاضعة وتابعة لتحركات كتلة هائلة من رؤوس الأموال تتضخم يوماً بعد يوم، وتنتقل انتقال البرق (بفضل الاتصال الالكتروني) من مكان إلى آخر، تبعاً للفروق الناجمة عن تغير معدلات الفائدة وتبعاً للمضاربات المالية المستَبِقة للأحداث. ويربو ما يتدفق من تبادل العملة يومياً على ٣ تريليون دولار، وهو مبلغ يفوق بكثير المبالغ المستخدمة من أجل الاتجار الدولي بالسلع والخدمات أو الاستثمارات. وههنا نسجل عابرين أن هذا الانطلاق في تدفق المال الفائق السرعة ما كان ليتم لولا الثورة الشاملة في ميدان الاتصالات والمعلومات، ولولا التزايد الواسع في طاقات الحاسوب والأقمار الصناعية وأسلاك الألياف ـ البصرية والنقل الالكتروني الفائق السرعة. **ورابعها، طغيان دور الشركات المتعددة الجنسية** التي قلما تعنيها مصالح وقيم البلدان التي تنتمي إليها. ولئن كان مثل هذه الشركات قد وجد منذ أمد بعيد، فإن ضخامتها وسلطانها اليوم لا يقاسان من قريب أو بعيد بتلك البدايات التي عرفتها منذ أوائل القرن العشرين. ولتزايد هذا السلطان أسباب كثيرة، من أبرزها حرية التبادل النقدي التي ساعدت على توسيع

التجارة العالمية، وإن تكن قد أدت في الوقت نفسه إلى الانفصال المتزايد، كما ذكرنا منذ حين، بين التدفق المالي (تدفق العملة) وبين الاتجار بالصناعات التحويلية والخدمات، بحيث طغى الأول على الثاني طغياناً فاضحاً كما رأينا. والحديث عن شؤون هذه الشركات المتعددة الجنسية حديث ذو شجون لا يتسع له المقام(*). ولعل القاسم المشترك الأعظم بين مظاهر التغير الاقتصادي الأربعة التي أتينا على ذكرها، هو **«حرية السوق»**، تلك الحرية التي غدت إلى حد كبير حاكمة العالم، والتي يتضاءل أمامها دور الحكومات، بل دور أقواها.

ولا شك أن هذه التغيرات الكبرى في دنيا الاقتصاد العالمي تملي على التربية مهمات جديدة ومتغيرة، سوف نشير إليها في موضعها من هذا البحث. على رأسها أن تتصدى التربية لمواجهة التغيرات التي تحدثها هذه الثورة الاقتصادية الجديدة، وأهمها التغيرات في العلائق بين الدول وبين الجماعات وبين الأفراد، والتغيرات في ميدان القيم الإنسانية وما تمليه من بحث عن قيم إنسانية محدثة قادرة، في الوقت نفسه، على الحفاظ على العدالة والمساواة والتضامن والحرية وسواها من أسس الحياة الإنسانية الكريمة ومستلزماتها في كل عصر ومصر. هذا بالإضافة إلى ما يفرضه التغير في عالم الاقتصاد من تجديد كامل لدور التربية في إعداد القوى العاملة وفي تدريبها وتأهيلها المتجدد والمستمر، ومن مرونة كاملة في ذلك الإعداد والتدريب، كما سنرى.

٣ ـ التغير الكبير في عالم العلم والمعرفة:

سبق أن قلنا منذ البداية إن الثورة العلمية التقانية ثورة تعتمد أولاً وقبل كل شيء على العقل وعلى العلم وعلى المعرفة العلمية المتقدمة، فضلاً عن الاستخدام الأمثل لتدفق المعلومات. ولا حاجة إلى القول إن حجم المعرفة العلمية قد اتسع اتساعاً هائلاً. ولا شك أن الحديث عن هذا التقدم العلمي والمعرفي بأوجهه المختلفة يتجاوز حدود بحثنا. وحسبنا أن نذكر ـ من قبيل المثال لا الحصر ـ أن مواجهة المسألة السكانية نفسها في العالم، ولاسيما عند مطالع القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أن تتم إلا عن طريق «قوة العلم» و «قوة التقانة» وتجديدهما باستمرار بحيث تتغلبان على مشكلة التزايد السكاني وما يلحق بها من تلبية الحاجات الغذائية ـ وغير الغذائية ـ لسكان المعمورة (الذين سيبلغ عددهم ـ حسب بعض التقديرات ـ ٨,٥ مليار إنسان عام ٢٠٢٥). ومن هنا يجهد العلم من أجل إيجاد الحلول التي تزيد من إنتاج الأرض ومن

(*) ذكرنا شيئاً عنه في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

إنتاجية الإنسان في شتى الميادين. ولا يكتفي في هذا المجال بالحلول التقليدية، بل يلجأ إلى تقنيات حديثة، ولاسيما تلك التي تقدمها له ثورة «**التقنيات البيولوجية**» التي لجأت إلى شتى أساليب «التلقيح البيولوجي» للنبات، والتي تمضي اليوم نحو تلقيح النبات عن طريق «المعالجة الوراثية» (الجينية) التي أصبحت الشغل الشاغل لمهندسي المورّثات (الجينات). وقد ذاعت في الأشهر الأخيرة الأنباء التي أشارت إلى ما تم في ميدان التلقيح الوراثي (الجيني) لبعض الحيوانات (كالبقر والأغنام)، فيما أطلق عليه اسم «الاستنساخ الجيني» Cloning، وقد بلغ التقدم في ميدان التلقيح الوراثي حداً أثار الجدل الكبير حول احتمال نقل «الاستنساخ» إلى عالم البشر، مما يولّد مشكلات خلقية وإنسانية بالغة الخطورة.

وما دمنا قد أشرنا إلى ثورة التقنيات البيولوجية، كمثال من أمثلة التغير الجذري في المعرفة العلمية، لابد أن نشير عابرين إلى الثورة في ميدان قريب منها، هو ميدان «**علم النسل**» الذي غدونا نعلم عنه وعن نتائجه الشيء الكثير، غير أن ما يخبئه للمستقبل أعظم وأجل، بل أدهى وأمرّ. وحسبنا أن نذكر عابرين أن الأبحاث الجارية ترشح هذا العلم لبلوغ مراحل من التقدم خطيرة، كالتدخل في تحديد جنس الوليد (من ذكر أو أنثى) أو صفاته الجسدية (بل والنفسية)، وكالقدرة على جعل المرأة عقيماً طوال حياتها، أو القدرة على إنتاج نوعين من البشر (متخلف ومتقدم)، والتدخل بالتالي في الطاقة العقلية للإنسان، إلخ...

وغني عن القول أن تغيرات علمية تقانية ضخمة تتم في شتى ميادين المعرفة، من أبرز الأمثلة عليها ما يتم في ميدان علم البحار، ودراسة أعماق المحيطات، وفي ميدان «أبحاث الفضاء» وفي ميدان «الطاقة» وتحويلها، وفي مجال «توليد مواد جديدة» عن طريق المعالجة الكيمياوية وسواها.

وواضح أن هذه التغيرات الكبرى في عالم العلم والمعرفة والتقانة، تملي على التربية في شتى بلدان العالم، ولاسيما في بلدان العالم الثالث، نقلة نوعية في مناهجها وفي طرائقها وفي فروعها وتخصصاتها، وتفرض بوجه خاص بناء نظام تربوي مرن، متنوع المسارات، متكاثر الاختصاصات، مرتبط بحاجات البحث العلمي، فضلاً عن ارتباطه بحاجات سوق العمل المتجددة.

٤ ـ التغير الاجتماعي المتسارع:

لا شك أن من أبرز مظاهر التغير التي سوف تتسع وتزداد في بدايات القرن القادم التغير الذي ينال المؤسسات الاجتماعية على اختلاف أشكالها (كالأسرة والزواج

ومؤسسات العمل والمؤسسات النقابية والمهنية) والعلاقات الاجتماعية بالتالي، والقيم والأخلاق والأيديولوجيات وسائر أنماط السلوك المادية والمعنوية السائدة في أي مجتمع. ومن هنا فإن الثقافة بوجه عام، بالمعنى الأنتربولوجي الواسع للكلمة، تتعرض أكثر فأكثر لهزات كبرى، وهي عرضة للتآكل والامحاء، لاسيما بعد انتشار العولمة، ولسيطرة نمط واحد من الثقافة الطاغية هو النمط السائد لدى الدول المتقدمة، بل لدى أكثرها تقدماً. ومن صفات هذا التغير الاجتماعي السريع أنه مذهل في تحركه وديناميكيته وسرعته (بسبب العولمة الاقتصادية والثقافية والإعلامية بوجه خاص) بحيث يتوقع كثير من الباحثين أن تتم في عمر الجيل الواحد تغيرات متتالية وعديدة.

وبدهي أن هذا التغير المتسارع يملي على الشعوب المختلفة مواقف دقيقة وصعبة هدفها أن تتكيف معه وأن تمسك بزمامه في آن واحد، بحيث تستوعبه وتضبطه وفق حاجاتها ومستلزمات تطورها وبنية ثقافتها الأصيلة. وللتربية في هذا المجال الشأن الأكبر. ولعل أهم ما يمليه عليها هذا التغير الاجتماعي السريع أن تعد أفراداً قادرين على سرعة التكيف، مالكين لروح المبادرة، قادرين دوماً على تجاوز ذاتهم وعلى الإبقاء على جوهرها في آن واحد. وسنرى تفصيل ذلك فيما بعد.

٥ ـ العولمة:

لقد جعلنا الحديث عن العولمة خاتمة لبحثنا في أبرز معالم التغير القائمة والمتوقعة، ذلك أن ظاهرة العولمة هذه تكاد تكون وراء التغيرات جميعها، كما أنها في الوقت نفسه نتيجة لتلك التغيرات. فالعولمة نتيجة من نتائج ذيوع الوسائل الإعلامية والمعلوماتية المحدثة، ونتيجة من نتائج انتشار «اقتصاد السوق» وسيطرة عالم المال وبروز الشركات المتعددة الجنسية. على أنها أيضاً من أهم أسباب البؤس والفقر في المجتمعات النامية بل وفي المجتمعات المتقدمة، كما أنها وراء ما يتهدد الثقافات في العالم من تآكل وامحاء، ووراء الضياع الذي أخذ يعصف بالكثير من الأمم التي تكاد تؤدي العولمة لديها إلى موت القديم وتلكؤ الجديد في الانبثاق. بل إن هذه العولمة تضع كثيراً من القيم التي تؤدي إلى تماسك المجتمعات وبقائها موضع التساؤل، ومن بينها مفهوم الأمة ومفهوم الديمقراطية نفسها ومفهوم الدولة (التي يمحي أثرها يوماً بعد يوم على الرغم من دورها الأساسي كناظم للعلاقات الاجتماعية).

ومع ذلك فالعولمة قدر مفروض على العالم تفرضه تقنيات متطورة تجتاح العالم دون استئذان. ولهذه العولمة دون شك وجه مشرق مضيء حين تربط بين البلدان

والحضارات، وتتغلب على العامل الجغرافي، وتجعل من العالم «قرية واحدة»، وحين تحرر الإنسان في شتى أنحاء المعمورة من كثير من القيود ومن أنماط التسلط، بفضل ذيوع الإعلام وانكشاف العالم كله أمام كل إنسان فيه، وحين تغذِّي قوى الخلق والإبداع بفضل ما تحققه من امتزاج الثقافات وتفاعلها والحوار بينها وسوى ذلك كثير. **غير أن في قلب الجوانب المشرقة للعولمة جوانب مظلمة،** لاسيما عندما تصبح سلّماً لسيطرة القوي على الضعيف والغني على الفقير، وسبيلاً لهيمنة قوى عالمية كبرى محدودة، على رأسها الشركات المتعددة الجنسية ومراكز المال التي تتحكَّم في العالم. **والدول النامية مهددة بأن تصبح كبش الفداء في هذا الانفتاح الاقتصادي الثقافي العالمي،** إن هي استسلمت له دون حد، وإن هي لم تحقق المزج العضوي السليم والمتوازن بين المستلزمات الذاتية لكيانها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبين مدخلات العولمة، كما فعلت بعض الدول، وعلى رأسها اليابان ودول شرق وجنوب آسيا.

ولا نغلو إن قلنا في خاتمة المطاف إن **ظاهرة «العولمة» تكاد تلخِّص معالم التغير في عصرنا وفي القرن القادم،** فهي الحصيلة الأساسية لانتشار الثورة المعلوماتية، ولسيطرة «اقتصاد السوق». وهي فوق هذا وقبل هذا أصرح تعبير عن السياسة الدولية التي سادت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، نعني سياسة الغزو والهيمنة. وهي تضع الأمم أمام معركة لا هوادة فيها ولا رحمة، ولا مكان فيها للضعفاء. بل هي قبل هذا وذاك تتحدى العقل الإنساني لدى الأمم جميعها، وتدعوه إلى أن يضطلع بدوره المبدع المتجدد، وإلى أن يغني طاقاته إلى أبعد مدى.

وللتربية في هذا المجال أيضاً القدح المعلى. إن عليها أن تكون، في هذا العالم الذي يتجدد بغير حد، تربية لا يحدها إلا «المزيد من التربية» على حد تعبير ديوي.

أما خصائص التربية التي ينبغي أن تستجيب لظاهرة العولمة بشتى جوانبها، فسنتريث عندها فيما بعد. وحسبنا أن نقول الآن إن أهم ما ينبغي أن تتصف به مثل هذه التربية تكوين القدرة على «التعلّم الذاتي»، تعليم الفرد نفسه بنفسه دوماً وأبداً في عالم حوَّلٍ قُلَّبٍ فضلاً عن «التربية المستمرة» من المهد إلى اللحد.

وبعد هذه نظرة عجلى إلى أهم معالم التغير الذي يسري سَرَياً في حياة العالم، مُغذّاً في سيره، متعاظم الخطى يوماً بعد يوم. وسرعة هذا التغير تفوق في معظم الأحيان قدرة الإنسان على استيعابه وتمثّله وقيادته. ومن هنا يمر العالم بمرحلة من «انعدام الوزن» يسودها الكثير من البُحران والقلق والضياع، ويعلو فيها التساؤل عن

مصير الإنسان كإنسان في مثل هذا الكون الذي تحكمه «قوى السوق» (السوق الاقتصادية) وحدها، كما سبق وذكرنا. وقد بلغ القلق الإنساني في هذه المرحلة القاسية من حياة العالم حداً جعل الكثيرين يشككون في قدرة بني الإنسان على مجاوزة هذا القلق والبُحران وعلى الانتقال إلى مرحلة أفضل، يصل فيها العالم إلى توازن أسلم في شتى مجالات الحياة، بعد تيهٍ قاس أليم.

ولكن تاريخ الإنسان ينبئنا أنه استطاع في أحقاب عديدة **أن يستخرج من التغير «الوحشي» كما يقال تغيراً واعياً، وأن يوظف «الأزمات» في خدمة التقدم الإنساني الحق**. ولكن ذلك يفترض أن تقوم جهود عالمية دولية، على مختلف المستويات وعلى مستوى الفكر والثقافة بوجه خاص، من أجل صياغة التغير صياغة جديدة تؤدي إلى بزوغ عالم تقوده تطلعات الإنسان إلى مزيد من إنسانيته. أو بتعبير آخر، إن بناء عالم جديد أكثر إنسانية وعدلاً وحرية، من خلال التغير العشوائي الذي يجري في عصرنا، يفترض أن يفكِّر الإنسان على نحو جديد، أن «يغالب فكرُه فكرَه» على حد تعبير هيغِل. وهذه المهمة هي التي تنتظر أبناء القرن الحادي والعشرين، وهؤلاء قد ولدوا منذ سنوات عديدة وكثير منهم على مقاعد الدراسة اليوم. فماذا صنعت التربية من أجل إعدادهم لعصر جديد جدير بالإنسان وقيمه، وماذا في وسعها أن تصنع قبل فوات الأوان؟

لا شك أن التربية، ومن ورائها الثقافة بأشكالها المختلفة، مدعوة إلى أن تقود معركة التغيير هذه، وإلى أن تقود إلى حد كبير مسيرة سائر مؤسسات المجتمع وسائر ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن التربية القادرة على اصطناع مثل هذه المعجزة تربية ينبغي أن نضع في صلبها، في بناها ومناهجها وطرائقها، هدفاً رائداً أساسياً **هو بناء التغير بناء جديداً أو تغيير التغير** من أجل بناء عالم جدير بالإنسان.

والوطن العربي الذي ما يزال يعايش التغير ويتأثر به دون أن يؤثر فيه والذي يطمح إلى بناء مشروعه الحضاري الذي يجعل منه قوة عالمية حضارية إنسانية قادرة ومؤثرة، لابد أن يدلي دلوه بين الدلاء. ولن يتأتى له ذلك إلا إذا أنعم النظر في نظمه التربوية، مسلطاً عليها صورة العالم على نحو ما هو عليه اليوم وعلى نحو ما يرجى أن يكون في الغد، ليعيد بناءها بناء تلتحم فيه ذاته الثقافية بتجارب العصر وتغيراته وبمرتجيات المستقبل ووعوده.

كيف يتأتى له ذلك؟ هذا ما سنتحدث عنه في الجزء التالي من هذا الفصل.

ثانياً ـ التربية والتغير

١ ـ تجديد التربية وتحديد مهماتها في عصر متغير دوماً وأبداً، مطلب أخذ يحتل مقام الصدارة في البلدان المتقدمة نفسها[(١)]. وجدير به أن يكون موضع اهتمام أكبر في البلدان النامية. وهو فوق ذلك وقبل ذلك مطلب لن يستطيع الوطن العربي أن يحقق بدونه ما يرجوه من امتصاص إيجابي لمعطيات عالمنا الحاضر والمقبل، ومن تمثّل نقدي ذاتي لتلك المعطيات وإدراك واعٍ لنقائصها ولحدودها ووعودها في آن واحد. ومثل هذا التمثل النقدي الإيجابي شرط لازب Sine qua non لبناء الحضارة العربية المستقبلية.

٢ ـ ولقد استبانت لنا في الجزء السابق، إلى حد بعيد، أهم معالم التغير في عصرنا وأبرز مقومات المسيرة العالمية نحو المستقبل، بما فيها من محاسن وأضداد ومثالب. واستبان لنا أكثر من هذا أن التغير القائم في العصر في حاجة هو نفسه إلى تغير جديد يخرجه من البُحران ويمنحه المعاني والأهداف الإنسانية التي يفتقدها. ومن هنا فلن نتحدث عن دور التربية في التغير حديث من يحسب أن مهمتها هي اللحاق به لا غير، متناسياً أن مهمة أجل وأعظم تنتظر التربية وترنو إليها الأنظار، **هي مهمة تجديد التغيير وتجويده وترشيده** إن صح التعبير.

٣ ـ ولهذا سوف يكون حديثنا عن دور التربية في التغير حديثاً مزدوج المعنى، يعني استيعاب التغير وتمثله تمثلاً انتقائياً من جانب، ويعني من جانب آخر تقديم تربية تحمل بذور القدرة على تغيير التغير لمصلحة الإنسان، عن طريق بناء الإنسان بناء متكاملاً بجعله قادراً على أن يجعل التقدم يوماً بعد يوم أدنى إلى حاجات الإنسان الحقيقية وقيمه وتطلعاته، وأقدر على انتشاله من اللصوق بحمأة الأرض، حمأة المادة، بحيث يُفتّح القيمَ «المتعالية» (على حد تعبير الفلاسفة) التي هي من صلب طبيعته

(١) ولا أدل على ذلك من تكاثر التقارير الدولية والوطنية في البلدان المتقدمة حول التربية ودورها في العالم الجديد. وإذا تجاوزنا التقرير الشهير **أمة في خطر** الذي وضعته لجنة من الخبراء في الولايات المتحدة منذ عقدين من الزمان، وتجاوزنا تقرير **استراتيجية التربية لأمريكا عام ٢٠٠٠** التي وضعت في عهد بوش عام ١٩٩١، وتجاوزنا الخطة التربوية الجديدة في اليابان، نجد بين أيدينا اليوم تقريرين تربويين كبيرين هامين، أحدهما ذو طابع عالمي، ونعني به التقرير الذي قدمته إلى منظمة اليونسكو «اللجنة الدولية للتربية من أجل القرن الحادي والعشرين» التي ترأسها جاك دولور **Jacques Delors** والذي نشر عام ١٩٩٦، وثانيهما يتصل بتطوير التربية في فرنسا، وهو التقرير الذي وضعته بتكليف من الحكومة الفرنسية لجنة يرأسها روجيه فورو **Roger Fauroux**.

الإنسانية، بل هي صلبها، وبحيث يطمئن إلى الأرض وعيناه مشرئبتان نحو السماء.

٤ ـ والبحث في معالم التربية المرجوة من أجل التغير والتغيير، يستغرق بدوره مجلدات ضخمة. ونكتفي ـ في حدود بحثنا ـ بأن نقدم نظرة عجلى إلى أهم تلك المعالم[١].

وفي وسعنا ـ تيسيراً للبحث ـ أن نجمل معالم التربية المرجوة هذه في معالم ستة، ليست جامعة مانعة، بل هي إشارات وتلميحات إلى معالم تصعب الإحاطة بها، وهذه المعالم هي الآتية:

أول هذه المعالم بداهة **مرونة النظام التربوي** مرونة تستجيب لحاجات التغير المستمر.

وثانيها **الأخذ بالتربية المستمرة**، التربية من المهد إلى اللحد، وتحطيم الحواجز بالتالي بين التربية النظامية وبين سواها من أشكال التربية غير النظامية.

وثالثها **بناء القدرة لدى المتعلم على «التعلم الذاتي»** (على تعليم نفسه بنفسه باستمرار)، وجعلها محور العملية التربوية وهدفها الأساسي.

ورابعها **ربط التربية بحاجات العمالة المتغيرة والمتجددة**، وبمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.

وخامسها **تجديد «تقنيات التربية»**، والاهتمام بوجه عام بالربط بين التربية وبين التقنيات الإعلامية والمعلوماتية الجديدة.

وسادسها **ربط التربية بالتراث الثقافي العربي والعالمي**، والاهتمام بتجديد التراث العربي من خلال منطلقاته ومن خلال تفاعله مع التراث الثقافي العالمي المتجدد.

فلنتحدث عن كل من هذه المعالم بإيجاز شديد.

١ ـ مرونة النظام التربوي:

لعل على رأس ما أفرزه التغير المتسارع في عصرنا أن مفهوم النظام التربوي الثابت قد مات. فمراحل التعليم التقليدية غدت موضع تساؤل لاسيما في إطار الأخذ بمبدأ التربية المستمرة طوال الحياة. وأشكال التعليم، لاسيما بعد مرحلة الإلزام،

---

(١) من أجل فضل من التفصيل، يمكن الرجوع إلى كتابنا الآتي: عبد الله عبد الدائم، **مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية**. تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) ١٩٩٥.

أخذت تلبس أشكالاً متنوعة متعددة، سواء من حيث اختصاصاتها أو من حيث مناهجها ومضمونها أو من حيث عدد سنواتها. و«زبائن» التعليم (الطلاب) أصبحوا شيعاً مختلفة، في المرحلة الثانوية وبوجه خاص في مرحلة التعليم العالي. فقد يدخل التعليم العالي من لا يحمل شهادة التعليم الثانوي بحيث يوفر له هذا التعليم العالي دراسة وتدريباً ملائمين لمستواه. وقد تطول سنوات التعليم العالي وتقصر، بحيث قد تمتد سنوات وقد لا تتجاوز أشهراً معدودة من الإعداد والتدريب. وفي التعليم الثانوي يشتد التنويع والتشعيب ويتكاثران، وينتشر في التعليم الثانوي العام نفسه نظام «المقررات الدراسية الاختيارية»، وقد يغلو به بعضهم غلواً يجعل بعض الناقدين يطلقون عليه اسم «تعليم الكافيتيريا». وهكذا نغدو يوماً بعد يوم أمام تربية في وسعنا أن نقول إنها تقدم تعليماً خاصاً بكل طالب. ونتيجة لذلك يتنوع محتوى التعليم ويأخذ أشكالاً مرنة وعديدة، وينأى عن التصلب والتشاكل اللذين كان يتصف بهما من قبل. والفواصل التي كانت قاطعة بين التعليم الثانوي العام والتعليم المهني والفني تمحي يوماً بعد يوم. والتقارب بين فروع المعرفة الإنسانية والتضامن والتفاعل بينها يشتد ويمتد إلى التعليم العالي نفسه. يضاف إلى هذا أن «قنوات العبور والمرور» بين الاختصاصات المختلفة وفروع التعليم المختلفة غدت مفتوحة ومتاحة سواء في التعليم الثانوي أو العالي تبعاً لما يتكشف من قابليات الطلاب وحاجاتهم أثناء الدراسة. **ولم يعد الهدف، بوجيز العبارة، تفصيل الطلاب على قدّ نظام تربوي جامد ثابت، بل تفصيل النظام التربوي وفق حاجات الطلاب ومستلزمات تكوينهم من أجل سوق عمل متغيرة، وعالم متغير، ومستقبل لابد أن يكون جديداً.** وباب الاجتهاد غدا مفتوحاً على مصراعيه من أجل البحث في أمثل النظم التربوية القادرة فعلاً على أن تكون في خدمة طالب يعيش عالماً متغيراً، تتغير ملامحه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويحتاج إلى طراز جديد من الأفراد المبدعين المتجددين والمجددين. **ولا شك أن أمثل النظم التربوية هو أكثرها مرونة،** بحيث يحمل في داخله وفي بنيته ومحتواه بذور تجديد التكوين والإعداد فيه تجديداً لا ينقطع، وبحيث يكون قائداً للتغير وموجهاً له، في مقابل النظام التربوي المألوف الذي يخضع للتغير منفعلاً لا فاعلاً، بل الذي يقاوم التغير وينأى بطبعه عن كل جديد.

ولا تقتصر مرونة النظام التربوي على بنيته ومناهجه وطرائقه وفروعه وأنواعه وسبل المرور والعبور بين أنماطه، بل تتسع لتشمل أيضاً **إطار التربية التقليدي،** نعني إطار الصف المؤلَّف من غرفة فيها عدد محدود من الطلاب يقودهم معلم واحد. **فهذا الإطار** التقليدي الذي كان نتيجة لولادة الثورة الصناعية الأولى (التي ولدت نظاماً أشبه

بنظام العمال في المصانع)، ليس إطاراً مُنزلاً، وقد غدا اليوم، ولاسيما بعد تطور التقنيات التربوية الحديثة، موضع تساؤل وبحث. وهذا ما نجده على سبيل المثال في البناء المدرسي المتعدد الأغراض، وفي حجرات الصف المتحركة التي تضيق وتتسع تبعاً للحاجة. وهذا ما نجده في تجارب «المدرسة ذات المعلم الوحيد» (التي بدأتها منذ أوائل هذا القرن المعلمة والمربية الأميركية هيلين باركهرست في طريقتها المعروفة باسم طريقة دالتون). وهذا ما نجده في «المدرسة بلا صفوف Non - graded school»، وفي «التعليم عن طريق فريق من المعلمين» Team teaching، وفي «التعليم عن بعد» Distant education بأنواعه المختلفة. وسنعود إلى ذلك عند حديثنا عن تقنيات التربية.

وبقول موجز، لقد غدا لزاماً على التربية، في عالمنا المتغير، أن تقيم مؤسسات تعليم وإعداد وتدريب مفتوحة القنوات والمداخل والمخارج، مرنة الأشكال والمحتوى، تلبي حاجات «الزبائن» المتنوعين، تلك الحاجات التي تتغير مع تغير حاجات المجتمع المختلفة. فالعالم المتغير لا تستجيب له إلا تربية مرنة تفسح المجال واسعاً لتحقيق اللحمة بين النظام التربوي، بُنيةً ومحتوىً وطرائقَ وأُطراً، وبين حاجات الطلاب المتغيرة وآفاق حياتهم المتجددة.

٢ ـ التربية المستمرة:

ويتكامل مع مطلب «المرونة»، مطلب «التربية المستمرة». فالتربية التي تتم على مقاعد المدرسة النظامية (بدءاً من رياض الأطفال حتى نهاية مرحلة التعليم العالي) لم تعد في عصرنا إلا جزءاً من شبكة تربوية أوسع وأشمل وأفعل، تضم سائر أشكال الإعداد والتدريب وإعادة التدريب، التي يقدمها المجتمع للذين يتخرجون من مراحل التعليم النظامية، ولمن يتسربون من المدرسة قبل الأوان وحتى للذين ما يزالون على مقاعد الدراسة (عن طريق التعليم المتناوب بين المدرسة ومؤسسات العمل بوجه خاص). **ولم يعد هنالك تعليم يتم مرة واحدة وإلى الأبد**، هو الذي يتم على مقاعد الدراسة، بل أصبح التعليم عملية مستمرة، تبدأ قبل الولادة، عن طريق تدريب الأمهات والعناية بهن، وتمتد بعد ولادة الطفل وقبل دخوله الروضة، عن طريق التفاعل وتبادل الخبرة بين رياض الأطفال والأبوين، وتأخذ بعد ذلك لدى الذين يغادرون مقاعد الدراسة، صوراً متعددة، من إعادة للتدريب أو تجديد له تبعاً لحاجات المجتمع المتجددة ولحاجات الراشدين المتغيرة، ومن إعداد جديد لوظائف وأعمال جديدة، ومن مكافحة لأشكال الأمية الحضارية المتنوعة، ومن تربية خاصة بسن الشيخوخة سواء فيما يتصل بالوظائف والأعمال الملائمة لتلك السن، أو فيما يتصل بالتربية «من

أجل أوقات الفراغ» أو فيما يتصل بالتربية الصحية وسواها.

ولعل أهم حصاد التربية المستمرة أمران:

أولهما أن التربية التي تقدم على مقاعد الدراسة ليست إلا جانباً واحداً من جوانب التربية والإعداد، وأن المجال واسع وفسيح لإعداد وتدريب مستمرين، من أبرز صفاتهما أنهما أكثر التصاقاً بحاجات سوق العمل وبحاجات المجتمع بوجه عام، وأنهما يُصلِحان بالتالي من أخطاء التربية النظامية ونقائصها أو مما في الخطط التربوية المقتصرة على مراحل الدراسة النظامية من تنبؤات مسبقة غير دقيقة فيما يتصل بمدى التوافق بين مخرَجات النظام التربوي وبين حاجات سوق العمل وحاجات المجتمع المتجددة.

وثاني ما تقدمه التربية المستمرة، أنها تجعلنا قادرين على أن ننظر إلى مدة سنوات الدراسة النظامية وإلى محتوى المناهج ـ ولاسيما في مرحلة الإلزام ـ نظرة جديدة. فهي إذ تمدّ التربية والإعداد والتدريب طوال العمر، تجعل المدرسة النظامية ـ ولاسيما في مرحلة الإلزام ـ قادرة على أن تعيد النظر إعادة جوهرية في سلمها التعليمي وفي محتوى مناهجها ومقرراتها الدراسية. فالمدرسة النظامية، في ظل التربية المستمرة وأشكال التعليم غير النظامي، تغدو أقدر على إعادة النظر في عدد سنوات الدراسة نفسها، على نحو ما جرى في بعض البلدان المتقدمة، وبوجه خاص في مناهج الدراسة ومقرراتها، بحيث تنأى بها عن الموسوعية العقيمة وعن تلك المحاولة الفاشلة التي طالما قادتها إلى تقديم كل شيء وكل المعارف، في عصر غدت فيه الإحاطة بالمعرفة الإنسانية المتسعة والمتوالدة توالداً سريعاً مطلباً مستحيلاً. وقبل هذا وفوق هذا، إن قيام تربية مستمرة من شأنه أن يساعد على تحقيق مطلب أساسي يفرضه العصر وتغيّرُ طبيعته وطبيعة المعرفة العلمية فيه، ونعني به العناية أولاً وقبل كل شيء (في مرحلة الإلزام بوجه خاص) بحسن **إعداد المواقف والاتجاهات والقدرات** الملائمة لعصر العلم والتقانة ولعصر التغير والتجدد، وعلى رأسها الاتجاهات اللازمة لعالم العمل (من اتقان وتنظيم وتخطيط، وقدرة على التعاون مع الآخرين، ومحبة للعمل المحْكم وقدرة على التكيف مع المواقف الجديدة، وامتلاك لروح الخلق والإبداع إلخ..) واللازمة لعالم العلم (من امتلاك الروح العلمية الحقة، ومن قدرة على فهم المبتكرات العلمية الجديدة والتعامل معها، وعلى رأسها «الحاسوب» والعلوم المعلوماتية والعلوم البيولوجية، فضلاً عن معرفة أساليب البحث العلمي والتمرس بها، وفضلاً عن إدراك الصلة بين حقائق العلم والتقانة وبين ما يجري في المجتمع المحلي بوجه خاص، إلخ..).

والتربية المستمرة تمكّن النظام التربوي، نظامياً كان أو غير نظامي، من أن يحقق مطلبين هامين متكاملين: أولهما، **الاقتصار في ميدان المعرفة على المعارف الأساسية** وعلى أدوات المعرفة بوجه خاص وعلى ما يمكّن المتعلم من أن يعلّم نفسه دوماً وأبداً (وعلى رأس هذه المعارف أساسيات العلوم والرياضيات واللغة الأم واللغات الأجنبية ومعرفة العالم ومعرفة المجتمع القومي والمحلي)؛ وثانيهما، **تكوين المواقف والاتجاهات** السليمة التي تمليها طبيعة الحياة ومستلزمات العمل والإنتاج في عصر العلم والتقانة والانفتاح العالمي. وهكذا تطرح التربية المستمرة طرحاً جديداً ذلك الموضوع الذي طالما تنازع حوله المربّون، نعني موضوع الاختيار بين **«تضخيم المدرسة»** أي تحميلها كل أعباء المعرفة، وبين **«تقليصها»** أي الاقتصار على المعارف الأساسية إلى جانب العناية بتكوين المواقف والاتجاهات.

ومن هنا فإن التربية المستمرة أصبحت تُعتبر اليوم، من قبل مختلف الباحثين التربويين، أحد المفاتيح الأساسية للقرن الحادي والعشرين. فهي، إلى جانب كونها مطلباً ديمقراطياً يحقق عدالة تربوية أفضل ويعوّض عن عدم تكافؤ الفرص التربوية في مراحل التعليم النظامية، تجعل التربية في قلب المجتمع ملتحمة به، وتحقق بالتالي مبدأ **«المجتمع المتعلّم والمعلّم»** في آن واحد. وهي فوق هذا وذاك، وعن طريق التكامل بينها وبين المدرسة النظامية، تعمل على تحقيق الأهداف الجديدة التي غدا المربون يطلبون من التربية تحقيقها، وفاءً بمطالب التغير والتطور، والتي تؤكد على ضرورة عناية التربية بمهمات ثلاث أساسية: **أولها تعليم الإنسان أن يعرف، وثانيها تعليمه وتدريبه من أجل أن يعمل، وثالثها تعليمه من أجل أن يكون،** أن يكون من هو، كائناً يمتلك نظرته المستقلة وتقديره الذاتي، ويدرك مسؤوليته ودوره، وقد نمت لديه ملكة المحاكمة والخيال والطاقات الجسدية والفكرية، ونما الإحساس الفني الجمالي، ونمت قدرته على التواصل مع الآخرين.

التربية الدائمة إذن هي بحق أهم سبل الاستجابة لعالم متغير لا تستطيع أن تلحق به التربية إلا إذا هي جددت تربية أبنائها باستمرار. وهي في الوقت نفسه من أهم سبل ترشيد مسيرة التغير، إذ لا تُعنى بتكوين الفرد الاجتماعي فحسب، الفرد الذي يصوغه المجتمع على غراره، بل تُعنى فوق هذا بتكوين الفرد المستقل المبدع المجدد.

٣ ـ التعلم الذاتي:

قد لا نكون في حاجة إلى القول إن من أهم مقومات التربية من أجل عالم متغير

الأخذ بمبدأ التعلم الذاتي. والحق أن أهم مبدأ تربوي يمنح سائر المبادىء معناها ووسيلتها في عالمنا المتغير هو المبدأ الذي يرى أن هدف التربية ليس أن نكوّن إنساناً متعلماً، بل **إنساناً «قابلاً لأن يتعلم»** دوماً وأبداً على حد تعبير روسو منذ قرون. ومن لم يعلّم نفسه لم يفلح في تعليمه معلم، كما جاء في تراثنا العربي.

هذه الحقيقة التي تبدو بسيطة، أهملتها وتهملها النظم التربوية، وطالما نسيتها أو تناستها المدرسة. في حين أن المقياس الحقيقي لنجاح النظام التربوي ولنجاح المدرسة يكمن في مدى نجاحها في أن تمنح الطالب القدرة على التعلم وعلى الاستمرار فيه دوماً. وهذه القدرة على التعلم لا تأتي من تلقاء ذاتها سهواً رهواً، بل لا بد من تكوينها على نحو مقصود وهادف، ولا بد من ممارستها والتمرس بها طويلاً. وكثيراً ما تكون المدرسة، بسبب مناهجها وطرائقها وبعدها عن حاجات الطلاب وواقع حياتهم، طاردة للقدرة على التعلم وللرغبة في متابعة التعلم. وهذا الفراق بين المدرسة وبين الرغبة في التعلم والقدرة الذاتية عليها يزداد اتساعاً في عصرنا المتغير حيث يحيا الطلاب في مجتمعهم ومن خلال وسائل الثقافة والإعلام الذائعة المتطورة عالماً يختلف عن عالم المدرسة الذي لا يستجيب لتساؤلاتهم، ويجعلهم بالتالي يضيقون ذرعاً بالمدرسة إن لم يضيقوا ذرعاً بالمعرفة كلها. ومن حسن الحظ أن **«التقنيات التربوية» الحديثة** تقدم عوناً كبيراً في تحقيق التعلم الذاتي. والتعليم بمساعدة الحواسب الإلكترونية بوجه خاص يفتح باباً واسعاً لإغناء هذا التعلم الذاتي وتطويره. وعالم المعلوماتية بأوجهه المختلفة يفسح مجالاً واسعاً لتعليم الإنسان نفسه بنفسه. ولعل أبرز مثال على ذلك الإمكانات التي تتيحها شبكة «أنترنيت» حين يعم استعمالها اللغات المختلفة وحين تغطي مختلف أنحاء العالم المتقدم والنامي. غير أن انتشار هذه الوسائل المعلوماتية الحديثة المذهلة يفرض على التربية في مقابل ذلك أن تجدد نفسها وتغير مضمونها وطرائقها، بحيث لا تتخلف عن هذا التغير التقاني الجذري، وبحيث تفيد منه على أمثل وجه، **وبحيث تغدو فيه قائدة لا منقادة**.

وإلى جانب التقنيات الحديثة، توجد وسائل عديدة في وسع المدرسة أن تفيد منها في تكوين القدرة على التعلم الذاتي، من بينها **«تفريد التعليم»** أي توجيه التعليم إلى كل طالب بمفرده تبعاً لقابلياته واهتماماته، بدلاً من توجيهه إلى «طالب مجرد» لا وجود له. ومنها اللجوء إلى طرائق في العمل والنشاط المدرسي تعتمد على مبادرة الطالب نفسه وجهده الشخصي (كما في طريقة «المشروعات» وفي طريقة «العمل الجماعي في فرائق» وسوى ذلك). ومنها تعويد الطالب على الرجوع إلى مظانّ المعرفة

الأساسية كالمعاجم والموسوعات، فضلاً عن تعويده على ارتياد المكتبات العامة ومراكز المعلومات وسواها، وغير ذلك كثير. والهام في هذا كله أن يتحول دور المعلم تدريجياً من دور الإلقاء والتلقين ونقل المعرفة إلى دور الإرشاد والتوجيه والحث على تحصيل المعرفة، بحيث يبلغ الطالب في خاتمة المطاف مرحلة يستطيع فيها أن يحصّل المعرفة بنفسه وأن يعلّم نفسه بنفسه. على أن التعلم الذاتي لا يتناول تحصيل المعرفة وحدها، بل يمس سائر أنماط السلوك. وعن طريق النشاطات الصفية واللاصفية بوجه خاص، وعن طريق الفنون المختلفة، يستطيع الطالب أن يكوّن بنفسه ذوقه الفني الجمالي الخاص، وأن يثقف قدرته على التخيل والإبداع، وأن ينمي مواهبه الأدبية والفكرية والجسدية. وعن طريق ممارسة العمل اليدوي وعن طريق العمل في ورشات العمل وحوانيته يستطيع الطالب منذ نعومة الأظفار أن يكتشف العقل الذي في اليد الذي يفوق العقل الذي في الرأس على حد تعبير غاندي وأن يتعرف على ما تخبئه الأصابع الخمس واليد الصَّناع من طاقات وإبداع وفضائل.

وهكذا يستبين لنا أكثر فأكثر أن تربية المستقبل، تربية التغير، تتطلب تفجير الطاقة الذاتية لدى كل فرد وإطلاق العنان لها، وتمكينها من إغناء نفسها بنفسها دون ما حدّ، **بحيث تعمل بذاتها وبحيث تكون المعين الذي يروي نفسه بنفسه عبر رحلة الحياة كلها**. أو بتعبير موجز، إن آلية التغير في حياة العالم تستلزم آلية لدى الفرد تعمل وتتحرك بقواها الذاتية. وهذا هو المعنى العميق للتعلّم الذاتي.

٤ ـ ربط التربية بحاجات العمالة المتجددة:

لن نخوض ههنا في موضوع مترامي الأطراف، يتطلب تقليبه على وجوهه المختلفة مجلدات ضخمة. وحسبنا أن نقتصر على الحديث الخاطف عن دور التربية في بناء العمالة في عالم متغير.

ومن البدهي القول بادىء ذي بداءة إن التربية الملائمة للتغير هي التربية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات السوق الاقتصادية والاجتماعية المتجددة دائماً، بحيث يتم التوافق إلى أقصى حد ممكن بين مخرجات النظام التربوي كماً ونوعاً وبين حاجات قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي المختلفة وحاجات المهن والأعمال المتجددة.

وهذا يعني، فيما يعني، تجديد نظام التربية بنىً ومناهجَ وطرائق، وتنويع الاختصاصات وتجديدها، وتعدد المسارات والشُعب والفروع عبر مراحل الدراسة، وإقامة جسور عبور ومرور بين أنواع التعليم المختلفة، والعناية بالتربية المستمرة عناية

تحقق مزيداً من الالتحام بين مخرجات النظام التعليمي وبين حاجات المؤسسات الإنتاجية وسواها. وقد رأينا ذلك كله منذ حين، لدى حديثنا عن مرونة التربية ولدى حديثنا عن التربية المستمرة.

وأهم ما يعنينا في هذا الإطار أمران: **أولهما** الاهتمام في التعليم النظامي ولاسيما في التعليم الثانوي والعالي بتقديم معرفة تشتمل على «**جذع مشترك**» بين الاختصاصات المختلفة، بالإضافة إلى المعرفة التخصصية. وأهم عناصر هذا الجذع المشترك العلوم المحضة والعلوم الإدارية والرياضيات واللغات والثقافة العامة. أما التمرس بالأساليب المعلوماتية بأشكالها المختلفة وباستخدامات الحاسوب التي لا يحدها حد، فهو مطلب ينبغي أن يتحقق في التعليم في أي اختصاص من الاختصاصات وفي أي فرع من الفروع.

والهدف من هذا الجذع المشترك من المعرفة هو أن يمتلك خريجو التعليم «فرشة» من أساسيات المعرفة تيسر لهم عبر حياتهم التكيف مع أوضاع العمل المتغيرة، والانتقال بيسر من ميدان من ميادين العمل إلى ميدان آخر تبعاً للحاجة، في إطار تربية مستمرة وتكوين وتأهيل مهني متصل.

وثانيهما، كما سبق أن رأينا عند حديثنا عن التربية المستمرة، أن يقوم، إلى جانب الاهتمام بالمعارف الأساسية، **اهتمام خاص بتكوين الاتجاهات والمواقف الملائمة لعصر العلم والتقانة**، وعلى رأسها امتلاك روح المسؤولية والقدرة على الحوار (كما يرى المفكران الألمانيان هابرماس وجوناس، وقد ذكرنا ذلك سابقاً في هذا الكتاب)، والتعاون واتقان العمل المشترك، وتنمية روح الاستقلال والقدرة على العطاء الذاتي، وتنمية الروح الجمالية الفنية التي أصبحت من أهم مقومات الإنتاج التقاني، والقدرة على العطاء الذاتي، وتعهد طاقات الإبداع، وامتلاك القدرة على الإدارة والتنظيم والتخطيط والبحث والدراسة في عصر تحتل فيه المرحلة السابقة على الإنتاج (من كشف وتنظيم وتخطيط) والمرحلة التالية على الإنتاج (من إدارة وتسويق ودعاية وخدمات ما بعد البيع) أهمية قد تفوق مرحلة الإنتاج نفسه، وغير ذلك كثير.

ويثير ربط التربية بحاجات العمالة المتغيرة مشكلة أساسية تتباين حولها الآراء، ونعني بها حدود هذا الربط ومعناه. فلئن كان من اللازب ربط التربية بحاجات العمالة، تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعجيلاً في مسيرة الثورة العلمية التقانية، **فإن مهمة التربية لا يمكن أن تقتصر على تلبية مطالب العمالة**، إذ إن لها مهمات ثقافية وعلمية وأخلاقية عامة، هي الأصل والجوهر فيها. بل إن تلبية حاجات العمالة نفسها، وتلبية حاجات التنمية بالتالي، لا يمكن أن تبلغ مداها إلا من خلال تربية تجعل بناء

الإنسان، في جوانبه المختلفة، وتفتيح كامل إمكاناته الهدف النهائي لها. و**«المدرسة النافعة»** على نحو ما شاع في بلدان العالم المتقدم في السنوات الأخيرة، أي المدرسة التي تقتصر مهمتها على إعداد الطلاب إعداداً مباشراً للمهنة، مدرسة يرفضها التكوين السليم للقوى العاملة فضلاً عن تقصيرها عن تحقيق الأهداف الثقافية والإنسانية للتربية. فالتكوين السليم من أجل العمل ومن أجل المهنة يفترض في عصر التغير والتقدم التقاني، أنْ تتم العناية بتكوين عامل المستقبل تكويناً ثقافياً وتكويناً يؤكد أهمية المواقف والاتجاهات، كما سبق أن ذكرنا، أي تكويناً لا يقتصر على تقديم المعرفة والخبرة الضيقة في مجال الاختصاص، بل يُعنى بتقديم أساسيات المعرفة لكل طالب أياً كان اختصاصه، فضلاً عن تقديم الثقافة وبناء الاتجاهات والقيم التي **تجعل أي ذي مهنة إنساناً أولاً واختصاصياً في مهنته بعد ذلك.**

وههنا تبرز أمامنا تواً **ظاهرة البطالة** التي يتفاقم خطرها في المجتمعات المتقدمة والنامية لأسباب عديدة تتباين من بلد إلى بلد. وغني عن القول إن ظاهرة البطالة هذه هي أخطر ما يتحدى النظام التربوي في عصرنا، بل النظام الاجتماعي بوجه عام. ولن نسوق حديثاً عن أسباب هذه الظاهرة، وحسبنا أن نقول عابرين إن وراءها ثلاثة أسباب متداخلة: **أولها** عجز النظام الاقتصادي، **وثانيها** تغير بنية سوق العمل الحديثة في عصر الثورة العلمية التقانية واعتماد هذه البنية على الآلة وعلى مزيد من «الأتمتة» وتراجع الحاجة إلى الأيدي العاملة التي تعمل بقواها الجسدية؛ **وثالثها** ضعف الترابط بين النظام التربوي وبين حاجات القوى العاملة. وهذا السبب الأخير هو الذي يعنينا هنا.

ولا شك أن الربط بين حاجات القوى العاملة وبين مخرجات النظام التربوي كماً وكيفاً ما يزال مقصراً عن مداه في شتى دول العالم، مع التباين بينها في هذا المجال. ولذلك أسباب كثيرة لا مجال لذكرها أيضاً ـ لاسيما بعد أن تجاوز الزمن التقسيم التقليدي لقطاعات النشاط الاقتصادي، وبعد أن تنوعت الفئات المهنية وتكاثرت وتفتّت ولبست حللاً جديدة ـ أهمها صعوبات التنبؤ بحاجات القوى العاملة من خريجي النظام التعليمي، لاسيما في عصر سريع التغير. ثم تباين وجهات النظر حول مشكلة التوجيه المدرسي وحول حق المدرسة في أن تُكرِه الطلاب أو أن تحثهم على اختيار اختصاصات معينة (لارتباطها بحاجات السوق). وأخيراً **ضعف التفاعل والتكامل بوجه خاص بين النظام التربوي وبين مؤسسات العمل والإنتاج**. وهذا الجانب الأخير أهم الجوانب في نظرنا، ولهذا نرى وجوب التريث عنده بعض الشيء.

كثيراً ما يجري الحديث عن ربط المؤسسات التعليمية بمؤسسات العمل والإنتاج

وعن ضرورة قيام «شراكة» بينهما في هذا المجال. ويحتل **«التعليم المتناوب»** (بين المدرسة ومؤسسة العمل) أهمية خاصة في هذا المجال. بل تذهب بعض النظم التربوية إلى أبعد من هذا فتنادي بالدمج الكامل للمؤسسات الإنتاجية في صلب نظام التعليم والإعداد (ولاسيما في مرحلة التعليم العالي)، وهذا ما نجده في التجربة الألمانية بوجه خاص وفي التجربة اليابانية. وههنا نصطدم بالحلقة المفرغة (أو «الدور الفاسد» كما يقول المناطقة العرب) بين التعليم وبين مؤسسات الإنتاج: فالارتباط الضعيف بينهما يرجع من جانب إلى بُعد النظام التربوي عن عالم العمل والإنتاج واقتصاره على الدراسات الأكاديمية والنظرية غالباً (حتى في الاختصاصات العملية والمهنية كالطب والهندسة)، كما يرجع من جانب آخر إلى ضعف مؤسسات الإنتاج في كثير من البلدان وإلى عدم اكتراثها غالباً بما يجري داخل نظام التربية. ومن الحق أن نقول إن ضعف الارتباط بين النظام التربوي وبين مؤسسات العمل والإنتاج والاقتصاد جملة، سببه الاقتصاد في معظم الأحيان، لا التربية. كما أن من الحق أن نقرر - في مقابل ذلك - حقيقة هامة وهي أن العامل الأهم في تطوير الإنتاج ليس المستوى التعليمي الذي يبلغه الفرد في المدرسة، **بل كثيراً ما يصبح فرط التعليم عقبة في طريق الإنتاج**، شأنه شأن التفريط بمستوى التعليم. والذي يحدد مستوى التعليم المطلوب هو الحوار بين مؤسسات التعليم (العالي بوجه خاص) وبين مؤسسات العمل والجهات المسؤولة عن خطط التنمية الشاملة.

وفوق هذا وذاك لا بد أن نضيف أن الحوار والتفاعل بين مؤسسات التعليم وبين مؤسسات العمل والإنتاج، لا يعني خضوع مؤسسات التعليم لمطالب مؤسسات العمل، بل يعني أن يكون لمؤسسات التعليم دور الموجِّه لعملية الإنتاج على وفاق مع نتائج تطور البحث العلمي والتقاني.

ولكن لا بد من التوقف عن الاستمرار في عرض جوانب هذا الموضوع الشائك والواسع، موضوع ربط التربية بحاجات سوق العمل بوجه عام وبمؤسسات العمل والإنتاج بوجه خاص. وجملة القول إن هذا الربط هو الطريق الجَدَد نحو ربط التربية بالتغير ربطاً عضوياً، عن طريق توفير القوى العاملة المؤهلة والقادرة على الاستجابة لهذا التغير من جانب وعلى قيادته وتوجيهه من جانب آخر. وهذا يتطلب من المدرسة جهداً فذاً يتناول تطوير مناهج الدراسة والاختصاصات والفروع، ويتناول تجويد وسائل انتقاء الطلاب وتوجيههم نحو فروع الدراسة الملائمة (ولاسيما في التعليم العالي)، ويتطلب أن يحرص النظام التربوي على الجمع بين التكوين من أجل المهنة والتكوين

العام. كما يشترط فوق هذا وذاك قيام حوار وتفاعل متصل (قد يبلغ حد الدمج في بعض الحالات) بين النظام التربوي وبين مؤسسات العمل والإنتاج والمؤسسات الاقتصادية بوجه عام. ويشترط ذلك كله ألا ينسى النظام التربوي أن استيعاب التغير في ميدان العمالة وتوجيه هذا التغير وتجويده يفرضان عليه أن تكون عنايته بتكوين مواقف الإنسان واتجاهاته وقوى العطاء والخلق لديه لا تقلّ عن عنايته بتكوين الإنسان العامل المنتج.

٥ ـ تجديد «تقنيات التربية» والربط بين التربية والتقنيات المعلوماتية:

لا شك أن أثر التقنيات الإعلامية والمعلوماتية الجديدة أثر يتناول المجتمع بكامله ويتناول التربية بالتالي. وقد طبعت هذه التقنيات المعلوماتية المذهلة القرن العشرين بطابعها الخاص، وأخذت تغزو الدول والمجتمعات، بحيث يصح القول **إن المجتمعات الراهنة مجتمعات إعلامية** يولِّد فيها تطور التقنيات المعلوماتية بيئة ثقافية وتربوية من شأنها أن تؤدي إلى تنوع مصادر المعرفة.

وتتجلى انعكاسات هذه التقنيات الجديدة على التربية في صورتين: **أولاهما** ما تفرضه هذه التقنيات على المدرسة من تجديد كامل لمناهجها وطرائقها وأهدافها، كي تستجيب للبيئة الثقافية الجديدة التي تولِّدها هذه التقنيات، وكي تتفاعل معها تفاعلاً سليماً. **وثانيتهما** أن تستخدم المدرسة هذه التقنيات الإعلامية والمعلوماتية الجديدة في تعليمها وفي تطوير هذا التعليم. وكلنا يعلم أن «التقنيات التربوية» (ولاسيما التقنيات السمعية البصرية) ذاعت في المدارس منذ عقود عديدة. غير أن هذه التقنيات التربوية تلبس اليوم لبوساً جديداً بفضل تطور الوسائل الإعلامية والمعلوماتية، على نحو ما نجد في أشكال **«التعليم عن بُعد»** (كالجامعة المفتوحة، والتعليم بالمراسلة مع استخدام تقنيات إعلامية حديثة، وإقامة المؤتمرات والندوات من خلال الاتصال الإعلامي، إلخ..)، وعلى نحو ما نجد في التعليم بمساعدة الحاسوب. وهذا التعليم عن بعد يفتح آفاقاً لا حد لها، بفضل التقنيات الإعلامية والمعلوماتية الجديدة ويحدث في «تقنيات التربية» تغييراً جذرياً لابد أن تأخذه المدرسة بعين الاعتبار. وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن الدورات التدريبية للمعلمين أو سواهم يمكن أن تتم اليوم بيسر عن طريق استخدام الحاسوب لهذا الغرض (كما تم مؤخراً في مصر فيما يتصل بتدريب المعلمين).

وإلى جانب «التعليم عن بُعد» بأشكاله المختلفة، يتجلى استخدام التقنيات الإعلامية والمعلوماتية الحديثة في تقنيات تربوية عديدة من بينها التعليم المبرمج ـ

والتعليم بالتلفزيون والفيديو والأقمار الصناعية ـ والتعليم بالفيديو التفاعلي Interactive ـ والتعليم المصغّر Micro - teaching ـ والتعليم بالتقنيات المتعددة Multi - media approach ـ، فضلاً عن التعليم بالحاسوب الذي يحتل مكانة خاصة لكونه أداة لخزن المعلومات واسترجاعها، بالإضافة إلى كونه آلة لعرض المعلومات وأداة مثالية لعملية التعزيز والتصحيح والتقويم الفوري لعمل المتعلم. وواضح ما لهذا كله من أثر هام في تحديث النظم التعليمية، وفي جعلها تنطق بلغة العصر. فتقنيات التعليم هذه تغير أدوات المعلم والمتعلم والبيئة المحيطة بهما، وتطور مفهوم المنهاج المدرسي بحيث لا يقتصر على المقررات الدراسية، بل يشمل شبكة واسعة من النشاطات المدرسية وغير المدرسية.

غير أن من الهام أن نستدرك فنقول إن تطوير تقنيات التربية لا يعني فقط استخدام الوسائل والتقنيات الآلية الحديثة في النظام التربوي. فهنالك إلى جانب هذه التقنيات الآلية تقنيات إدارية وتقنيات عقلية وتنظيمية (كما في طرق «التحليل الإجرائي» operational research وسواها). فتكنولوجيا التربية تتجاوز مجرد إدخال بعض الآلات والأجهزة والتقنيات الإعلامية والمعلوماتية والوسائل السمعية البصرية والأفلام الثابتة والمتحركة وسوى تلك من الأجهزة الآلية. ويفرق الاختصاصيون منذ زمن بين **«تكنولوجيا التربية»** (وهي تشمل التقنيات الآلية وغير الآلية) وبين **«التكنولوجيا في التربية»** (وهي تقتصر على إدخال الآلة إلى التربية). ذلك أن الهدف النهائي لتكنولوجيا التربية هو تجديد النظام التربوي، من خلال إعادة النظر في بنية التربية وإطارها، ومن خلال إعادة النظر في مجال التربية (بحيث يتسع ليتجاوز التربية النظامية، كما رأينا عند الحديث عن التربية المستمرة)، ومن خلال إعادة النظر في طرائق التعليم وفي محتوى التعليم بكامله، ومن خلال تجديد دور أداة التعليم الأساسية، نعني المعلّم، ومن خلال إعادة النظر في الإدارة التربوية والإدارة المدرسية، وسوى ذلك.

على أن إدخال تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة إلى صلب الحياة المدرسية تظل هي المهمة الأولى لتكنولوجيا التربية في هذا العصر المتغير وفي القرن القادم. ولا شك أن الجهد الذي تقوم به التربية في هذا المجال ما يزال مقصراً عن الشأو المطلوب، يسير على مهل واستحياء. ولم يُعن النظام التربوي حتى اليوم، حتى في البلدان المتقدمة، إلا بالنتائج الإجمالية لتطور الثقافة التكنولوجية، الثقافة التي يبثها عالم الاتصال والمعلومات. وقد لا نغالي إن قلنا إن النظام التربوي، في معظم بلدان العالم، ما زال يُعنى بالدرجة الأولى بنقل الإرث الثقافي المشترك، من لغات وقيم

ومعارف، وقلما يُعنى بالإعداد للمستقبل عن طريق تزويد الدارسين بالكفاءات اللازمة للإسهام في التطور العلمي والتقاني، مما يولِّد خصاماً بين المجتمع الحديث والمحتوى التقليدي للتربية. وأبرز مظاهر إهمال المدرسة لنتائج التطور العلمي والتقاني قليلُ اهتمامِها بما تطرحه تقنيات الاتصال والمعلومات على النظام التربوي. ولا شك أن أفضل الوسائل للتقريب بين وظائف المدرسة وبين وظائف تقنيات الاتصال والمعلومات هي تلك التي تُعنى بالجهاز التعليمي وبإثارة اهتمامه بهذه التقنيات وبتعويده عليها وأُلفته لها.

ولا نختم هذا الجانب الخاص بتقنيات التربية دون التريث عند دور أساسي يمكنها أن تضطلع به، ونعني به **تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة**. فكلنا يعلم أن تطوير التربية وتجديدها وتوسيع نطاقها وتحقيق تكافؤ الفرص فيها واستيعابها للكثرة الكاثرة ممن هم في سن التعليم، مطالب يقف في وجهها في كثير من الأحيان نقص الموارد المالية المتاحة. وتأتي «تقنيات التربية» وما يرافقها من تجويد محتوى التعليم فتقدم بعض الحلول لمشكلة نقص المرارد هذه. ومنطلق هذه التقنيات أن في وسعنا، عن طريق تجديد تقنيات التربية بالمعنى الواسع للكلمة (الذي يشمل إطار التربية ومناهجها وطرائقها وأبنيتها وسوى ذلك) **أن نعلّم تعليماً أفضل عدداً أكبر من الطلاب بنفس الإمكانات المادية والبشرية المتاحة**.

وبتعبير موجز، تود «تقنيات التربية» أن تتجاوز الإطار التقليدي للتربية، نعني إطار الصف الثابت الذي يضم عدداً محدوداً من الطلاب يعلِّمهم معلّم واحد. ونرى أن في وسعنا أن «نحطم جدران الصف» كما يقال، وأن نقيم **«مدارس بلا صفوف»**، وأن نبني أبنية مدرسية تضم قاعات «متعددة الأغراض»، وأن نلجأ إلى «التعليم عن طريق فريق من المعلمين Team teaching»، وأن نستخدم الوسائل السمعية والبصرية وتقنيات الاتصال والمعلومات، لنقدم تعليماً بوساطة التلفزيون أو عن طريق الأقمار الصناعية، أو لنقدم «تعليماً عن بعد»، كما جرى ويجري في كثير من البلدان المتقدمة والنامية. وبهذا نزيد من طاقة المدرسة وإمكاناتها، ونصل إلى تعليم عدد أكبر من الطلاب بنفس الإمكانات المادية والبشرية المتاحة تعليماً يفضل حتى في جودته ومحتواه ونتائجه التعليم بالوسائل التقليدية.

ولنقل عابرين ـ على الرغم من أهمية هذا الموضوع ـ إن تجديد التربية وتجويدها عن طريق اللجوء إلى التقنيات المختلفة، من شأنه أن يساعد على حل مشكلة نقص الموارد المالية والإمكانات المادية بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق القضاء على

الهدر الناجم عن التسرب والرسوب. فشعار التربية الجديد ينتقل اليوم من الشعار القديم الذي مفاده أن الطالب ينبغي أن ينجح في المدرسة وأن يتكيف معها، وإلا كان مصيره الرسوب أو التسرب (ترك المدرسة)، إلى شعار جديد هام وهو أن **المدرسة هي التي ينبغي أن تنجح لكي ينجح الطلاب**. وليس هنالك مبرر لرسوب طالب عادي سويّ (غير متخلف) في المدرسة إلا إذا أساءت المدرسة رعايته أو ساء مستوى مناهجها وطرائقها. والتقنيات التربوية المحدثة تستطيع أن تقدم عوناً كبيراً للدارسين، ولاسيما الذين يشكون من بعض التأخر المدرسي، وذلك عن طريق توطئة المعلومات والمعارف لهم وتوضيحها بفضل تلك التقنيات، فضلاً عما يستطيع المعلم نفسه أن يفعله بهذا الصدد.

وباب الاجتهاد واسع في هذا المجال، والهام في الأمر أن نُدرك أن الطاقة المادية حين تنفد أو تقصر عن الحاجة يستطيع الإنسان دوماً أن يستبدل بها طاقة جديدة قوامها العلم والتقانة وتطوير التقانة بوجه خاص.

ومن خلال هذه النتيجة التي وصلنا إليها ندرك الأبعاد الواسعة لتقنيات التربية، وندرك بوجه خاص أنها تقوم بمهمة مزدوجة: **أولاهما** أنها تجدد النظام التربوي على وفاق مع تجدد العلم والتقانة. **والثانية** أنها حين تجدد تصيب هدفاً آخر هو التغلب على مشكلات التزايد الكمي للطلاب وبالتالي على مشكلات التمويل، عن طريق تجويد الكيف والنوع. وهكذا تفتح آفاق التجديد وآماله أمام البلدان جميعها، وأمام البلدان النامية بشكل خاص التي كثيراً ما تقف مكتوفة الأيدي أمام **مشكلات التفجر المدرسي والعجز المالي**.

مرة أخرى نرى أن كل شيء مرتبط بكل شيء، لاسيما في ميدان التربية الذي ينظر إليه على أنه «نظام» System متكامل، وأننا نطوّق ميدان التغير الواجب في التربية ونحيط بمقوماته شيئاً بعد شيء، بحيث ندرك أن مواجهة المشكلات التي يطرحها التغير على التربية مهمة ممكنة، إذا عزمت التربية أمرها، وأدركت المداخل اللازمة لمعالجة هذه المشكلة، ووظفت باختصار «المادة الرمادية» (أي الدماغ) في تجديد التربية وتجويدها وتغييرها، وامتطت مركب التجديد والتغيير من أجل الوصول إلى التغيير الواجب ومواصلته (على الرغم مما قد يبدو في ظاهر هذه العبارة من تحصيل حاصل).

٦ ـ ربط التربية بالتراث الثقافي العربي والعالمي:

الصلة بين الثقافة والتنمية الشاملة موضوع شاع الحديث عنه في المحافل الدولية

بشكل خاص واتخذ منحى جديداً بعد أن ذاعت تلك الفكرة التي أطلقها مؤتمر اليونسكو في المكسيك عام ١٩٨٢ حول «السياسة الثقافية» ونعني بها **أن الثقافة** - بالمعنى الأنثروبولوجي الواسع لهذه الكلمة - ليست وسيلة التنمية الأساسية فحسب، بل هي فوق ذلك وقبل ذلك **هدف التنمية ومحط رحالها**. وهكذا بعد أن تريث الأدب العالمي خلال العقود الماضية عند العلاقة الوثيقة - سلباً أو إيجاباً - بين المواقف والاتجاهات الثقافية وبين نجاح مشروعات التنمية التي قامت بها منظمات الأمم المتحدة أو قامت بها الدول المعنية، وبعد أن اهتم الباحثون اهتماماً خاصاً بما يمكن أن نسميه **«المعوقات الثقافية والاجتماعية والنفسية» للتنمية**، نقول بعد أن تريث الأدب العالمي عند العلاقة بين المواقف والاتجاهات الثقافية وبين التنمية، انتقل في العقود الأخيرة إلى التركيز على جانب آخر هام من جوانب العلاقة بين التربية والتنمية، ونعني به **العلاقة بين الثورة العلمية والتقانية وبين الهويات الثقافية للشعوب**. واستبان من خلال دراسة هذا الجانب الهام ما يمثله نقل التقانة المتقدمة من مخاطر على الهويات الثقافية، لاسيما بعد التغيرات العالمية الكبرى التي رافقت انهيار الاتحاد السوفياتي وسيطرة «العولمة» بجوانبها المختلفة، من اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية وسوى ذلك. وقد سبق أن أشرنا إلى طرف من هذا عند حديثنا عن معالم التغير في عصرنا، وليس هدفنا أن نعود إلى هذا الموضوع كرة أخرى. وكل ما في الأمر أننا أردنا أن نبين أن العلاقة بين التربية وبين الحضارة العلمية التقانية المتغيرة لا بد أن تُبحث من هذه الزاوية، زاوية العلاقة الإيجابية والسلبية معاً بين الثقافة والحضارة بوجه عام.

ومن هنا فإن الربط الواجب بين التربية وبين جوانب التغير العديدة في عصرنا، كما سبق أن بيّنا، لا يستقيم ولا يأخذ معناه الصحيح إلا إذا قامت التربية بدورها الثقافي الأساسي، نعني غرس القيم والمبادىء الثقافية التي يحملها تراث أمة من الأمم لدى أبناء هذه الأمة تحقيقاً لأهداف التنمية الفعالة والمتجددة وحفاظاً على هويتها، وتيسيراً لعملية التقدم والتغيير ذاتها. ولئن كان من مقومات الربط السليم بين التربية والثقافة الانفتاح على الثقافات العالمية وإغناء الثقافة القومية عن طريق الحوار والتفاعل بينها وبين سائر الثقافات، فإن هذا يشترط **توافر بنية ثقافية ذاتية أصيلة** لدى الأمة تتولى التربية دراستها وتحليلها وتجديدها وتجاوزها إلى ما هو أفضل. وهذا المطلب غدا مطلباً حيوياً في عصر «العولمة» وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية، تلك العولمة التي سبق أن رأينا جوانبها السلبية إن لم نُحكِم قيادتها ونحوّلها إلى نزعة **عالمية** إنسانية، وعلى رأس جوانبها السلبية اتكال الهويات الذاتية للشعوب، و«تسطيح» الثقافة في

العالم كله انطلاقاً من هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة، والسيطرة بالتالي على الخيرات الاقتصادية للشعوب عن طريق «عولمة الاقتصاد» ومن خلال جعل السوق الحرة هي الخصم والحكم في مسيرة العالم.

ودور التربية في هذا كله، هو أن تُعنى كما قلنا بتأصيل ثقافة الأمة وتجديدها، وأن تُعنى عناية خاصة بالقيم الأخلاقية والإنسانية التي تحملها تلك الثقافة.

وفي الوطن العربي الذي يتعرض وجوده لشتى أنواع الغزو ولأخطرها وأدهاها، نعني الغزو الثقافي، ترنو الأنظار إلى التربية لتتولى **دراسة التراث العربي الإسلامي** وتحليله وتجديده من خلال ذاته ومن خلال تفاعله مع الثقافات العالمية ومع حاجات الحاضر والمستقبل. وأهم ما تتولاه التربية في هذا المجال إحياء القيم الإنسانية في ذلك التراث، بحيث تغدو قوة دفع تيسِّر التمثُّل الصحيح للحضارة العلمية التقانية، تلك الحضارة التي أسهمت الثقافة العربية الإسلامية في تفجير بواكيرها منذ قرون عديدة. وعلى رأس تلك القيم التي يمكن أن تمثل رأس الحَرْبة في سعي الأمة العربية إلى توليد حضارتها، والتي يتوجب على التربية أن تبرزها وتُعنى بها عناية خاصة، قيم احترام العلم واحترام العمل والعدل وتكافؤ الفرص والتعاون والتضامن، إلى جانب ما لا حد له من القيم الأخلاقية والاجتماعية. ولنا في تجربة اليابان وفي التجربة الحديثة للدول التي تعرف باسم النمور الثمانية قدوة حسنة، كما ذكرنا سابقاً في هذا الكتاب. فهذه الدول جميعها وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم علمي تقاني ومن ارتباط بتجربة العصر المتجددة بفضل عاملين متكاملين: **أولهما** نقل العلم الغربي والتقانة الغربية واستيعابهما وإنتاجهما. **وثانيهما** ـ وهو الأهم ـ الاعتماد في هذا كله على ما يولده الارتباط بثقافة الأمة وبتراثها وبقيمها (ولاسيما تلك المستمدة من الكونفوشيوسية) من قدرة ذاتية وتضامن قومي وإيمان بالعلم والعمل، ومن مهاد ثقافي لابد منه لتحقيق نقلة علمية تقانية قوية وصامدة.

وغني عن البيان أن **العناية باللغة العربية**، حاملة التراث وناقلة قيمه ونظرته إلى الكون، وسيلة أساسية من وسائل الحفاظ على التراث وفهمه، وأن تطويرها بالتالي، بحيث تتسع لعلوم العصر، شرط لازم من شروط تجديد التراث العربي الإسلامي ومن شروط التفاعل بينه وبين ثقافات العالم. ولا نغلو إذا قلنا إننا إذا أردنا أن تكون اللغة العربية أداة الثقافة، فلا بد لنا أن **«نثقّفها»** بالمعنى الاشتقاقي الأصلي لكلمة «تثقيف». غير أن **تثقيف اللغة العربية** لكي تستوعب حياة العصر ولغة العصر، يستلزم بدوره أن يقوم علم عربي وتطور حضاري عربي من شأنهما أن يجعلا من تجديد اللغة العربية

مهمة حية تتم من خلال ممارسة العلم والحضارة وعبر إنتاجهما. وجملة القول **إن الثقافة والتقانة صنوان لا يفترقان**. فالتقانة لا تنمو إذا لم يتوافر لها مناخ ثقافي قومي يعبىء الطاقات في سبيل الهدف المشترك، ألا وهو بناء حضارة ذاتية عالمية في آن واحد، ويجعل من مخاطر الغزو العلمي والتقاني والاقتصادي الأجنبي أداة تحريك وتفعيل للإرادة المشتركة العازمة على بناء حضارتها الذاتية عن طريق التفاعل بينها وبين العالم، لا عن طريق خضوعها واستسلامها للعالم وذوبانها فيه ونهبه لخيراتها.

ولا نجانب الحكمة إن نحن جعلنا من اضطلاع التربية بهذه المهمة، مهمة بناء الثقافة الذاتية العالمية وبث قيمها الحية، رأس الرمح في تجديد التربية وتطويرها من أجل مواجهة مطالب التغير في العصر والتعامل معها تعاملاً واعياً خلاقاً. فالنظام التربوي المرن والأخذ بالتربية المستمرة، والاهتمام بالتعلم الذاتي، وربط التربية بحاجات العمالة المتغيرة، وتجديد تقنيات التربية، هذه وسواها مما سبق أن أشرنا إليه وسائل أساسية دون شك من أجل التكيف مع التغير ومن أجل بناء تربية متجددة وحضارة متجددة. غير أنها جميعها تفقد الأرضية التي تعمل عليها والتي تطمئن إليها إن لم يصاحبها ويداخلها وينبث في ثناياها عمل جاهد لتجذير التربية في الثقافة القومية. وقد يكون العمل من أجل هذه الأهداف التربوية كلها إذا لم يستند إلى أرضية ثقافية تحميه وتؤججه وتعطيه معناه، أشبه بعمل جمهور من النحل يعمل جاهداً ليل نهار ليجمع العسل في الخلية، في حين أن الخلية كلها قد تكون مثقوبة.

خاتمة

١ ـ لقد تناولنا في الصفحات السابقة أمهات معالم التغير التي تتم في عصرنا والتي سوف يشهدها القرن القادم، وعلى رأسها التغير النوعي والمتسارع في تقنيات الاتصال والمعلومات، وفي عالم الاقتصاد والمال، وفي عالم المعرفة، وفي العلاقات الاجتماعية، وفي صورة «القرية العالمية» والصلات بين أحيائها. وحاولنا أن نتبين دور التربية في مواجهة هذه التغيرات بحيث تستوعبها وتقودها في آن واحد. وأوجزنا دور التربية هذا (إيجازاً لا شك أنه مخل) في مهمات أساسية، هي الأخذ بالنظام التربوي المرن بنية ومناهج وطرائق وأُطُراً وإشاعة التربية المستمرة طوال العمر وتجديد الإعداد والتدريب دوماً وأبداً؛ وبناء القدرة على «التعلّم الذاتي» لدى المتعلم بحيث يصبح قادراً على أن يعلّم نفسه بنفسه وعلى أن يرقى بمستواه دون حد؛ وربط التربية بحاجات العمالة المتجددة وتحقيق التواصل والتفاعل بين مؤسسات العمل والإنتاج وبين

مؤسسات التربية؛ واستيعاب التربية للتقنيات الإعلامية والمعلوماتية والاستعانة بتقنيات التربية من أجل تجديد النظام التربوي وزيادة فعاليته؛ وأخيراً وليس آخراً الربط بين التربية وبين الثقافة العربية والثقافات العالمية وبناء الثقافة العربية الذاتية من داخلها وبالحوار والتفاعل مع سواها.

٢ ـ وقد أردنا أن تكون هذه الأهداف التربوية الجديرة بعالمنا المتغير، منطلقاً ترجع إليه النظم التربوية في أي بلد عربي، وتُرتِّب عليه النتائج العملية الملموسة، سواء فيما يتصل بأهداف النظام التعليمي وغاياته، أو فيما يتصل بمناهج التعليم وطرائقه وتقنياته، أو فيما يتصل بإعداد المعلم فيه، أو بالإدارة التربوية أو المدرسية، أو بالتخطيط التربوي، أو بالنشاطات المدرسية الصفيّة واللاصفية، أو بالبحث التربوي، أو سوى تلك من مقومات العمل التربوي التي لا تتسع حدود هذا البحث للحديث عنها.

٣ ـ وعلى أية حال، فالرسالة التي أردنا أن ننقلها من خلال هذا البحث تتلخص في أمر أساسي، وهو أن **تربية التغير هي، في خاتمة المطاف، التربية التي تقيم في صلب كيانها أساليب تطويرها وتجديدها، وآلية تحركها الدائم وتطلعها إلى مزيد من الإبداع**. ومشكلة التربية الحقة تظل دوماً وأبداً، في مجال التغير أو سواه، مشكلة خروج المدرسة من قوقعة المحافظة والانطواء على نفسها واحتمائها بما ألفت وعرفت، بحيث تقدم على أن تعيد النظر في ذاتها، وأن «تفكر في تفكيرها»، وأن تدرك أن رفضها للتجديد لا يعني أن تراوح مكانها فحسب، بل يعني أن تتخلف وأن تسير إلى وراء.

٤ ـ إننا ندرك ما في الخروج عن المألوف من عنت ومن قسر لطبائع الأشياء، وندرك أن الانطواء على القديم البالي كثيراً ما يبدو لبعض المربين المركب السهل والمطمئن، وكثيراً ما يرون أنه أهون شراً من المغامرة والسير في طريق جديدة مجهولة. كما أننا نعي قول من قال إن مهمة المدرسة أن تولد عين النظام الاجتماعي الذي ولّدها. ولكننا اليوم أمام تغير من طراز جديد، أهم ما فيه أنه يزودنا بتقنيات وأساليب للتغير رائعة فعالة، بل مجربة في معظم ميادين الحياة. ومن الخُلف أن نرى المدرسة التي هي إلى حد بعيد وراء ما يحدث من تقدم في العلم والمعرفة، تتخلف عن انطلاقة العلم الذي ولدته والتقانة التي أسهمت في مسيرتها.

٥ ـ وهذا التناقض يردنا مرة أخرى إلى الثقافة. فعندما تكون ثقافة المجتمع، نعني اتجاهاته ومواقفه وقيمه وأنماط سلوكه، ثقافة محافظة معادية للتقدم، يغدو من العسير على التربية أن تغير ذاتها. وإذا كان من الثابت أن ثمة معوقات ثقافية تعيق

التنمية الشاملة، فإن هذه الحقيقة تصدق من باب أولى على التنمية التربوية، فالمعوقات الثقافية للتربية أدهى وأمر. ومن هنا يأتي اهتمامنا بالربط الوثيق بين تطوير الثقافة وتطوير التربية. والثقافة العربية الإسلامية، في خطوطها ومعالمها الكبرى وفي أصولها، ليست ثقافة متخلفة، وإن تكن قد عرفت التخلف الذريع في العصور الأخيرة. ومن هنا تبرز أهمية تطويرها وتجديدها، من خلال ذاتها ومن خلال تفاعلها مع الثقافات الأخرى. ولا شك أن هذه الثقافة، حين تنظر إليها نظرة واعية ناقدة، تحمل الكثير من الاتجاهات والقيم التي تناهض الجمود والمحافظة على القديم المشوه البالي، والتي تدفع بحرارة وقوة نحو امتطاء الجديد، ونحو بناء العالم بناء محدثاً ونحو الأخذ بأسباب التقدم. وفي مقابل ما ساد في عصور الانحطاط من نزعات الاستسلام والتواكل واعتزال الحياة، ومن اعتقاد بأن العالم يسير من سيء إلى أسوأ، ومن اتجاهات «جبرية» خانعة ترفض التدخل في مجرى الأحداث، ومن تنكر للعقل، ومن إيمان بالحلول السحرية، ومن تعصب وعصبية، وسوى ذلك كثير، نجد في التراث العربي الإسلامي الأصيل قيماً حية حارة هي التي ولدت الحضارة العربية الإسلامية في أوج ازدهارها، على رأسها احترام العلم والعلماء، واحترام العمل والعمل المتقن بوجه خاص، وامتلاك أسباب التقدم والقوة في شتى ميادين الحياة العلمية والاجتماعية والحربية، وتوفير حاجات كل بلد، ومجاهدة النفس، والتبصر العقلي، والتكافل الاجتماعي، وسوى ذلك كثير.

٦ ـ وجملة القول إن تغيير المدرسة لذاتها من أجل تغيير مجتمعها ومواكبة العصر المتغير لا يتم إلا إذا نظرت المدرسة نظرة جادة إلى «عائق الثقافة المحافظة»، وإلا إذا جعلت من تجديد الثقافة وتطويرها سبيلها الأساسي إلى أي تجديد.

الفصل الخامس

دور التربية العربية في بناء القيم الإنسانية*

مدخل

العالم بأسره في مرحلة من القلق والاضطراب، تنفصم فيها حبال أبنائه يوماً بعد يوم عن عالم يودعهم، دون أي يقيض لهم بعد أن يمسكوا بزمام عالم جديد لمّا تظهرْ تباشيره بعد. وفي مثل هذه المراحل القلقة المترنحة من حياة الأمم يلتفت الناس إلى التربية، علّهم يجدون فيها سبيل الخلاص.

غير أنه من باب تبسيط الأمور، بل من باب الأحلام الطيبة، أن نحمّل التربية ما لا تحتمل، وأن ننسى أنها في خاتمة المطاف نظام فرعي من نظام كلي، هو النظام الاقتصادي والاجتماعي الشامل، تتأثر به وتؤثر فيه.

ولئن كان هذا القول المكرور يفرض على التربية أن تصوغ بنيانها المتجدد بحيث يستجيب للمطالب المتجددة للنظام الاقتصادي والاجتماعي العام، ولا سيما العالمي، فإن مثل المهمة تشتد عسراً وعنتاً عندما يجاوز ذلك النظام الاقتصادي والاجتماعي الشامل (ولا سيما العالمي) مجرد التجدد والتطور إلى تغير جذري في بنيته وطبيعته كلها تغيراً لا تستبين معه معالمه حتى للعاملين على تغييره، ولا تتضح غايته ونتائجه حتى للذين يغرقون في خضمّه في أكثر البلدان تقدماً. ومن هنا كان لزاماً علينا أن نطرح مسألة الصلة بين التربية وبين تكوين الإنسان والمجتمع طرحاً جديداً في إطار هذه المعطيات المحدثة، فنسائل: ما هو دور التربية في بناء الإنسان بوجه عام وبناء الإنسان العربي بوجه خاص، في عصر الثورة العلمية التكنولوجية، بل **في عصر مجتمع «ما بعد الصناعة»**؟ هذا إن لم نقل في عصر ظهور «الموجة الثالثة» التي يحدثنا عنها توفلر في كتابه

(*) بحث نشر في مجلة **شؤون عربية** التي تصدرها جامعة الدول العربية، العدد ٧٦، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣.

الذي يحمل هذا الاسم، وبوجه خاص في كتابه الأخير **تحول السلطة**[1].

ذلك أن العالم يشهد منذ نيف وثلاثين عاماً ولادة ما سمي بـ«مجتمع ما بعد الصناعة»[2]، وهو مجتمع سارت نحوه الدول المتقدمة تدريجياً، وكانت الولايات المتحدة السبّاقة إليه. وليس المجال مجال الحديث عن معالم ذلك المجتمع، وحسبنا أن نقول بوجيز العبارة إنه مجتمع ينتقل فيه النشاط الاقتصادي من انتاج البضائع إلى الاقتصاد القائم على الخدمات، وتتوزع فيه القوى العاملة المهنية توزعاً تحتل فيه طبقة أصحاب المهن والفنيين منزلة الصدارة. أو بتعبير آخر أشد إيجازاً، يتم الانتقال إلى مجتمع ما بعد الصناعة جنباً إلى جنب مع تزايد أعداد العاملين في القطاع الثالث، قطاع الخدمات بأشكالها المختلفة (نقل، مصارف، شركات تأمين، فنادق ومطاعم، سينما ومسرح، تجارة تجزئة، إلخ...)

وإذا نحن خطونا في التحليل خطوة أوسع، مستخدمين أوصافاً أخرى للحضارة الإنسانية التي عرفها العالم في العقود الأخيرة، أمكننا أن نذكّر بما أتى به توفلر في وصف هذه الحضارة أو هذه «الموجة الثالثة» ولا سيما في كتابه الأخير **تحوّل السلطة**. غير أننا لن نتريث هٰهنا أيضاً عند مثل هذا التحليل، فهو ليس ضالتنا بل المدخل الذي اخترناه لتوضيح القصد من دراستنا هذه. وحسبنا أن نقول، موجزين إيجازاً مُخلاً، إن توفلر يرى أننا، وقد بلغنا تخوم القرن الحادي والعشرين، أمام تحوّل عميق في السلطة بسبب تحوّل عواملها. ولئن كان الثالوث المؤلف من العنف والثروة والمعرفة هو قوام السلطة على مر العصور، فإن دور كل من هذه العناصر الثلاثة في طريقه إلى التغير الجذري، وهو تغير لا نفهم بدونه الحضارة المعاصرة على أبواب القرن الحادي والعشرين، بل حضارة القرن الحادي والعشرين التي يشرق فجرها. ذلك أن المعرفة هي التي غدت وتغدو أكثر فأكثر أهم عامل من عوامل السلطة. **ونحن بالتالي أمام نشوء نظام جديد لخلق الثروة والقوة لا يقوم على العضلات بل على الذكاء**. ويرجع هذا بشكل أساسي إلى انتشار المعلوماتية، نعني وسائل الاتصال الجماعية والفردية وما وراءها من حاسبات الكترونية، وما وراء ذلك كله من تعامل بلغة الرموز والإشارات،

---

(١) *Power Shift* ظهر الكتاب عام ١٩٩٠ وقد ترجم إلى الفرنسية بعنوان *Les nouveaux pouvoirs* ونشرته دار فايار Fayard عام ١٩٩١، وقد ترجمه مؤخراً إلى اللغة العربية حافظ الجمالي وأسعد صقر ونشره اتحاد الكتاب العرب في جزأين.

(٢) يحسن الرجوع في هذا إلى كتاب دانييل بيل D. Bell الشهير: **«نحو مجتمع ما بعد الصناعة** *Vers la Société Post-industrielle* الذي ظهر عام ١٩٧٣ وترجم إلى الفرنسية عام ١٩٧٦ ونشرته دار لافون R. Laffont.

على نحوٍ تحل فيه هذه الأدوات المعلوماتية الجديدة وبرامجها المتطورة وما تهمس به من رموز وإشارات محل الجهد المادي، ويحل فيه الإنسان الصانع لها بذكائه وعرفانه محل الطاقة الجسدية أو الآلة الصناعية التقليدية، هذا فضلاً عن الإنسان الآلي الذي يحل محل الإنسان بلحمه ودمه. وكأن النبوءة التي تُعزى إلى تشرشل قد أخذت سبيلها إلى الواقع، وذلك حين قال: «إن امبراطوريات المستقبل هي امبراطوريات العقل».

وهكذا ينتقل الاقتصاد من اقتصاد المصانع القديمة إلى اقتصاد السوق، وتنتقل السلطة الحربية من سلطة الآلات الحربية التي يقودها الإنسان إلى سلطة التكنولوجيا، من حاسبات وسواها، التي تقود المحارب، بل تنوب عنه في معظم المهمات الحربية، بحيث يستطيع إنسان التكنولوجيا والحاسوب أن «يربح الحرب دون أن يحارب» على حد تعبير صاحب كتاب **الحرب والحاسوب**[1].

ويشط بنا القلم إن نحن أطلقنا العنان للحديث عن أمائر ثورة ما بعد الصناعة، نعني الثورة العلمية التكنولوجية وبعدها وفوقها الثورة المعلوماتية. ولئن كنا قد أشرنا إلى بعض ملامحها القليلة فما ذلك إلا لنطرح موضوعنا منذ البداية طرحاً صارماً، مبينين أن دور التربية الذي نتحدث عنه ليس ذلك الدور المكرور المألوف الذي يشير إلى بلاء التربية في التنمية الشاملة ومدى إسهامها فيها. فنحن والعالم عند مفترق الطرق نحو حضارة جديدة، تومىء الثورة العلمية التكنولوجية وثورة ما بعد الصناعة والثورة المعلوماتية إلى بعض ما تحقق منها، وهو خطير، وترهص بما سيتحقق منها في مقبلات السنوات، وهو أخطر. والسؤال الذي قصدنا إليه بالتالي هو: ما دور التربية في مثل هذه الحضارة التي تولدها الثورات الثلاث ولا سيما الأخيرة منها؟ وما دور التربية العربية بوجه خاص في إعداد الإنسان العربي لمواجهة هذه الحضارة التي تغزو الأمة العربية كما تغزو سواها من الدول المتقدمة والنامية؟

أولاً ـ آمال ضاعت

والحق أن كثيراً من الكتّاب، ولا سيما الاقتصاديون منهم، قد بشروا بولادة مجتمع ما بعد الصناعة قبل سنوات من مخاضه، بل إن معظمهم عقد على هذه الولادة آمالاً إنسانية كبيرة. ويكفينا أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، ارهاصات الاقتصادي الفرنسي الشهير جان فوراستييه Jean Fourastié منذ الستينيات، وذلك في

(١) Andrew Wilson: *La guerre et l'ordinateur*. Traduit de l'anglais. Paris, Robert Laffont, 1969.

كتبه المتتالية[1]، وأولها وعلى رأسها كتابه الشهير **أمل القرن العشرين الكبير**[2]. وفي هذا الكتاب يتحدث حديثاً رومانطيقياً حالماً عما تَعِد به الثورة الآتية، ثورة الآلة الأوتوماتيكية التي تعمل بذاتها وتحلّ محل الإنسان تدريجياً في شتى المجالات. إنه يصف تلك الثورة الموعودة بحق بأنها ثورة ما بعد الصناعة. ويقول في عبارة جازمة قاطعة: **«لن يكون شيء أبعد عن الصناعة من الحضارة التي ولدت من الصناعة»**. وأهم من هذا كله أنه يرى أن حلول الآلة محل الإنسان في المهمات الرتيبة والأعمال الروتينية والجهود الجسدية التي ليست من طبع الإنسان، سوف يحرر الإنسان من العبودية للآلة وسوف يطلق عنده طاقات الإنسانية الحقة التي يسَّرها الله له بطبعه، بحيث يفرغ للنشاطات الفكرية والعلمية والثقافية والترويحية، وبحيث يعمل أياماً معدودة في الأسبوع وساعات قليلة محدودة في اليوم، بل بحيث يعمل حوالى ٤٠ ألف ساعة في حياته كلها (وهذا ما جعله عنواناً لكتاب شهير له). وهكذا يكاد فوراستييه يَعِد الإنسان بجنة عدن على الأرض، وذلك بفضل «الأتمتة» وحلول الآلة محل الإنسان. وهكذا فيما يرى سوف تمتلىء أماكن النزهة وشواطىء البحار ببني البشر يقضون فيها ساعات فراغهم الكثيرة، كما تمتلىء بالرواد قاعات البحث العلمي ومختبراته وأماكن النشاط الثقافي وسواها من الأماكن والمؤسسات التي تلبي رغبات الإنسان العميقة ومنازعه الإنسانية الحقة.

ولقد تحقق بعض من نبوءات فوراستييه وأمثاله. فالآلة حلّت محل الإنسان، والأتمتة ذاعت وشاعت، وحضارة المصنع بالمعنى التقليدي للكلمة آذنت بالأفول. **غير أن هذا كله حرر الإنسان من سلطان الآلة، دون أن يحرره من سلطان أقرانه من بني البشر**. ولم تنتج ثورة ما بعد الصناعة التفرغ للنشاطات الإنسانية، على مختلف أشكالها، بل ولدت في كثير من الأحيان فراغ العاطلين عن العمل، ولم تؤد إلى تزايد دخول الناس قاطبة، بل زادت الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، ولم تحرر الإنسان من العبودية وإنما أخضعته لعبودية أقسى، **عبودية العنف التكنولوجي والثروة الجشعة المستغِلة**. ولئن أخذت السلطة، كما يرى توفلر، تتحول شطر غلبة سلطان المعرفة كما رأينا، فإنها لا تعدو أن تكون قد أجرت ضرباً من التحول في بنيتها، إذ نقلت السلطة، القائمة دوماً على المعرفة والثروة والعنف، إلى القابضين على المعرفة وجعلت منهم

---

(١) من كتبه المترجمة إلى اللغة العربية **حضارة عام ١٩٧٥** وقد ترجمه أحمد دمشقية ونشرته دار عويدات ببيروت، عام ١٩٦٠ .

(٢) وقد ترجمه إلى العربية عبد الحميد الكاتب ونشرته دار عويدات ببيروت عام ١٩٦٦.

يوماً بعد يوم مالكي الثروة والعنف إلى جانب امتلاكهم للمعرفة.

وهكذا فمجتمع ما بعد الصناعة الذي ولّدته طبقة وسطى حلّت محل العمال، يمضي اليوم نحو افتراس أبنائه أنفسهم، **والمعرفة نفسها التي تبدو نقيض العنف والثروة تغدو أداتها المفضلة الناجعة.**

طيف جميل إذن ذلك الذي راود فوراستييه في أوائل الستينيات، حين وضع آماله وآمال الإنسان في مجتمع ما بعد الصناعة الذي كان يؤذن بالظهور. هل استطاعت التربية أن تفعل شيئاً في سبيل تحقيق ذلك الحلم؟ وهل في مقدورها اليوم أن تصون ما تبقى منه وأن تغيّر من مجراه؟ تلكم هي المسألة. ويكتسب السؤال شأناً خاصاً إذا ذكرنا أن مجتمع ما بعد الصناعة حين ولّد المعرفة وسلطانها ولّد معها الجريمة وجعلها أكثر قطاعات المجتمع حيوية، وولّد العنف وشحذ تقنياته وزادها أثراً وهولاً.

ثانياً ـ هل تقوى التربية على توليد مجتمع غير الذي ولّدها؟

وأول ما يتوجب جلاؤه عند محاولة الإجابة على هذا السؤال، هو مدى قدرة التربية على تجديد المجتمع الذي أنشأها، وعلى تغيير النظام الاجتماعي الذي ولّدها.

ولن نمضي، من أجل الإجابة على هذا السؤال، إلى الشعاب الوعرة والأنظار المتباينة بل المتناقضة التي نجدها لدى المربين في هذا المجال. وحسبنا أن نقول بإيجاز، إن المربين في هذا الشأن فرائق ثلاثة: **أولها** فريق يرى أن التربية قادرة على تغيير المجتمع، وأن مجتمع الغد إما أن تصنعه التربية وإما ألا يكون البتة (ومن أبرز المنادين بهذا الرأي روسو وكانط قديماً ثم من عُرفوا برواد «التربية الحديثة» ثم أصحاب التربية المؤسسية حديثاً، من أمثال لوبرو Lobrot وصحبه). **وثانيها** فريق يمضي إلى الطرف الآخر المتطرف، فيرى أن التربية عاجزة عن تغيير المجتمع وتطويره، وأنها له تابعة ولأوامره خاضعة، وأن المدرسة لا تعدو أن تعيد توليد النظام الاجتماعي الذي أنشأها لهذه الغاية. ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه قديماً عالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم. وقد عرف هذا الاتجاه في السبعينيات زخماً متزايداً، وظهر حوله أدب تربوي غني وهام (كما نرى عند بورديو وباسرون في كتابهما **إعادة التوليد**[١] بوجه خاص، وعند بودلو وإيستابلي[٢] ولا سيما في كتابهما **المدرسة الرأسمالية في فرنسا** وكما نرى أيضاً عند عالم النفس الأميركي روجرز). وثالث الفرائق

(١) Pierre Bourdieu et J.C. Passeron: *La Reproduction*. op. cit.

(٢) C. Baudelot et R. Establet: *L'Ecole Capitaliste en France*. op. cit.

هو الفريق التأليفي التوفيقي الذي يرى أن التربية عاجزة وحدها عن تغيير المجتمع ولا بد أن تضاف إلى جهودها جهود سائر ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وسواها، **وأن الصلة بين التربية وسواها بالتالي صلة دائرية وليست صلة خطية**. وعلى هذا الرأي جمهرة المربين وإن كان في حاجة إلى مزيد من الدقة والإحكام في رأينا.

ولكن هذا كله يصدق على الصلة بين التربية والمجتمع قبل ولادة مجتمع ما بعد الصناعة وقبل ظهور الثورة المعلوماتية بوجه خاص. فهل زادت هذه الثورة المعلوماتية من فرص تأثير التربية في مجرى الأحداث أم أنها قلصت هذا الدور أو ألغته؟ لا شك أن دور التربية قد زاد أو تغير على أقل تقدير إذا عنينا بذلك شأنها في إعداد القوى العاملة اللازمة للثورة المعلوماتية الجديدة ولمجتمع ما بعد الصناعة وما يصحبه من سيطرة الأتمتة والتكنولوجيا من جانب، ومن مزيد الحاجة إلى الاختصاصيين في قطاع الخدمات الواسعة وما يسوده من حاجة إلى التقنيات الالكترونية بأنواعها المختلفة من جانب آخر. ولكن السؤال الأهم لا يتصل بدور التربية في توفير القوى العاملة الجديدة اللازمة للتغيرات الحاسمة في وسائل الانتاج وأساليبه (على أهمية هذا الأمر)، بل الأمر كل الأمر هو التساؤل عن **دور هذه التربية في توليد عالم إنساني جديد يحقق سعادة الإنسان ومطالبه الإنسانية الأساسية**. وقد رأينا أن مجتمع ما بعد الصناعة لا يعدو أن ينقل السلطة من الثروة والعنف إلى المعرفة، أو بتعبير أدق لا يعدو أن يجعل من المعرفة الأداة الناجعة للثروة والعنف. ومهما يكن بلاء التربية في إعداد القوى اللازمة لهذا التحول الجديد في مقومات الإنتاج وأصول الاقتصاد وأساليب العنف، فإن مجتمع ما بعد الصناعة لا يزال يمعن في نشر البطالة، ولا يزال يقذف كل يوم بآلاف الفقراء والمهمّشين والمنبوذين في البلدان المتقدمة نفسها وفي سائر بلدان العالم. حتى لكأن ما حدث بعد عصر التنوير في أوروبا من تجاوز للفقر والتسول والتشرد، بفضل الثورة الصناعية الأولى بوجه خاص، وبعد أن أحجم الناس عن النظر إلى الفقر وكأنه قدر لا يرد، وأخذوا بالتالي يحمّلون الحكام والطغاة مسؤوليته، نقول لكأن ما حدث بعد عصر التنوير هذا من قضاء تدريجي على الفقر وانطلاق نحو إشاعة الحياة الكريمة لدى المواطنين عامة، تمحوه ثورة ما بعد الصناعة وتعيد من جديد حكم الطغاة، طغاة المال، وتنشر حياة البؤس[١]

---

(١) يحدثنا عن هذا البؤس الزاحف بسبب مرحلة ما بعد الصناعة كتاب ظهر حديثاً ونشر تحت إشراف عالم الاجتماع الفرنسي الشهير والأستاذ في الكوليج دي فرانس بيير بورديو Pierre Bourdieu، يفصح عنوانه عن مضمونه: **بؤس العالم** ***La Misère du monde*** وهو من منشورات دار Le Seuil في باريس عام ١٩٩٣.

والفقر كرة أخرى[١].

لا شك أن التربية تقف، أمام هذا الواقع الإنساني الجديد، وقفة حائرة وشاقة. ولا شك أن عليها أن تسائل عن دورها في مواجهة هذا الواقع العالمي الذي يحمل في ثنايا التقدم التكنولوجي المفرط مقومات طغيان الإنسان على الإنسان طغياناً أكبر ومعوقات أي تقدم جاد نحو مزيد من الإنسانية.

ومن هنا جاز لنا أن نترك الحديث عما يتوجب على التربية أن تفعله في شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعما يفرضه التغير فيها من تجديد في بنية التربية وإدارتها ومناهجها وإعدادها للقوى العاملة اللازمة وسوى ذلك كثير، وأن نتريث بالتالي عند أم المشكلات، التي يطرحها على التربية مجتمع ما بعد الصناعة وعالم الثورة المعلوماتية. وأم المشكلات دون شك، هي دور التربية في ولادة مجتمع إنساني جديد حامل للقيم الإنسانية الكبرى، وشأنها بالتالي في تكوين الإنسان الجديد القادر على الإسهام في تحقيق تلك الولادة.

ثالثاً ـ القيم الإنسانية في حضارة ما بعد الصناعة

لا شك أن المشكلة الأولى التي ينبغي أن نجلوها هي طبيعة القيم الإنسانية التي يمكن أن تقوم في حضارة ما بعد الصناعة. وقد غدا من المكرور أن يقال إن القيم الإنسانية في عصرنا تعاني من أزمة عميقة لا نريد أن نتحدث عن أبرز معالمها، وحسبنا أن نمر عابرين ببعض الأمثلة القليلة التي تشهد عليها.

فهنالك روح الهيمنة والسيطرة لدى الدول (ولا سيما العظمى) والأفراد (ولا سيما أصحاب الثراء). وهناك اتساع الهوة بين الشمال والجنوب اتساعاً متزايداً (يتجه إلى أن يأخذ شكل صراع شامل بينهما وإلى ولادة عالمين: عالم البرابرة الأشرار من جهة، وعالم الأبرار الأخيار من جهة ثانية!)[٢]. وهنالك تركّز السلطة المالية في أيدي حفنة من الناس (٢٠٪ من سكان العالم يمتلكون ٨٠٪ من القوة الشرائية والرساميل العالمية). وهنالك قبل هذا وفوق هذا وضع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

---

(١) يحسن الرجوع فيما يتصل بالوضع الراهن للاقتصاد العالمي إلى كتاب الدكتور جورج قرم الذي ظهر حديثاً بالفرنسية: J. Corm: *Le nouveau désordre économique mondial*. Paris. La Decouverte. 1993. وقد ترجم إلى العربية بعنوان: **الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة: جذور إخفاق التنمية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٤.

(٢) يحسن الرجوع في هذا إلى الكتاب الآتي: Jean-Christophe Rufin: *L'Empire et les nouveaux barbares*. Paris. Lattés. 1991.

موضع التساؤل، وجعله نسبياً وعارضاً وتابعاً لمصالح الدول الكبرى. وهنالك الأخذ بالديمقراطية النسبية، التي تصحّ داخل حدود الدول الكبرى ولا تصحّ خارجها، والتي تنطبق داخل الحدود نفسها على فئات من الناس دون فئات أخرى. وهنالك استخدام العلم والتكنولوجيا ضد الإنسان لا من أجله. وهنالك التراجع الواضح في ميدان التفاهم العالمي والتعاون بين البشر. وهنالك الكثير الكثير. وإضافة إلى أزمة القيم المتصلة بالدول هنالك أزمة القيم لدى الأفراد، وهي أدهى وأمرّ، حيث نقع على تفكك الروابط بين الناس، وعلى العزلة القاسية، وعلى الادمان بأشكاله المختلفة، وعلى العنف والسطو والنهب وشتى أشكال الجريمة... إلخ.

وكما ذكرنا سابقاً في هذا الكتاب، يرى المفكر الألماني هانس جوناس[١] أن الوعظ والأمر وسواهما من وسائل التربية التقليدية أمور لا تجدي، وأن من واجب المربين والفلاسفة وسواهم ربط القيم الخلقية والإنسانية بعصر الحضارة التكنولوجية. وعنده أن المبدأ الصالح لعصر الثورة التكنولوجية ولمجتمع ما بعد الصناعة هو **«مبدأ المسؤولية»**. فالدربة على المسؤولية وتربية الناس على احترام مستلزماتها قمينتان بأن تكونا المنطلق لأخلاق عصر التكنولوجيا. أما المفكر الألماني الشهير هابرماس[٢] فيرى أن المبدأ الخلقي الرائد الذي ينبغي أن نربي الناس عليه في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية هو **«مبدأ الحوار»** والنقاش. فهذا المبدأ حين يسود لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات على اختلاف أنواعها يولّد قيماً خلقية أخرى تنبع من دينامية الحوار، تلك الدينامية الخلاقة والولود بطبعها، أو يحول على أقل تقدير دون اتخاذ قرارات تعرّض قيم الإنسان للخطر.

وما يقوله كل من جوناس وهابرماس قول لا غبار عليه. ولا شك أن اجتماع مبدأ المسؤولية ومبدأ الحوار يمكن أن يخفف كثيراً من آثار انعدام المعايير والقيم الإنسانية في حضارتنا الحديثة. غير أننا نعلم جميعاً أن الإبداع العلمي والتكنولوجي ابداع يتجاوز مبدعيه، ويقذف بهم إلى حيث يريدون ولا يريدون. والتقدم التكنولوجي أو المعلوماتي كثيراً ما يُطلق من النتائج الاجتماعية والخلقية ما لا يمكن التنبؤ به وما يتعذر الامساك بزمامه. ومنذ أوائل هذا القرن قالها ألكسيس كاريل Alexis Carrel في كتابه **الإنسان ذلك المجهول**، قالها بفصيح الكلم: إن الحضارة الحديثة لم تفصّل على

---

(١) Hans Jonas: *Le Principe Responsabilité. Une ethique pour la civilisation technologique*. (Traduit de l'allemand), Paris, Ed. Le Cerf, 1992.

(٢) Jûrgen Habermas: *De L'Ethique de la Discussion*. Paris. Ed. Le Cerf. 1992. (Tradiut de l'allemand).

قدّ حاجات الإنسان. ومع استمرار المسيرة العلمية والصناعية ثم التكنولوجية والمعلوماتية، تزداد الهوة بين تقدّم كثيراً ما فرّ من بين يدي صانعيه وغدا غاية في ذاته وأصبح منطلقاً لأهواء تكنولوجية جديدة لم تكن مقدّرة ولا يمكن اجتنابها، وبين التقدم الذي يضمن للإنسان تفتحه وكرامته وسعادته. ومن هنا حق للمفكر روجيه غارودي R. Garaudy أن يقول قولته الشهيرة: «**الغرب، حادث وقع على الدرب**» L'Occident est un accident. ولا أدل على المزالق الخلقية والإنسانية للتقدم العلمي والتكنولوجي من المشكلات الكبرى التي يطرحها «علم النسل»، أو «الهندسة الوراثية».

ومن هنا نرى نحن أن أهم قيمة ينبغي أن يؤكد عليها المجتمع العالمي الحديث، إذا هو عزم على ذلك، هي تحقيق مبدأ العدالة بأوسع معانيها، مع ما وراءه من أخذ بالمساواة وتكافؤ الفرص. ونذكّر هنا بكتاب المفكر الأميركي راولز الضخم **نظرية العدالة**[1]. وهو كتاب جامع وعميق، أراده تحدياً لأولئك الذين يعتقدون أن العدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية ضدان لا يلتقيان. وعندما نذكر مبدأ العدالة تقفز إلى ذاكرتنا قيم الحضارة العربية الإسلامية، ونستذكر بوجه خاص ما جاء فيها من تأكيد على العدالة: الناس سواسية كأسنان المشط - عدلتَ فأمنتَ فنمتَ - إن في أموال الأغنياء حقوق الفقراء، وما جاع فقير إلا بما متّع به غني، والله سائلهم يوم القيامة عن ذلك (علي بن أبي طالب) - عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة - الخلق كلهم عيال الله فأحبهم إليه أنفعهم لعياله - متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ . . الخ.

رابعاً - القيم الإنسانية والحضارة العربية الإسلامية

والحديث عن مبدأ العدالة وأهميته في الإسلام ينقلنا إلى الحديث عن سائر القيم الخلقية الإنسانية التي أشاعتها الحضارة العربية الإسلامية. وقد سبق أن ذكرنا ما اتصل منها بالقيم الإنسانية في عصرنا الحاضر في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وليس هدفنا أن نقدم عرضاً وافياً للقيم الخلقية الإنسانية في التراث العربي الإسلامي[2]. بل كل ما قصدنا إليه هو أن نبين أن الأمة العربية تستطيع أن تقدم الكثير في ميدان البحث

---

(١) John Rawls: *Theorie de la justice*. Traduction Française. Paris, 1987.

(٢) من أجل هذا يمكن الرجوع إلى مثل المراجع الآتية:

- **الفكر التربوي العربي الإسلامي**: من منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٧.
- مقداد يالجن: **أهداف التربية الإسلامية وغايتها**. الرياض (د.ن.)، ١٩٨٦.
- **أعمال مؤتمر التربية الإسلامية ببيروت** (١٢ - ٢١ آذار / مارس ١٩٨١) في خمسة أجزاء.

عن القيم الإنسانية في عصرنا هذا، وأن من حقها وواجبها أن تدلي بدلوها بين الدلاء في إطار الحوار العالمي المرجو حول هذه القيم.

ووراء هذا المقصد، الهدف الأساسي الذي جعلناه عنواناً لموضوعنا، نعني دور التربية العربية في الإسهام في أي حوار عالمي مأمول حول أزمة القيم الإنسانية في عصر ما بعد الصناعة.

خامساً ـ التربية العربية والقيم الإنسانية في مجتمع ما بعد الصناعة

لقد استبانت لنا من خلال العرض السابق معالم مجتمع ما بعد الصناعة، وما يسيطر عليه من تقدم تكنولوجي معلوماتي يؤدي إلى أزمات إنسانية أدهى وأمرّ. واستبان لنا كذلك أن التربية وحدها غير قادرة على تغيير البلاد والعباد، وأن المسألة مسألة تنسيق وتعاون بين نظام التربية وسائر مقومات النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الشامل. وفي حديثنا عن دور التربية في مجتمع ما بعد الصناعة تركنا جانباً دورها العلمي والانتاجي، فأمره يهون إلى حد ما، واتجهنا صوب دورها في بناء القيم الإنسانية التي يفسد كل شيء بدونها.

وقد رأينا في ما رأينا أن ثمة جهوداً عالمية يقوم بها المفكّرون وسواهم من أجل البحث عن القيم الخلقية في الحضارة التكنولوجية. ورأينا بوجه خاص أن من أبرز القيم التي ينادي بها المفكرون في هذا المجال إشاعة «مبدأ المسؤولية» وإشاعة «مبدأ الحوار» إضافة إلى الأخذ بمبدأ العدالة بمعناها الواسع.

ولئن كان طبيعياً أن نجد في التراث العربي الإسلامي، وهو الغني بقيمه الإنسانية، مبادىء تكاد لا تحصى، مفصّلة حيناً ومجملة حيناً آخر، تؤكد أهمية احترام القيم الإنسانية، فإننا نقع لدى كثير من الأمم العريقة، ولا سيما في آسيا، على ديانات ومبادىء خلقية تعلي من شأن الإنسان، كما نقع لدى الدول الغربية على ما خلفته الحضارة المسيحية فيها من قيم إنسانية رفيعة.

وهذا يعني أن **الحوار بين الحضارات**، كما سبق أن قلنا في أكثر من مناسبة، هو السبيل الحق لتوليد نظام عالمي إنساني محدث، وهو الطريق الجدَد من أجل تفجير

= ـ **الشورى في الإسلام**. عمان، منشورات مؤسسة آل البيت، ١٩٩٠، في ثلاثة أجزاء.

ـ عمر التومي الشيباني: **فلسفة التربية الإسلامية**، طرابلس الغرب. المنشأة العربية للتوزيع والإعلان، ١٩٧٥.

ـ فهمي هويدي: «الإسلام والديمقراطية، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

أغنى قوة إنسانية في أي حضارة، نعني القيم الخلقية الإنسانية. وفي هذا تأكيد مرة أخرى على أهمية المبدأ القومي في عصرنا الحاضر وأهمية اضطلاع كل كيان قومي برعاية تراثه الخلقي الإنساني وبالحوار من خلاله مع سائر الكيانات القومية الأخرى من أجل توليد مبادىء خلقية إنسانية شاملة تصلح لعصر التكنولوجيا وترتبط به. ومن هنا يتأكد مرة أخرى الارتباط العميق الوثيق بين القومية والانسانية، وبين القديم والمحدث.

وينجم عن هذا كله أن من كبريات مهمات التربية في البلاد العربية العناية ببث المبادىء الخلقية التي نجدها في تراثنا وتراث الآخرين، وبيان دورها في تطور المسيرة العالمية. وكيما يكون الحديث عن هذه المبادىء الخلقية حديثاً خصيباً منتجاً، لا بد أن يتم جنباً إلى جنب معه **دحض بعض المبادىء التي سيطرت على حياتنا منذ تخلف المجتمع العربي الإسلامي وبيان محاذيرها ومخاطرها**. وعلى رأس هذه المبادىء السلبية المعطلة لمسيرة التقدم أمور كالتالية: سيطرة روح المحافظة ورفض التغيير والتجديد - ذيوع روح العصبية والتعصب - ضعف النظرة المستقبلية وسيطرة النزعة «الماضوية» - الاستسلام وروح التواكل والخنوع وضعف روح المبادرة وتحدي الصعاب - إلخ. إذ لا بد، لكي يكون الحوار حول القيم الإنسانية حياً وخصيباً بين القوميات، من تجديد للقيم القومية ومن دمجها دمجاً عضوياً بطبيعة العصر ومستلزماته على نحو ما بيّنّا، ولا بد من البحث العسير المشترك بين بني الإنسان عن الأسس التي تُبنى عليها القيم والأخلاق في عصر التكنولوجيا والمعلومات ومجتمع ما بعد الصناعة. ولا بد أن يتجاوز ذلك مجرد العناية بالمبادىء الخلقية وحدها وأن يمتد إلى العناية بتنظيم البنية الدولية المشتركة تنظيماً يضمن تلك المبادىء وييسر انقلابها إلى واقع عالمي حي.

وهذا يتطلب فيما يتطلب إعادة النظر في مؤسسات الأمم المتحدة ودورها. ولعل على رأس المهمات التي ينبغي أن تتولاها المنظمات العالمية، عندما تستقيم بنيتها وتصدق مقاصدها، البحث عن وسائل التوفيق بين مبادىء إنسانية خمسة كبرى (وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) هي: العدالة - الديمقراطية - حق الدول في السيادة - حق الشعوب في تقرير المصير - الدفاع عن حقوق الإنسان.

لقد عرفت البلدان العربية تطوراً كبيراً في أعداد الطلاب خلال العقود الأخيرة. والكثير منها ينفق على التعليم ما ينوء بحمله. ومن المتوقع أن تتضاعف أعداد الطلاب في نهاية القرن الحالي، ولا سيما في التعليم الثانوي والتعليم العالي. غير أن هذا التفجر الكمي الهائل وما يرافقه من كلفة عالية، لا يقابله في معظم الأحيان تقدم نوعي

مماثل وملائم. وليس المجال مجال الحديث عن ثغرات التقدم النوعي في نظام التعليم في معظم البلدان العربية، وقد ملأ البحث فيه الأسفار والندوات والمؤتمرات وأعمال المنظمات العربية والدولية. غير أن ما لا بدّ من قوله هو أن العناية بالجانب الخلقي القيمي لا تزال هزيلة، وأن المدارس لم تستطع أن تنقلب بعد إلى مصانع قادرة على تكوين الإنسان العربي المرجو الذي يملك العدة اللازمة للمشاركة في التغلب على أزمة القيم الإنسانية العالمية.

والحق أن مثل هذه المهمة تتطلب صياغة واعية لمشروع عربي يحدد سبل معالجة أزمة القيم في عالمنا بروح جديدة ومعرفة وافية بأبعاد الأزمة. ولا تكفي في هذا كله دون شك ما قامت به الدول العربية كلها من رسم لأهداف التربية في كل منها. فهذه الأهداف ـ على شأوها ـ عامة مجملة، وقلما تلامس مشكلة أزمة القيم العالمية وسبل الاسهام في الحوار حولها.

غير أننا لا ننسى، ونحن نقول هذا كله، أن النظام التربوي ـ كما قلنا كرة بعد كرة ـ ليس إلا نظاماً فرعياً من نظام اقتصادي واجتماعي شامل، وأن مناداة التربية بالتأكيد على بث القيم الإنسانية لدى الناشئة في البلدان العربية من خلال تحليل شامل لطبيعة الحضارة العالمية ولأزمتها الإنسانية، نقول إن مناداة التربية هذه لا تؤتي ثمراتها إلا عندما يقوم جهد مماثل لبث القيم الإنسانية في شتى جوانب الحياة ومختلف ميادين النشاط، وعلى رأسها ميدانا السياسية والاقتصاد.

وقد يقول قائل إن هذا يوقعنا في «دور فاسد» (أو حلقة مفرغة كما يُقال): فالتربية لا تستطيع أن تؤدي مهمتها إلا إذا تعاونت مع السياسة والاقتصاد، والسياسية والاقتصاد يحتاجان إلى إنسان جديد تكوّنه التربية، عازم على تغيير القيم المنحرفة السائدة وعلى تغليب القيم الإنسانية الحقة، قادر على عقد الحوار اللازم مع التجربة العالمية بهذا الشأن. والجواب على ذلك أن الأمر كذلك في أي شأن من شؤون الحياة، وأن المنهج السليم في معالجة أي مسألة هو البدء بالمعالجة الشاملة لشتى المشكلات، ووضع خطة متوازية تبين ترابط المشكلات وتقدم حلولاً مترابطة لها. ولا بدّ دوماً وأبداً في معالجة مشكلات النظام الاقتصادي والاجتماعي الشامل بأبعاده المختلفة من **النظرة الكلية الشاملة** ومن العمل المتواقت من أجل معالجة المشكلات الملتحمة.

ولا شك أن التربية العربية لن تلجأ في توليدها وغرسها للقيم الإنسانية اللازمة لعصرنا إلى مجرد التوعية بأهميتها وبيان دورها في معالجة أزمة القيم في حضارة ما بعد الصناعة، بل لا بدّ لها من أن تلجأ إلى أساليب عملية اجرائية تمنح تلك القيم

أبعادها ومعناها، وتعمق جذورها عن طريق الدربة عليها. وعلى رأس تلك الوسائل الاجرائية تدريب الطلاب على العمل المشترك المتضامن، وحثهم على تطبيق الديمقراطية في تنظيمهم لحياتهم المشتركة ولنشاطاتهم المختلفة، واذكاء روح الحوار، وافساح المجال عريضاً لممارسة المسؤولية المشتركة عن طريق المشروعات الجماعية وسواها، وأخذهم بمبدأ العدالة وتطبيقه في حياتهم المدرسية وفي نشاطاتهم خارج المدرسة... إلخ. وكلنا يعلم كيف تحدث رواد «التربية الحديثة»، منذ الربع الثاني من هذا القرن، عن أهمية بعض النشاطات التي تنتسب إلى قيم إنسانية مؤكدة، كالعمل في فرائق، والجمهوريات المدرسية، والعمل المشترك الذي توصي به «طريقة المشروعات»، ونظام العرفاء، وممارسة العمل اليدوي بحيث يحيا الطفل منذ نعومة أظفاره حياة العمال، فتتسخ يداه ويكتشف العبقرية الثاوية في استخدام اليد... إلخ. وهذا كله لا يكون إلا جانباً من النشاطات العملية التي تفرضها القيم الإنسانية في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية وفي مجتمع ما بعد الصناعة. ومن هنا كان لزاماً على التربية في البلدان العربية وسواها أن تعمل على توليد طرائق اجرائية أخرى جديدة تلائم مستلزمات عصرنا المحدثة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يجدر أن تُربى الناشئة، وهي تُقبل على حضارة القرن الحادي والعشرين التي تغذّ الخطى نحو تغيرات جذرية بنيوية فيها، على اكتساب روح المرونة والقدرة على التجدد، وعلى اتقان الأساليب والوسائل التي يفرضها تطور عالمي طابعه «الاحتمال» وصفته الغالبة العجز عن التنبؤ وعن الارهاص بما سوف يقذف به من جدائد. كذلك لزام على التربية أن تربي الناشئة على أساليب معالجة «المعقَّد الملتحم» على حد تعبير المفكر الفرنسي ادغار موران Edgar Morin، وعلى وسائل التعامل مع مواقف ومشكلات، سِمتُها التعقد والتشابك قبل أي شيء آخر.

وهكذا نرى أن كثيراً من القيم الإنسانية الجديدة المرجوة لعصر ما بعد الصناعة تكاد تكون قيماً عقلانية، مصدرها وأساسها فهم المشكلات المعقدة والتنبؤ قدر المستطاع بالاحتمالات الآتية واتخاذ المواقف المرنة تجاه هذا كله.

أجل، إن الجمود والتحجر مشكلة خلقية وليست مشكلة عقلية فقط. وإن العجز عن الاطلال على رؤى المستقبل وحاجاته عجز خلقي في عصر ما بعد الصناعة وليس مجرد عجز علمي تقني. وإن النظرة المبسطة إلى الواقع المعقد آفة خلقية وليست مجرد آفة علمية. ومن يدري فلعل الخلق والعقل يلتقيان بعد لأي في حضارتنا الحديثة المأمولة. ألم يقل سقراط منذ القديم «إن الفضيلة علم»؟ أفلا يصح لنا أن نأمل أن يتم بناء الأخلاق على صرح العقل؟ أوَلَمْ يؤد الفصل بين العقل والخلق في حضارتنا

الحديثة إلى خلق عالم عابث تائه، أشبه ما يكون بعالم فاوست بطل غوته الذي ربح الثروة والمعرفة والقوة وخسر نفسه، أي خسر إنسانيته؟

خاتمة

التربية في سباق مع الحضارة الحديثة، حضارة ما بعد الصناعة، حضارة التكنولوجيا والمعلوماتية، حضارة سلطان الثروة والعنف عن طريق سلطان المعرفة. ولا نعني بالتربية التعليم النظامي وحده في مراحل التعليم المختلفة بل تلك الشبكة الواسعة من النشاطات التربوية والتثقيفية التي نجدها في التعليم غير النظامي **Non-formal** ولا سيما تعليم الكبار، وفي التعليم العفوي العارض **Informal** ولاسيما ذلك الذي تبثه وسائل الإعلام الجماعية، وفي مؤسسات العمل نفسها من مصانع ومزارع وشركات تجارية وسواها، وفي سائر ما يغرسه المجتمع لدى أفراده من أفكار وقيم وأنماط سلوك.

ويزيد في صعوبة هذا السباق أن الحضارة الحديثة بمقوماتها الجديدة لا تحكم القبض على أعنتها، وأن الزمام يكاد يفلت من يديها. وكأن كل شيء يومىء إلى أنها توغل في الابتعاد عن القيم الانسانية، ويتكاثر ما فيها من فساد وإفساد تكاثراً مذهلاً مريعاً.

وهذا بعينه موطن الأمل والعمل. فلقد علمتنا الحضارة الإنسانية في شتى مراحل حياتها **أن النظام كثيراً ما يولد من قلب الفوضى**، وأن استشراء الشر يدفع أبناء الحضارة إلى معالجة نقائصها من داخلها ومن خلال منطقها نفسه، لا عن طريق التنكر لها وتنكب طريقها. ومن هنا فإن قولنا بضرورة أن يكون للتربية دور في تصحيح مسار حضارتنا التي تتلمس الطريق فلا تستبين لها معالمها كلها، ليس ضرباً من الأمنيات الحلوة، بل هو حاجة موضوعية ييسّر قبولها شعور الحضارة نفسها بنقائصها وبحثها عن مخرج لها من أزمتها. وهذا الدور، كما قلنا ونقول، لا بدّ أن يتكامل مع دور سائر مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ولا بدّ أن ينطلق من قبول الحضارة الحديثة وفهمها لا من رفضها والتنكر لها، وذلك بغية الاسهام في اصلاح نقائصها من داخلها وتغيير مجراها من خلال بنيتها نفسها.

وحسب التربية العربية عطاءً أن تبعث الأمل لدى الملايين في الوطن العربي في إمكان ولادة نظام إنساني جديد، إذا تم السعي سعياً موصولاً جاداً، وإذا أسهمت التربية في العالم وفي البلدان العربية في تكوينه. بل حسب التربية العربية، حين تنطلق في هذا الطريق، أن تكون أداة فعالة لتعبئة الإنسان العربي تعبئة قومية إنسانية، وأن

تجعل منه، بعد أن عرف هدفه، حامل رسالة، بدلاً من أن يكون مجرد خائض مع الخائضين وضائع مع الضائعين.

وهذا الأمل وهذا الحث على تعبئة القوى والعمل، يستلزمان **وضع برنامج عربي متكامل**، تسهم في بنائه مختلف البلدان العربية، ويصل إلى أغراضه عن طرق شتى، مدرسية وغير مدرسية، مكتوبة وصوتية ومرئية، وتضم نشاطاته ساحة فسيحة من الأعمال المتعددة الأشكال. ومن خلال ذلك كله تقبض الأمة العربية من جديد على رسالتها الإنسانية، وتعيد الحوار حولها مع نفسها ومع العالم.

قد يبدو الدرب شاقاً، والمزار عسيراً، أمام تجهم الواقع الإنساني العربي والعالمي. غير أن قتام هذا الواقع عينه هو الذي يبيح البحث عن مخرج منه، وهو الذي يجعل الموضوع الذي اخترناه، موضوع دور التربية العربية في بناء القيم الإنسانية، موضوعاً راهناً يفرض نفسه ولا بديل عنه. وحين نحمّل التربية العربية جانباً من العبء العالمي بهذا الشأن، فما ذلك إلا لأننا نؤمن جميعاً بأن أرض الرسالات التي انطلقت منها القيم الإنسانية إلى العالم من التاريخ البعيد، ولا سيما بعد ظهور رسالة الإسلام، لا بدّ أن تشرئب من جديد إلى تحقيق معنى وجودها ومحرك سعيها الدائم، وذلك عن طريق الابحار، كرة أخرى، شطر المشاركة الفعالة في توليد القيم الإنسانية التي تستلزمها طبيعة العصر.

الفصل السادس

العرب والعالم
بين صدام الثقافات وحوار الثقافات*

مدخل

لم تكن نهاية الحرب الباردة، كما يدّعي الكاتب الأمريكي فوكوياما ونظائره، **«نهاية التاريخ»** (وهو تعبير استخدامه هيغل من قبل)، بل يتضح يوماً بعد يوم أنها كانت «بدايته». لقد كانت بداية «تيه» جديد، كادت تضلّ فيه الإنسانية طريقها وتفقد ضوابطها، بل كادت تتنكب الطريق المؤدية إلى عالم تتنامى فيه الإنسانية ويجهد من أجل بناء كيان هدفه الإنسان واحترامه وتحقيق المزيد من سعادته. والشر لم يذهب من العالم بعد ذهاب «الشيطان»، كما ادّعت الولايات المتحدة، بل استشرى، واشتد عوده، وعمّت بلواه.

أولاً ـ العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي

لقد سادت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، كما نعلم جميعاً، حال من البُحران والضياع و«فقدان الوزن» والفوضى، لعلها كانت طبيعية في البداية. فنهاية الحرب الباردة قلبت قواعد اللعبة السياسية التي سادت بعد عام ١٩٤٥، وجعلت أسس النظام الغربي بمختلف وجوهها، تلك الأسس التي بُنيت من منطلق محاربة الشيطان الأكبر، في حال من الضياع والعطالة، في انتظار توليد المهمات الجديدة التي ينبغي عليها أن تضطلع بها. غير أن هذا الضياع لم يؤدِّ إلى البحث عن مخرج منه جادّ، مخرج يعمل

(*) بحث نشر في مجلة المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، العدد ٢٣١، كانون الثاني / يناير ١٩٩٦.

على تثبيت القيم الإنسانية، قيم الحق والحرية والعدالة والمساواة، التي كان الاتحاد السوفياتي متهماً بالتنكر لها، بل أدى، على العكس من ذلك، إلى الانزلاق تدريجياً، عن عمدٍ غالباً وعن غير عمد أحياناً، نحو ولادة أبالسة شديدة البأس، أبالسة القوة والسيطرة وعبادة المال. وكأن النظام الرأسمالي قد كشف، بعد زوال الاتحاد السوفياتي، عن أسوأ وجوهه، بل كأنه اعتبر زوال الاتحاد السوفياتي فرصة ومبرراً للعودة إلى أشد أشكاله تطرفاً وأكثرها ضراوة وعنفاً في محاربة القيم الإنسانية. وبعد أن كان الكثيرون يتوقعون، قبل زوال الاتحاد السوفياتي، مزيداً من التقارب بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي من أجل توليد نظام يكاد يكون مؤلِّفاً بينهما، أدى الأمر، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى ما يشبه نسيان الغرب والنظام الرأسمالي معه، كل دروس التجربة السابقة وما توحي به من ضرورة البحث عن نظامٍ عالمي موفَّق، يحقق ما عجز الإنسان عن تحقيقه عبر العصور، **نعني الجمع بين العدالة بمعانيها كلها وبين الحرية بآفاقها وأبعادها كلها**. وهذا ما عنيناه عندما قلنا إن نهاية الحرب الباردة تمثل «بداية» للتاريخ لا «نهاية» له. فلقد زعم القائلون بنهاية التاريخ بعد انتهاء الحرب الباردة أن زوال الاتحاد السوفياتي يؤدي سهواً رهواً إلى سيطرة القيم الإنسانية التي جهد الإنسان إلى بنائها عبر التاريخ، وعلى رأسها قيم الحرية وما يتحلق حولها، وأن العالم لم يعد في حاجة إلى المزيد من تطوير هذه القيم أو إلى توليد قيم إنسانية جديدة محدثة، وأن الايديولوجيا الإنسانية المأمولة قد تحققت ولم يعد هنالك مجال لأي بحث ايديولوجي، وأن كل مطلب إنساني قد تم في أحسن العوالم الممكنة. غير أن مسيرة العالم، على نحو ما تطورت بعد نهاية الحرب الباردة، كذّبت مثل هذه الأقوال والآمال، وبيّنت أن معركة البحث عن نظام عالمي إنساني حقاً لا بدّ من أن تنطلق حادة جادّة، بعد أن نسي العالم تجاربه السابقة أو تناساها، وبعد أن قاده النجاح إلى الانطلاق نحو توليد عالمٍ أبعد ما يكون عن القيم الإنسانية الحقة، عالم يسوده الصراع في كل الميادين: في ميدان المال والاقتصاد، وفي ميدان العلم والتقانة (التكنولوجيا)، وفي ميدان الدين والمعتقد، وفي ميدان الثقافة، وسوى تلك من الميادين؛ عالمٍ قائم، بوجيز العبارة، على التصارع بين القوى، بدلاً من أن يقوم على توازن قوامهُ العدل والحق والقانون.

ثانياً ـ الواقع العالمي البائس

أدى هذا الواقع العالمي المتصارع، الظالم نفسه وسواه، إلى شعور لدى أبناء البشر، يكاد يكون شاملاً، قوامه اليأس الذي يحاول البحث عن مخرج فلا يجده. وقد

لا نغلو إذا قلنا إن ما يشكو منه أبناء العالم اليوم هو **«غياب الحضور»**، على حد تعبير الفيلسوف الألماني هيدغر، أي غياب أي مؤشر يشير إلى المخرج الذي يقود العالم إلى الانطلاق نحو بناء عالم إنساني جدير بهذا الوصف.

ومن المهم أن نذكر أن هذا العالم الممعن في الضلال، بسبب «غياب الحضور» هذا، تصيب آثاره الشريرة شعوب العالم جميعها، من متقدمة ونامية، ومن مهيمنة وخاضعة، ومن غنية وفقيرة، ولكن بأشكال متباينة. وهذه الآثار الشريرة تنذر بالمزيد، بل لعلها تنذر بما يشبه الانتحار الجماعي، إن لم يتحقق **«حضور» إنساني جديد**. فهنالك الصراعات بين الدول المتقدمة نفسها، بشتى صورها، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وهنالك الحرب السافرة أو المستترة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وهنالك الصراعات الإثنية والعرقية والدينية في مختلف بقاع العالم. وهنالك داخل الدول المتقدمة صراعات لا حصر لها تكاد تفتتها وتمزقها: بين العروق والإثنيات والقوميات والأديان، وبين الفقراء والأغنياء، وبين ذوي الجاه والمهمَّشين والمعزولين والمهملين، وبين الشيوخ والشبان، وبين أبناء البلاد والمهاجرين إليها. . .إلخ. وهي كلها صراعات تأخذ طابعاً حاداً ومرعباً لم تعرفه من قبل. وهنالك الصراعات في ما بين الدول المتقدمة نفسها، على مختلف أشكالها، وهي صراعات تنبىء بتمزقات كبرى في كيان العالم المتقدم وسواه. وهنالك منازع الهيمنة والسيطرة والشوفينية والعداء التي تشتد ضراوة، والتي تزيد العداء والكراهية بين الدول وبين بني البشر وتجعل الإنسان «ذئباً على أخيه الإنسان»، على حد تعبير هوبس Hobbes.

ومن أجل الخروج من هذا المنحدر، تتبدى في الأفق العالمي منحدرات أخطر، على رأسها منحدران: منحدر العداء للقومية ومنحدر العداء للإسلام.

ثالثاً ـ العداء للقومية

أما العداء للقومية، فظاهِرُه فيه الرحمة وباطنه فيه الضلال. وهو ينطلق في الأصل من منطلق سليم، قوامه رفض بعض التجارب القومية الماضية والحاضرة التي شوهت معنى الرابطة القومية، حين جعلت منها رديفاً للتعصب والشوفينية وكراهية الشعوب الأخرى ومعاداتها، بل السيطرة عليها أحياناً، أو التي جعلت منها عامل تفتيت وتمزيق بدلاً من أن تكون عامل جمع وتوحيد. غير أن هذا العداء «يلقي بالطفل مع ماء الحمّام» على حد تعبير المثل الفرنسي. فلئن حملت بعض الدعوات القومية وبعض ممارساتها في الماضي معنى العدوان والغلبة والتفوق على سواها، فهذا لا يعني أن

مثل هذه المعاني هي من صلب الفكرة القومية وجوهرها. وقد أصبح بدهياً اليوم أن الدعوات القومية، ولا سيما في بلدان العالم الثالث والبلدان التي خضعت للاستعمار، تعني شيئاً واحداً هو الاستقلال القومي والبناء الحضاري المنبثق من هويات الشعوب وخصائصها المميزة في تفاعلها مع الحضارة العالمية. كما أصبح بدهياً أن الدعوة القومية دعوة إنسانية، بل هي الدعوة الإنسانية الحقة، وأنها تنطلق من تفاعل الحضارات بمقوماتها الذاتية المتباينة من أجل إغناء الحضارة العالمية، ومن أجل بناء عالم إنساني مكوّن من قوميات متاخية متعاونة. على أن المجال هٰهنا لا يتسع للحديث عن الفكرة القومية وللرد على التهم المتزايدة التي توجَّه إليها اليوم. وقد قيل وكتب في هذا كثير الكثير. وحسبنا أن نقول: **إن زوال القوميات ليس هو العلاج المرجو لبناء عالم إنساني متآزر، بل العكس هو الصحيح**. هذا فضلاً عن أن زوال القوميات وامّحاء الروح القومية أمرٌ غير ممكن. وقد كشف الكثير من الدراسات التي ظهرت في السنوات الأخيرة عن أن الايديولوجيا القومية هي الايديولوجيا الوحيدة التي استطاعت أن تصمد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. من هنا **فالمطلوب هو البحث عن صيغة جديدة متطورة «للقومية»** في إطار البحث عن عالم إنساني أفضل، تجعل من استمساك الشعوب بهويتها الثقافية أداة إغناء للثقافة العالمية، وتجعل من تباين الثقافات منطلقاً لحوار خصيب بدلاً من أن يكون مصدراً للنزاع والعدوان. وسنتحدث عن هذه الصيغة الجديدة لاحقاً.

رابعاً ـ معاداة الإسلام

أما المنحدر الثاني الذي ينحدر إليه العالم المتقدم ظناً منه أنه يجد فيه المخرج المرجو للنظام العالمي، كما ذكرنا، فهو منحدر **معاداة الإسلام**. وهذا المنحدر هو الأخطر والأدهى. بل إنه، بالإضافة إلى معاداة المبدأ القومي، يكشف عن الأعماق الحقيقية للأزمة العالمية والضياع العالمي. إنه يبين، كما سنرى في ما بعد، **أن جوهر تلك الأزمة وذلك الضياع جوهر ذو منشأ ثقافي** قبل أن يكون ذا منشأ اقتصادي أو ايديولوجي.

فالثقافة الغربية، كما نعلم، محمَّلة منذ القدم بأوهام كثيرة تجعل من الإسلام عدواً تاريخياً وتقليدياً للغرب. ومن الخطأ اعتبار هذه الأوهام ذات مصدر ديني فحسب. فلقد أضيفت إلى العامل الديني على مر الأيام عوامل سياسية واقتصادية زادت في أثر هذا العامل الديني، بل شوهته وجعلته يتخذ شكل **«خرافة»** ضخمة وفعّالة، استقرّت في أعماق الوعي الغربي، وتنبثق كالحمم كلما توافر ما يحرّكها ومن يحرّكها.

وقد وجدت هذه «الخرافة» فرصتها الذهبية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، من خلال البحث عن **«شيطان» جديد** لابدّ منه، يحل محل الشيطان القديم الذي ترك وراءه «فراغاً عدوانياً» لا مناص من ردمه. وكلنا يعلم أن «الذات» تجد نفسها عن طريق «الآخر». وبحث الغرب عن «آخر» يواجهه ويقاومه ويشعر بذاته من خلال الصدام معه والارتطام به، كان واضحاً منذ الأيام الأولى لسقوط جدار الارتطام القديم. ونحن نعلم، والعالم يعلم، أن الإسلام مثّل في نظر الغرب، منذ قرون عديدة، دور «الآخر» (ذلك «الآخر» الذي يقول عنه جان پول سارتر «إنه الجحيم»)، سواء لدى الكنيسة أو لدى أبناء النهضة الأوروبية ابتداء من القرن السادس عشر، أو لدى الكثير من المستشرقين، أو لدى فلاسفة التاريخ، وذلك من خلال فكرة **«المركزية الأوروبية»** التي اعتبرت الغرب محور العالم ومصيره المأمول.

وهكذا وجد العالم المتقدم، من جديد، في العالم الإسلامي، البديل العدواني للاتحاد السوفياتي، وبدأت «الخرافة» القديمة بالانبثاق والظهور، وبدأت عمليات «النسج الخرافي» تلفّ الإسلام، لا لتظهره على أنه «الآخر» فحسب، بل لتظهره على أنه «الوجه المناقض» للتقدم، والإرث المعادي لمسيرة الحضارة.

ونقول عابرين إن هذه النظرة الغربية «الكارهة» للإسلام وللثقافة العربية الإسلامية، بسبب توالد هذا النسج الخرافي وتكاثره خلال قرون طويلة، كان من الممكن أن تتغير وأن تتحول مع الزمن إلى نظرة «إيجابية» واقعية، لولا الجهد الموصول الذي بذلته الصهيونية العالمية من أجل تشويه هذه الصورة دوماً وأبداً، ومن أجل «تسميم» الأجواء بين الغرب وبين العرب والمسلمين. على أن هذا «التشويه» الذي قامت به الصهيونية منذ نيف وقرن مهّد له «الكيد» العريق القديم الذي كادته اليهودية ضد الإسلام منذ نشأته وفي العصور التالية (ولا سيما في الأندلس).

ولا حاجة إلى القول إن موقف الغرب المعلن أو المضمر هذا تجاه الإسلام منذ البداية، قد ولّد بدوره في العالم الإسلامي ردود فعل طبيعية حيناً، ومُغالية حيناً آخر، بحيث أدت عمليات الفعل ورد الفعل المتراكمة والمتعاظمة إلى أن يصدّق الغرب مزاعمه الأصلية ويؤمن بصحة تخيّره شيطانه، وإلى أن تتكاثر في العالم الإسلامي، من جانب آخر، الأعمال العدوانية تجاه الغرب، وهكذا دواليك.

ولن نخوض في تفاصيل هذه المعركة المصطنعة بين الغرب وبين الإسلام، فمعالمها واضحة ونتائجها تأتينا كل يوم بنبأ. وحسبنا أن نعود فنذكّر، تأكيداً لخطورة المعركة، بأنها تقوم لدى الغرب انطلاقاً من مصدرين محمَّلين بأخطر عوامل الانفجار:

نعني العداوة التاريخية للإسلام التي اتخذت، كما ذكرنا، شكل «الخرافة» الولود المحمَّلة بالعوامل الدينية والسياسية والاقتصادية وسواها، ثم الحاجة إلى إحلال «شيطان» قديم - جديد مكان الشيطان المفقود. كذلك لابدّ من أن نذكّر، تأكيداً لخطورة المعركة كذلك، بأنها تنطلق في العالم الإسلامي من مصدرين خطيرين متفجرين كذلك: إدراك الارتباط العريق بين الغرب واستعمار الشعوب وما يلحق بذلك من تطويح بالحق والعدالة، ومن إفقار للعالم الثالث والحيلولة بينه وبين التقدم، ومن محاربة للإسلام بوجه خاص، ثم العدوان المستمر على العالم الإسلامي، قبل الاستعمار وأيام الاستعمار وبعده، ذلك العدوان الذي يمثله على نحو صارخ دعم الغرب المستمر للصهيونية وإسرائيل. وإدراك منابع هذه المعركة التي يشتد أوارها بين الغرب والإسلام من شأنه أن يكشف عما سوف يتعرض له كلاهما لا محالة من سوء ومن كوارث ضخمة إذا لم تعمل الإنسانية جاهدة مجتمعة - من خلال الجهد الثقافي بوجه خاص، كما سنبين - من أجل إزالة فتيل هذه القنبلة. وهو يكشف، على أية حال، عن ضلال هذا المنحدر الذي انحدر إليه الغرب ظاناً أن فيه خلاصه.

خامساً - مشكلة النظام العالمي مشكلة ذات منشأ ثقافي

هذا كله يقودنا إلى صلب المسألة وقلب مشكلة النظام العالمي. فالمشكلة العالمية الحالية، كما قلنا ونقول، ذات منشأ ثقافي أولاً وقبل كل شيء. ومن الخطأ اعتبار الصراعات العالمية القائمة، والتي سوف تقوم، صراعات ايديولوجية أو اقتصادية بالدرجة الأولى. والانقسامات العالمية المقبلة، كما تدل تباشيرها، سوف تكون، أولاً وقبل كل شيء، صراعات ثقافية المصدر، إن لم تعمل الإنسانية منذ اليوم على اجتنابها. و«**تصادم الحضارات**» هو الذي سوف يسود السياسة العالمية، على حد تعبير هانتينغتون (في مقال له في مجلة **فورن أفيرز** *Foreign Affairs* صيف عام ١٩٩٣)، إن هي تابعت مسيرتها الحالية وأمعنت في الدروب التي انتهجتها حتى الآن. وقد ورد في ذلك المقال المهم، الذي نأخذ عليه مع ذلك مآخذ كثيرة، نص جدير بأن ننقله كاملاً. يقول الكاتب (وهو مدير لمعهد جون إيلين John N. Elin للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة): «إن شعور الانتماء إلى حضارة معينة سوف يكون له شأن متزايد في المستقبل، وسوف يصوغ العالم إلى حد كبير التفاعل بين حضارات ست أو سبع هي الحضارات الآتية: الحضارات الغربية، والحضارة الكونفوشيوسية، والحضارة اليابانية، والحضارة الإسلامية، والحضارة السلافية - الأورثوذكسية، والحضارة اللاتينية - الأمريكية، وربما الحضارة الافريقية. والصراعات

المهمة القادمة سوف تقوم على طول الخطوط الثقافية التي تفصل بين هذه الحضارات».

ولا يعنينا هنا ما لقيه ذلك المقال من نقد وتجريح ومن اتهام بتبسيط الأمور. كما أنه لا يعنينا الآن أن نبيّن حدوده وثغراته في نظرنا. والذي يعنينا منه أمران: **أولهما** أن نذكر أن النتيجة الأساسية التي أراد أن يخلص إليها هي دعوة العالم، ولا سيما الغرب، إلى **مقاومة «الهجمة الإسلامية»**، على حد تعبيره، وأنه عزز بذلك مواقف كثير من الكتاب الشوفينيين في الولايات المتحدة وفي أوروبا، وأيد مزاعمهم التي ترى في الإسلام «العدو الشامل والكامل» للغرب.

والأمر **الثاني** الذي يعنينا من هذا المقال هو أن ما جاء فيه حول صراع الحضارات (أياً كانت تلك الحضارات) نبوءة سوف تصدق في أغلب الظن إذا تابع العالم مسيرته الحالية، ولم يستخلص من صراع الحضارات الذي بدت بوادره الدروسَ اللازمة لتحويل هذا الصراع إلى حوار بين الحضارات. والكارثة، كارثة الصراع بين الحضارات، لا بدّ واقعة إذا ظل العالم على عناده، وظل يمشي مشيته القديمة التقليدية، كأن شيئاً لم يكن. أوَلَم يردّ بعض خصوم هانتينغتون على أقواله بطرح مقولات أدهى وأمرّ، تحمل معها معالم غطرسة الأقوياء، كقول بعضهم إن الذي سوف يسود في المستقبل هو حضارة واحدة ووحيدة، هي الحضارة الرأسمالية الغربية، وإن الصراعات القادمة لن تكون سوى حروب أهلية من طراز جديد؟ ويضيف هؤلاء أن الحضارة العالمية الشاملة التي سوف تبزغ لن يكون فيها صراع بين القوميات أو بين الحضارات، بل صراعات ناجمة عن عدم المساواة (فقط) تزداد شدة وحدّة بين المبعدين والمقربين، وبين المهملين وأسياد العالم الجدد!

ومثل هذا العَود المرضيّ إلى منطق سيطرة الغرب على المعمورة وسيادته إياها، هو، في نظرنا، مقتل الحضارة العالمية، وأخطر ما تتعرض له في مسيرتها نحو المستقبل.

سادساً ـ مخاطر الدعوة إلى ثقافة عالمية وحيدة

الحق، إن الدعوة إلى ثقافة عالمية واحدة ووحيدة، هي ثقافة الغرب، بل ثقافة أكثر دول الغرب قوة، نعني الولايات المتحدة، هي مسألة المسائل في أزمة النظام العالمي ومستقبله. ولطالما استنكر المفكرون في العالم الثالث بوجه خاص، بل في العالم المتقدم أيضاً ولا سيما في أوروبا، الدعوة إلى **هيمنة الثقافة الأمريكية** وطراز الحياة الأمريكي على العالم، مبينين ما في ذلك من اغتيال للعقول والنفوس، ومعاداة

بالتالي لمبادىء الحرية، ومتحدثين بوجه خاص عن مخاطر **«تسطيح» الثقافة العالمية** وصياغتها على نمط واحد وشاكلة واحدة، بدلاً من إغنائها بأنماط الثقافات المختلفة. وقد أنكر هؤلاء المفكرون في ما أنكروا أن تكون في العالم ثقافة نموذجية واحدة، تعتبر قدوة لسواها، ويتوجب على الثقافات الأخرى أن تلهث للّحاق بها، مخافة أن تصبح متخلفة.

ولعل ما نشهد كل يوم أمام أعيننا من تجريح الغرب للإسلام وثقافته، أبلغ دليل على مخاطر هذا المنزع الثقافي الداعي إلى ثقافة عالمية وحيدة الوجه واللسان. بل لعل أهم ما يكشف عن تهافت هذه الدعوة ما نجده في الثقافة الغربية، وفي الثقافة الأمريكية بوجه خاص، من آفات وعلل نفسية وخلقية واجتماعية تكاد تودي بتضامن المجتمع فيها وتحطم وحدته وتهيئه للتفكك والانحلال.

سابعاً ـ تفاعل الثقافات هو المخرج

لا يعني هذا أننا نقول بتفوق ثقافة على ثقافة. **فالثقافات كطباع الأفراد لا تصدق عليها أحكام القيم**. ولكل منها سماته وملامحه التي تجعل الفرد يفقد ذاته إن هو فقدها. ولكل منها عطاؤه المتفرد للإنسانية. وهذا العطاء يشتد خصوبة وغنى بمقدار ما يعبّر عن الأصالة الثقافية لكل أمة. وتقدُم الإنسان نحو مزيد من الإنسانية لن يكون إلا بتفاعل حصاد الثقافات العالمية المختلفة، وتبادل التجارب الفكرية في ما بينها، وإخصاب بعضها بعضَها الآخر.

وغنيّ عن البيان أن مثل هذا التفاعل بين الثقافات العالمية ينبغي أن يؤدي في النهاية إلى تقارب عملي قوامه وضع مجموعة من **«الثوابت العالمية الثقافية»** التي ينبغي أن تعمل الثقافات جميعها على احترامها وتعميق جذورها. وتوليد مثل هذه الثوابت وقبولها أمرٌ ممكن إذا هو تمّ عن طريق الحوار الحقيقي، وحلّ محل فرض «ثوابت» ثقافة معينة أو بلد معين على العالم كله، والادعاء بأنها هي وحدها «الثوابت العالمية».

ثامناً ـ الدوائر الثقافية الثلاث

الحق إن الواقع العالمي يحدثنا حديثاً واضحاً لا لبس فيه ولا تعقيد، عن أن ثقافة أي بلد من البلدان أو أية أمة من الأمم تضمّ دوائر ثلاثاً متداخلة: الدائرة **الأولى** هي دائرة **«الثقافات المحلية»** التي لا تخلو من تنوع هو مصدر للغنى والخصب. والدائرة **الثانية** هي دائرة **«ثقافة الأمة»** أو «الدولة» المعنية بكاملها، وتضم أنماط السلوك

المادي والمعنوي الخاصة السائدة لدى أمة من الأمم والتي تميّزها من سواها. والدائرة **الثالثة** هي دائرة **«الثقافة العالمية»** التي تتفاعل مع الثقافة القومية وتغنيها وتمنحها القدرة على الحياة عن طريق تجديدها.

والتقدم العلمي التقاني، وثورة المعلومات والاتصال بوجه خاص، وانقلاب العالم إلى قرية واحدة، تؤدي كلها من دون شك إلى اتساع الدائرة الثالثة، دائرة الثقافة العالمية. غير أنه من المهم أن نذكر **أن من مصلحة العالم أن يحول دون استلاب هذه الثقافة العالمية للثقافات القومية وخصوصيتها،** وأن يجتنب ولادة ثقافات هجينة، أو ثقافات تابعة، تذوب في الثقافة العالمية وتفقد مقوماتها الذاتية التي تقوى وحدها على أن تضمن استمرار عطائها الثقافي الفذّ للإنسانية.

وقد يبدو من قبيل الآمال، لا من قبيل الواقع، التمييز بين تفاعل الثقافة القومية مع الثقافة العالمية تفاعلاً يخصب كلتيهما، وبين ذوبان الثقافة القومية في الثقافة العالمية وامّحاء معالمها الخاصة. غير أن مثل هذا التفاعل الخصيب ممكن دوماً في الواقع إذا انعقد العزم عليه، وإذا ما انطلق العالم في طريق الحوار الصادق النزيه.

تاسعاً ـ شروط الحوار بين الثقافات

الحق إننا حين ندعو إلى الحوار الثقافي بين الحضارات، نضمر وراء ذلك ضرورة انطلاق هذا الحوار من منطلقين أساسيين:

أولهما هو النزاهة الفكرية والثقافية، تلك النزاهة التي ينبغي أن تتوافر لدى المفكرين (ولدى السياسيين بدفع من المفكرين)، والتي تُقبل على الحوار بين الثقافات من دون ما أفكار مبيتة، ومن دون ما أغراض خفية، ومن دون ما مكر أو غيلة.

وثانيهما (وهو يرتبط بأولهما إلى حد ما) العمل أولاً وقبل كل شيء، من قبل جميع الفرقاء، على **«إزالة آثار العدوان الثقافي»**، إن صحّ التعبير. ويعني ذلك، في ما يعني، تطهير ثقافة كل أمة مما فيها من تزوير للحقائق المتصلة بثقافات الشعوب الأخرى، وما فيها بالتالي من إثارة للأحقاد بين الثقافات. ويصدق هذا بوجه خاص على الثقافة الغربية وما فيها من تزييف لتاريخ الثقافات الأخرى، ومن تحليل محرّف لأفكارها وأنظارها الماضية والحاضرة، على نحو ما نجد بوجه خاص في موقف هذه الثقافة الغربية من الثقافة العربية الإسلامية.

على أن الأمر لا يقتصر على تصحيح المواقف السلبية التي تقفها الثقافات بعضها

من بعض، بل هو يستلزم فوق هذا خطوات إيجابية تكشف فيها كل ثقافة كشفاً مخلصاً خلواً من العقد عما تحمله من حصاد الثقافات الأخرى، وعما لهذه الثقافات في الماضي والحاضر من دور في تكوينها وتطويرها. فالثقافة الغربية، مثلاً، مدعوّة إلى إبراز دور الثقافة العربية الإسلامية في تقدمها وفي انطلاق الحضارة العلمية التجريبية الحديثة، بل حتى إلى بيان دور بلاد الشرق في ظهور المسيحية وفي احتضان المسيح الذي تكلم بالآرامية، ولم يتكلم باليونانية أو اللاتينية، فضلاً عن تمجيد القرآن الكريم للمسيح، وعن احتضان الدولة العربية الإسلامية للمسيحية والدائنين بها (وبسواها من الديانات)، وقد كتب أكثرهم باللغة السريانية. بل لا بدّ لهذه الثقافة الغربية من أن تشير بصدق وأمانة إلى مجتمع العدالة والمساواة الذي شاده العرب في الأندلس، وما تمَ فيه من تمازج ثقافي، بل سكاني فريد، اختلط فيه القوطي بالعربي واللاتيني بالبربري، وأدى إلى ولادة مركَّب ثقافي فذ. وفي مقابل ذلك، لا بدّ للثقافة العربية الإسلامية من أن تشير بدورها إلى الثقافة اليونانية واللاتينية التي اقتبست منها الكثير، ولا سيما في عصورها الذهبية. ولا بدّ لها من أن تعي بعمق ما في الثقافة الغربية الحديثة من مقومات الحضارة العلمية التقانية، ومن روح الخلق والإبداع، ومن قدرة على تسخير الكون للإنسان، ومن عطاء كبير لا ينكر للإنسانية جمعاء في كثير من الميادين.

عاشراً ـ الغرب يبحث عن «كبش فداء»

جملة القول إن «حوار الثقافات» لا «صراع الثقافات» هو المخرج. والعالم اليوم ينزلق في منزلق خطير حين يحاول أن يبحث، أمام تكاثر المخاطر العالمية وتعاظم المشكلات الداخلية في البلدان المتقدمة نفسها، عن «**كبش فداء**» يرد إليه مآسيه وبلواه، بل يحاول أن يجعل منه «**إبليساً**» عن طريق جهد عاجل وسريع يقوم به لتزوير الحقائق. ومثل هذا الموقف يؤدي إلى ردود فعل من أُولى نتائجها أن يتحول الإبليس المتَّهَم إلى متَّهِم، وأن يتعامل مع المتهَم بالتالي تعامله مع «إبليس» قديم ـ جديد.

إن اتهام أمة أو شعب من خلال ثقافته، والازراء بهذه الثقافة والنظر إليها على أنها مصدر للشرور، طعنة قاسية لا بد من أن تردّ عليها تلك الثقافة رداً صادراً من الأعماق والاحشاء. ومحاولة بناء المجتمع الإنساني العالمي الجديد على أنقاض ثقافات الشعوب مَرْكب غير مجدٍ وغير ممكن، ولن يؤدي إلا إلى تأجيج بؤر الصراع العالمي. ولا بد من أن يقرَّ في أذهان المفكرين في العالم المتقدم أن الثقافات الأخرى ضرورية له، وأن يذكروا قولة جان پول سارتر الشهيرة: «الآخر ضروري لوجودي».

حادي عشر ـ نتائج أساسية

من خلال هذه المنطلقات التي أتينا على الحديث عنها بإيجاز، يمكننا أن نخلص إلى النتائج الآتية:

١ ـ **جوهر الضلال العالمي هو الضلال الثقافي**، وسبيل حل مشكلات العالم ينبغي أن يتم بالدرجة الأولى عن طريق معالجة مشكلة «الثقافات» المختلفة في العالم، وذلك باللجوء إلى الحوار الإيجابي، بدلاً من الصراع أو الاتهام أو الإزراء.

٢ ـ **الإطار الذي ينبغي أن يتم من خلاله حوار الثقافات هو الإطار القومي**، ويستلزم هذا تحديد المقصود من هذا الإطار في المرحلة الحالية من حياة العالم. وهذا التحديد قد يلخصه قول الرئيس الفرنسي السابق ميتران في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وذلك في حديثه عن الوحدة الأوروبية: «إن أوروبا الثقافات [التي يدعو إليها] هي أوروبا الدول القومية ضد القوميات [أي ضد النزعات القومية المتعصبة]». وقد قال ذلك في معرض تأكيده على ضرورة «أن يحتل البعد الثقافي المكانة اللائقة به في البنيان الأوروبي».

والحق إن المشكلة المطروحة أمام العالم، في بداية القرن الحادي والعشرين، كما يقول ميتران نفسه (في حديث له قبل يومين من نهاية ولايته[1]) هي **التوفيق بين نزعتين تسودان العالم اليوم**. فهنالك نزعة قوية نحو الوحدة، نحو تكوين تكتلات كبيرة بين الدول، كما نجد في تجربة بناء الوحدة (أو الاتحاد أو الكونفدرالية) الأوروبية، بل كما نجد في محاولات التوحد بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، أو كما نجد في منظمة دول جنوبي شرقي آسيا، أو في منظمة الدول الافريقية، أو في جامعة الدول العربية. وهنالك في الوقت نفسه نزوع معاكس يدفع الأقليات الإثنية أو الدينية إلى المطالبة بالسيادة والاستقلال، بل بالانفصال أحياناً. ولا شك في أن ذيوع مثل هذه النزعات المجزِّئة المفتتة من شأنه أن يحيي من جديد عالم القرون الوسطى. والتأليف بين هذين المنزعين، كما يضيف ميتران أيضاً، هو المهمة التي ينبغي أن يضطلع بها العالم على تخوم القرن القادم الجديد. وهذا التأليف يتم، في نظره، عن طريق **الاتجاه نحو التجمعات الكبرى**، على أن تكون في صلب هذه التجمعات تدابير واضحة وملموسة من أجل حماية الأقليات، بحيث تشعر هذه الأقليات بالطمأنينة وتؤكد ذاتها ووجودها.

---

(١) حديث مع فرنسوا بيداريدا Bedarida، الاختصاصي بالتاريخ الحديث، نشرته جريدة **لوموند** ***Le Monde*** في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ آب / اغسطس ١٩٩٥.

وهكذا ينبغي أن يزول الخلط بين الدعوة إلى الوحدة بين الدول، وبين ذيوع العصبية والشقاق والمعاداة للشعوب الأخرى. **فالوحدة القومية**، بين أبناء شعب واحد أو بين أبناء ثقافة واحدة، أو بين دول متقاربة أو تريد أن تتقارب، **مطلب لا بدّ من تشجيعه في عالمنا**، وهو البديل بين نقيضين: **النزعة العالمية**، من جانب، التي تنكر الكيانات الذاتية والتي تدّعي أنها نزعة إنسانية والتي تنادي بسفح الحدود بين الدول انطلاقاً من مبدأ الحرية في زعمها، تلك الحرية التي تعني عندها في معظم الأحيان «حرية السوق» الاقتصادية وحدها. **ثم النزعة القومية الشوفينية المتعصبة**، ولا سيما حين تلبس لبوس الأقليات الإثنية أو الدينية أو الطائفية، التي لا تعني في نهاية الأمر سوى الحرب والعدوان، وهي التي يشير إليها ميتران أيضاً حين يقول إن مثل هذه النزعة القومية (المتعصبة) تعني الحرب، كما ورد في خطابه أيضاً أمام البرلمان الأوروبي.

ويجدر بنا أن نذكر عابرين أن اشتداد أوار بعض النزعات القومية (المتعصبة منها وغير المتعصبة) بعد زوال الاتحاد السوفياتي، كان بمثابة رد فعل ضد المخاطر الجديدة التي تتعرض لها أمم وبلدان كثيرة، حين تجد نفسها «مكشوفة» أمام مخاطر عدوان الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، وحين تلجأ بالتالي، بضرب من رد الفعل الغريزي، إلى ذاتها وجلدتها لتحتمي بها من العدوان والمهالك.

كذلك من المهم أن نذكر أن ما تنادي به الدولة العظمى ـ نعني الولايات المتحدة ـ من **«عولمة»** في شتى جوانب الحياة، ومن انفتاح اقتصادي كامل بين الدول، هو في معناه العميق **شكل متقدم من أشكال «الهيمنة القومية»** وعود إلى «القومية المتعصبة» تريد من ورائه السيطرة على العالم باسم نزعة عالمية زائفة.

٣ ـ **في إطار الحوار بين الثقافات، ينبغي أن يكون للحوار الإسلامي ـ الغربي شأن خاص**، لأسباب نعرفها جميعاً ولا حاجة إلى تكرارها. وحسبنا أن نذكر منها (إذا تركنا الجوانب الثقافية جانباً) أن الإسلام هو الجار الجغرافي لأوروبا، وأن عدد المسلمين فيها يتجاوز عشرة ملايين نسمة، وأن عدد المسلمين في العالم سوف يصل إلى ملياري نسمة عام ٢٠٢٥، منهم ستمئة مليون في البلدان العربية. وهذا الحوار، كما قلنا ونقول، ينبغي أن ينطلق من القيم الإنسانية التي أكدتها **شرعة حقوق الإنسان**، والتي أكدتها منطلقات الإسلام الأساسية قبل ذلك، كما أكدتها مبادىء المسيحية الأولى، والتي تلتقي في خاتمة المطاف مع القيم الإنسانية التي تريَّثت عندها سائر الديانات الكبرى والفلسفات الكبرى والثقافات الكبرى في العالم.

وقد يكون من المفيد أن نذكر في هذا المجال أن **اليهودية أيضاً ثقافة**، قبل أن

تكون أي شيء آخر، وأنها لم تفسد إلا عندما زيفت الثقافة وسخَّرتها لأغراض اقتصادية وسياسية. وهذا ما أكده كبير فلاسفة الكيان الصهيوني، نعني به ييشايوها ليبوفيتس Yeshayuha Leibovitz (الذي توفي في شهر آب / أغسطس عام ١٩٩٤)، في ندوات له جُمعت في كتاب شهير عنوانه **الشعب والأرض والدولة**. وقد أكد هذا الفيلسوف ذو المَنازع الصهيونية والدينية، **أن اليهودية ليست «أرضاً»** ولم تكن أرضاً في يوم من الأيام، وأن الشعب اليهودي كان دوماً شعباً في المنفى، **كما أنها ليست «دولة»** ولم تكن دولة يوماً ما في التاريخ، وإنما هي وعي وارتباط بالثقافة الذاتية اليهودية وبقيمها، تلك القيم التي ترفض أن يكون من حقها أن تسيطر على شعب آخر، أو أن تسيطر على المنطقة.

وفي هذا المثال الأخير تأكيد لقولنا إن مشكلة العالم والمشكلات العالمية في كل مكان مشكلات ذات منشأ ثقافي بالدرجة الأولى، وإن الحل يكمن في الثقافة النزيهة المبرأة من تشويه السياسة وتزييفها، والمدركة للروابط الثقافية التي قامت وتقوم بين بلدان العالم وبين ديانات العالم وبين شعوب العالم، والرافضة لعدوان ثقافة على أخرى، فضلاً عن سيطرة شعب على آخر.

ولمناسبة مرور نحو مئة سنة على المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد في عام ١٨٩٧، والذي جسّد تيودور هرتزل خلاله حلم اليهود القديم بإنشاء «وطن قومي»، وذلك في كتابه الشهير **الدولة اليهودية**، نقول مذكّرين إن ما قدمه الغرب للصهيونية الناشئة من عون موصول لا مثيل له في التاريخ من أجل إقامة ذلك الوطن ودعمه وتوفير الغلبة الدائمة له، على حساب تشريد ملايين العرب من ديارهم، ومن خلال آلام ومآسٍ يندى لها جبين الإنسانية، ومعارك دامية وعنيفة لم تخمد نارها حتى اليوم، نقول إن ما قدمه الغرب جرح مقيم في قلوب العرب والمسلمين، وسبب أساسي من أسباب العداء بين الإسلام والغرب، لم يحاول الغرب حتى اليوم تقديم أي علاج صادق له. ولا ندري كيف يستطيع الغرب أن يبرىء نفسه من العداء للعرب والمسلمين، وأن يتّهِم هؤلاء على العكس بالعداء المبيَّت له، بعد دعمه السافر والجائر للصهيونية الذي امتد طوال قرن كامل وما يزال مستمراً؟ ولا شك في أن الأسباب العميقة لموقف الغرب هذا أسباب ثقافية أولاً - بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة - ترجع إلى العداوة التاريخية التي يحملها الغرب للثقافة العربية الإسلامية، وإلى خوفه من انبعاثها من جديد.

ومما يلفت النظر أن الغرب في الماضي والحاضر يدرك شأن الإسلام وحجمه

ودوره عندما يتحدث عن مخاطره عليه، ويتغاضى عن هذا الشأن عندما يتحدث عن ثقافته وحضارته وعطائه الإيجابي ودوره المرجو. من هنا كان من اللازم، كما قلنا ونقول، أن يتم عن طريق الحوار الثقافي النزيه، القضاء على الأفكار المبيتة التي يحملها الغرب عن الإسلام، وابتعاد هذا الغرب عن **موقفه الانتقائي المغرض** قديماً وحديثاً، نعني انتقاء الأحداث والأفكار انتقاءً يؤكد نظرته المعادية للإسلام. وهل ينجو تاريخ أية أمة وحاضرها، وهل ينجو تاريخ الأمم الغربية نفسها قبل غيرها، من صفحات سوداء، ومن تجربة وخطأ، ومن ضلال وانحراف؟ ولكن الذي يكوّن حضارة أية أمة لم يكن يوماً من الأيام تلك البقع المظلمة التي لم تنجُ منها حضارة أية أمة من الأمم، بل المبادىء الإيجابية الكبرى التي سادت حياتها ووجهتها في خاتمة المطاف. وقد بحث الغرب طويلاً وما يزال يبحث جاهداً عما في التراث العربي الإسلامي من نقائص وأخطاء يعمل على تضخيمها، وعما في الواقع العربي والواقع الإسلامي من تخلف، وهو أول المسؤولين عنه، وقلما حاول البحث عن الاتجاهات الكبرى الرائعة للحضارة العربية الإسلامية، وعما في الواقع العربي اليوم من منابع العطاء الحضاري، ومن حرص على القيم الإنسانية الحقة.

ثاني عشر ـ القومية العربية والصراع الثقافي العالمي

بعد تفتح المشاعر القومية في شرق أوروبا الذي أعقب سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، ظن القوم أن هذه الظاهرة سوف تقتصر على بلدان أوروبا الشرقية التي «جمّدت» الشيوعية فيها الشعور القومي خلال عقود عدة. غير أن الواقع ما لبث أن كشف عن يقظة للقوميات في شتى أنحاء العالم، بحيث يصح القول إن انبعاث المشاعر القومية لا يوفر أية قارة.

ولا شك في أن هذا **الانبعاث القومي** يأخذ أشكالاً عديدة تختلف من أمة إلى أمة ومن بلد إلى بلد. وهذا ما يكشف عنه ويحلله الكتاب الذي أشرف على إعداده الكاتب الفرنسي جاك روبنك Jacques Rupnik وجعل عنوانه **تمزق القوميات**[(١)].

وفي وسعنا أن نفسر هذا **البزوغ الجديد للقوميات** بعوامل عدة، تفترق أو تجتمع تبعاً للبلدان المختلفة: فهنالك أحياناً الرغبة في العود إلى الماضي والأوبة إلى الذات بعد تيه مفروض. وهنالك غالباً البحث الشاق عن مستقبل مشرق، عن طريق عملية

(١) وقد نشرته دار سوي Seuil في باريس عام ١٩٩٣.

إنضاج عميقة ووعي قومي متجدد. وهنالك، كما سبق أن قلنا، محاولة الاحتماء ـ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ـ بالهوية الذاتية والاستمساك بالعروة الوثقى التي تجمع أبناء أمة واحدة، من أجل اجتناب مخاطر الهيمنة الغربية والتسلط الغربي. وهنالك، كما قلنا، هذه العوامل كلها أو بعضها.

وليس قصدنا أن نحلل المشاعر القومية التي انبثقت في مختلف بلدان العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، بل همنا هو أن نتحدث عن القومية العربية وسط زحام المشكلات القومية والمشكلات العالمية.

ولا بد من أن نؤكد مرة أخرى ـ دفعاً لأي لبس ـ على الطابع الإنساني للقومية العربية منذ نشأتها. فلقد كان منطلقها دوماً تحرير الإنسان العربي عن طريق ارتباطه بأمته والعمل لها، وتوفير المناخ اللازم لتفتح طاقات الجماهير العربية الغفيرة التي طمسها الجهل والفقر والمرض. كما كانت منذ بدايتها تعتبر نفسها جزءاً من عالم يتكون من قوميات متآخية، لا عدوان بينها، ولا تدّعي أي منها الغلبة على سواها، وكانت المسلَّمة الأساسية التي انطلقت منها هي أن الإنسان العربي ـ شأنه شأن أي إنسان ـ لا يُخصب ولا يبدع إلا من خلال إدراكه ذاته أولاً، وتشبّعه بهواء أمته وتربتها، ومن خلال عمله لمستقبل أمته ولمستقبل الإنسانية بالتالي.

ولا شك في أن **القومية العربية تواجه اليوم واقعاً جديداً**. فالاتحاد السوفياتي، الذي كان يحقق للدول النامية إجمالاً بعض الحماية والطمأنينة، قد زال. وقد كان من بين فضائل وجود الاتحاد السوفياتي ـ بالإضافة إلى حماية العالم الثالث ـ الحيلولة بين الغرب وبين أن يكشف على نحو سافر عن صراعه الثقافي العريق، المضمر والظاهر، ضد العروبة والإسلام. بل كثيراً ما كانت محاربة الاتحاد السوفياتي تحمل دول الغرب على اجتذاب الإسلام إلى جانبها في المعركة التي أرادتها مشتركة ضد العدو «الملحد».

وقد رافق سقوط الاتحاد السوفياتي **انهيار التضامن العربي**، ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية. وقوّى هذا الانهيار تصميم الغرب وتصميم الدولة العظمى على جعل الكيان العربي كياناً تابعاً وخاضعاً ومستغلاً، بعد أن سقطت عنه الحماية، وغدا في العراء.

وانتشرت في الوقت نفسه **حملات عنيفة في العالم على «القومية» ومخاطرها**، وظن الكثيرون في العالم وفي البلدان العربية أن عصر القوميات قد زال، بل ظهرت صيحات من بعض الكتّاب العرب «تنعى» القومية العربية.

غير أن تطور الأحداث في العالم وفي البلدان العربية، بعد فترة من انتهاء الحرب الباردة، ما لبث أن وضع الأمور في نصابها من جديد. فالحركات القومية في العالم لم تمت، بل انبثقت من جديد، كما ذكرنا. والايديولوجيا القومية، كما ذكر كثير من كتّاب الغرب، هي الايديولوجيا الوحيدة التي بقيت بعد موت الاتحاد السوفياتي، والحاجة إليها تشتد يوماً بعد يوم في مختلف بقاع العالم.

وحرب الخليج - أياً كانت أسبابها وأخطاؤها - حملت يوماً بعد يوم في نفوس أبناء الأمة العربية معنى العدوان المهين والمقصود على الأمة العربية جمعاء، وجعلت الحاجة إلى «الحِمى القومي» أشد من ذي قبل، **بل بينت أن البديل من التعاون العربي والتضامن العربي قد يكون الاحتراب بين الإخوة والجيران،** كما تدل تجارب التاريخ في كل زمان ومكان. فالأخوة والجوار كثيراً ما يولّدان أقسى ضروب الخصام، إن لم يتم توثيق التعاون وتعميقه وإحكامه وفق أسس متفق عليها، رائدها العدل والمساواة والعمل لهدف مشترك. أما الاحتراب فخطر ولود متئم. ولنا مما جرى في الولايات المتحدة يوم كانت مجزأة إلى ثلاث عشرة ولاية، ومما جرى في أوروبا القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، أفصح الشواهد.

ثم **فُرضت مفاوضات السلام مع «الكيان الصهيوني»** على حين غرّة في أسوأ الأحوال التي تمر بها الأمة العربية، الأمر الذي جعل معظم أبناء هذه الأمة يخشون أن تكون بداية لنهاية الوجود العربي المتضامن، فضلاً عن الموحد، بل بداية لاحتضار الحضارة العربية والكيان العربي ولحلول نظام شرق أوسطي جديد محله بقيادة إسرائيل ومَن وراءها.

ولقد كشف التاريخ دوماً أن الأمة العربية تلجأ، في مراحل الخطر المحدق بها والعدوان القتّال عليها من قبل الغرب، إلى أعمق ما في وجودها، نعني الثقافة العربية الإسلامية. ولقد فعلت ذلك في مواجهة الحملات الصليبية، ولا سيما منذ أيام صلاح الدين، وفعلت ذلك في مواجهة الحملات الإيبيرية، وفي مواجهة الحملة الفرنسية على بلدان المغرب العربي، وفي مواجهة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وفي سائر حركات المقاومة الشاملة للغزو الاستعماري الغربي. فهي تدرك، بفطرتها وغريزتها، أن العدوان عليها كان وما يزال عدواناً على ثقافتها العربية الإسلامية قبل أي شيء آخر، وأن هدفه هو محو هذه الثقافة، وأن سبيل مقاومته بالتالي هو مزيد من الاستمساك بها ورصّ الجماهير حولها.

وطبيعي أنه من غير الممكن، في حمىًا مثل هذه التعبئة للثقافة العربية الإسلامية

ضد مؤامرات الغرب الجديدة، أن تأخذ هذه المقاومة دوماً شكلاً عقلانياً، وأن تكون مبرأة من الغلو والتعصب والعنف أحياناً، ولا سيما عندما تكون موجهة ضد الغرب وضد الصهيونية.

من هنا فإن مثل هذا الوضع لا يمكن التغلب عليه بمجرد اتهام المقاومة العربية الإسلامية بالعنف، ولا بد، كما قيل ويقال، من إزالة أسباب العنف. **ولا سبيل إلى إنهاء العنف والعداء بوجه عام إلا عن طريق الحوار الثقافي الصادق بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية.** ولقد كان هذا محور بحثنا كله.

ثالث عشر ـ الثقافة العربية الإسلامية والغرب

من البديهي أن نقول إن الأمة العربية ليست معادية بطبعها للغرب. والثقافة العربية الإسلامية قدّمت الدليل دوماً في تاريخها القديم والحديث على أنها ليست معادية لأية ثقافة أخرى، وأنها تحترم سائر الثقافات، وأنها أفضل ثقافة تحقَّق في تاريخها **تمازُج الثقافات**، وأن جوهرها الإسلامي قوامه العفو والتسامح والمحبة والرحمة.

ولا يجدي اليوم أن نعود إلى التاريخ لنقدم الشواهد على عداء الغرب للثقافة العربية الإسلامية منذ القديم، ولنذكّر بأنه كان البادىء دوماً بالعدوان. فالتاريخ، على شأنه، ينبغي ألا يكون وحده الهادي والمرشد في العلاقات بين الأمم، وحقائق التاريخ لا يجوز أن تُتخذ ذريعة لتعطيل الحاضر والمستقبل. **وقياس الحاضر والمستقبل على الماضي مَرْكَب لا يخلو من ضلال.** والذي يعني الأمة العربية، وراء هذا كله، هو مستقبل العالم، ومستقبلها من خلال مستقبل العالم. وإنقاذ المستقبل العالمي من الأخطار التي تحدق به وجرّه من الهاوية التي ينحدر إليها مطلب ينبغي أن تلتقي حوله ثقافات العالم جميعها. ولقد كانت الثقافة العربية الإسلامية، ولا بد من أن تبقى، دافعاً أساسياً يدفع إلى بناء عالم يسوده الحق والمساواة، ويقوم على الالتحام بين مطلبين إنسانيين كبيرين يؤدي الفصل بينهما دوماً إلى الانحراف والضلال والمآسي، نعني الحرية والعدالة مجتمعتين.

ولئن كان الحوار بين ثقافة الغرب والثقافة العربية الإسلامية عملاً متبادلاً ومستمراً تقوم فيه كل من الثقافتين بالخطوات اللازمة من جانبه، وتقوم فيه الثقافة الغربية بوجه خاص بإزالة آثار العدوان، كما ذكرنا، **فإن نجاح هذا الحوار يتطلب جهداً جاداً وموصولاً من الثقافة العربية الإسلامية من أجل تجديد ذاتها وتحديث مضمونها.** فهذه الثقافة على نحو ما هي ذائعة اليوم لدى الكثرة الكاثرة من أبناء الأمة العربية، ثقافة

محمَّلة بما تركته عهود الانحطاط الطويلة من مفاهيم متخلفة ومن معوقات نفسية واجتماعية تحول دون التقدم: من مثل التواكل (وهو غير التوكل) والتفسير السحري للأشياء، وسيطرة الشكل والمظهر على المضمون والجوهر في شتى جوانب السلوك، وتعطيل دور المرأة، وسيادة التسلط والقسر، والإحجام عن المهنة والحرفة أحياناً، وسوى تلك من أنماط السلوك الذائعة في أي مجتمع متخلف، والتي ينكرها جوهر الثقافة العربية الإسلامية.

وفي مقابل ذلك، تحمل هذه الثقافة في أصولها وروحها قيماً إيجابية كثيرة من شأنها أن تكون منطلقاً للتقدم والتحديث في كل مكان، وعلى رأسها: تقديس العلم، وتقديس العمل، والتكافل الاجتماعي، وتكريم الإنسان، وتسخير الكون، والنظر العقلي، وغير ذلك كثير، فضلاً عن العدالة والمساواة والتراحم كما نوّهنا سابقاً في هذا الكتاب. كما أنها تحمل في صلبها مقومات تجديدها وتطويرها تبعاً للزمان والمكان. وقد استطاعت هذه الثقافة عبر العصور أن تستوعب سواها من الثقافات وأن تتفاعل معها تفاعلاً خصيباً يغنيها من دون أن يفقدها قوامها وجوهرها. وهي اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى التفاعل مع الثقافة الغربية، من دون ما وجل أو خوف من الابتلاع. **وخيرٌ ألف مرة أن يجدد هذه الثقافة أبناؤها من خلال ذاتها، من أن يؤدي جمودها إلى تجاوز الزمن إياها،** أو إلى غزو الثقافة الغربية لها غزواً قسرياً لا يبقي منها ولا يَذر، بعد أن فقدت قوامها وقدرتها على المقاومة بالتالي، بسبب تحجرها واختناقها بأيدي أبنائها.

وهذا لا يعني أن تكون الثقافة الغربية هي القدوة والمثال، بل يعني أن تعمل الثقافة العربية الإسلامية، من خلال منطلقاتها ومن خلال تجددها بالتفاعل مع الغرب وسواه، على تجديد ذاتها، وعلى تجديد الثقافة الغربية نفسها. وهذا هو في الواقع معنى الحوار بين الثقافات. ولعل مجرد بناء ثقافة عربية إسلامية مبدعة متطورة جديرة بأن تحتذى، خطوة كبرى في طريق تصحيح مسار الثقافة الغربية وسواها، وفي طريق تجديدها وتوجيهها شطر بناء عالم مفصَّل على قدّ حاجات الإنسان أنّى كان، محققٍ لسعادته وللمزيد من تفتح كيانه الإنساني. فالثقافة العربية الإسلامية حين يتم بناؤها بناء أصيلاً وحديثاً لا بد من أن تكون بالضرورة ثقافة إنسانية تجعل من احترام الإنسان وإغناء حياته هدفها الأكبر. ومن أجل بناء مثل هذه الثقافة ينبغي أن يعمل أبناؤها وأن يقوم الحوار بينها وبين الثقافات الأخرى.

الفصل السابع

التخلّف العربي والخوف من الغرب*

مدخل

عندما يتقرّى الباحثون الأسباب التي تجعل الأمة العربية متخلفة عن ركب التقدم العالمي المغذّ في خطاه، تستبين لهم طائفة متشابكة من العوامل لا مجال للتفصيل فيها، وقد قتلتها الدراسات بحثاً وتحليلاً. فهنالك أسباب ديمغرافية وأخرى اقتصادية وثالثة سياسية ورابعة اجتماعية... وهنالك وراء هذا وفي قلبه أسباب ثقافية بالمعنى الواسع للكلمة، تضرب بجذورها في أعماق التاريخ العربي والتراث العربي كله[1]، بل تمس «تكوين العقل العربي» نفسه من خلال هذه الثقافة، كما شاع وذاع في السنوات الأخيرة، ولاسيما في المؤلفات العديدة التي كتبها محمد عابد الجابري، إن لم تتّهم بنية العقل العربي أصلاً وجوهراً وعلى نحو ما نجد لدى بعض الكتّاب.

غير أن ثمة عاملاً لم يؤت نصيبه اللازم من البحث، يطوّق هذه العوامل جميعها ويلفّها، ولعله يثوي في صلبها وقلبها، هو ما نطلق عليه «الخوف من الغرب». ذلك أن محاولات النهضة العربية منذ بداياتها في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وفي حلتها الحالية أيضاً، اصطدمت ولا تزال تصطدم بعقدة عسيرة على الحل، تخلق ازدواجية في التفكير والعمل لم تجد لها مخرجاً سليماً حتى اليوم. ونعني بها تلك الازدواجية التي قوامها الصراع بين الرغبة في اقتفاء آثار الغرب، ولاسيما في ميادين التقدم العلمي والتقاني، وبين الخوف من استثمار الغرب لتلك الرغبة من أجل ابتلاع الوجود العربي، ابتلاعاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً.

(*) بحث نشرته مجلة شؤون عربية التي تصدرها جامعة الدول العربية، العدد ٨٢، حزيران/يونية ١٩٩٥.

(١) من أجل الاطلاع على عوامل التخلف العربي، يحسن الرجوع إلى كتابنا: **نحو فلسفة تربوية عربية**، م.س، ولاسيما الفصل السادس من القسم الثاني وعنوانه: «الواقع والمستقبل العربي».

أولاً ـ عود إلى الماضي

وبعض العود إلى الماضي يساعد على توضيح هذا الرأي.

١ ـ الفتوحات الإسلامية:

إذا عدنا إلى بداية انطلاق الحضارة العربية الإسلامية، وجدنا أن الفتوحات الإسلامية والتغلب على دولتي الفرس والروم بوجه خاص، لم تؤد إلى أي انكماش للحضارة العربية الإسلامية في وجه حضارتي فارس والروم، بل أدت كما نعلم إلى تمازج ثقافي خصيب، وإلى مُركَّب ثقافي جديد، وقادت إلى توليد نظام في الحكم والإدارة والسياسة يضم التراث العربي الإسلامي كما يضم ما اقتبسه العرب من تجارب الدول التي فتحوها. ويرجع السبب في هذا التمازج الإيجابي، فيما يرجع، إلى أن الدول التي اقتبست منها الدول العربية الإسلامية نظمها ومزجت ثقافتها بثقافاتها، كانت دولاً مغلوبة لا غالبة (على الرغم من تفوقها الثقافي والحضاري)، ولم تكن هنالك أي خشية لدى الفاتحين من ابتلاعها لثقافتها، بل كان العكس هو الصحيح. وهذا كله يرتد في النهاية إلى طبيعة الحضارة العربية الإسلامية ومبادىء الإسلام التي كان قوامها التسامح والتعارف والتآلف بين الشعوب ورفض التمييز بين عربي وأعجمي أو بين أبيض وأسود.

٢ ـ فتح الأندلس والتمازج الثقافي:

ومثل هذا حدث بعد فتح العرب للأندلس. فلقد أحسن العرب، من جانب، معاملة أبناء المدن الإسبانية التي فتحوا أكثرها صلحاً ودون مقاومة، وتركوا لهم حرية التعبير في كنائسهم وحق المقاضاة أمام قضاتهم. كما أنهم، من جانب آخر، عزّزوا وجودهم في إسبانيا العربية الإسلامية عن طريق الزواج من سكان البلاد الأصليين، وعن طريق اقتباس كثير من تقاليدهم وأنماط ثقافتهم. وولد من ذلك كله مزيج سكاني فريد اختلط فيه القوطي بالعربي واللاتيني بالبربري، كما ولد مركَّب ثقافي فذّ، امتزجت فيه عناصر ثقافية عديدة في ظل قيادة الثقافة العربية.

٣ ـ النهضة العربية الحديثة:

وبعد أن كان ما كان من سيطرة الأعاجم، من فرس ومغول وتتار وأتراك، على دفة القيادة السياسية للدولة العربية الإسلامية، وما أحدثه ذلك من ركود طويل وتخلف مديد في الحضارة العربية الإسلامية، حاول العرب، منذ أواخر الحكم العثماني، بناء

نهضة عربية أصيلة وحديثة، واتجهوا صوب الغرب الذي حقّق تفوقاً كبيراً عليهم، بعد غفوتهم وسباتهم العميق. ومن هنا بدأت الحكاية، وانبثقت المعضلة.

أ ـ مصر والعرب والغرب أيام محمد علي:

فبعد احتكاك العرب بالغرب على نحو غير مباشر في أواخر الحكم العثماني، بدأ اتصالهم المباشر بأوروبا الناهضة القوية منذ بداية القرن التاسع عشر، أي منذ الاحتلال الفرنسي لمصر، ذلك الاحتلال الذي كان من نتائجه تكوّن نواة قيادة شعبية وحركة وطنية مصرية، وولادة مشروع نهضوي شامل حمل لواءه محمد علي الكبير والي مصر وحاكمها في النصف الأول من ذلك القرن. وعلى الرغم من أن منطلقات حركة التحديث التي قادها محمد علي كانت منطلقات حربية، إلا أنه ما لبث أن أدرك الارتباط العضوي بين التقدم العسكري والتقدم في مختلف مؤسسات الدولة وفي شتى ميادين الحياة. وهكذا ولدت، في أيام محمد علي، نهضة واسعة النطاق شملت شتى جوانب الحياة، وتجلت بارزة قوية في ميدان الثقافة والعلوم واكتساب التقنيات الحديثة. وبدأ الاحتكاك بالغرب وحضارته على نطاق واسع، وأرسل محمد علي البعوث إلى أوروبا منذ عام ١٨١٣، وقام أمثال الطهطاوي بتعريف أبناء مصر وسائر العرب على حصاد التجربة الأوروبية. وقامت الترجمات تترى من اللغة الفرنسية بوجه خاص إلى اللغة العربية، ولم تقتصر على الميادين الفكرية والفلسفية، بل تجاوزتها إلى الحساب والهندسة وعلوم الطبيعة والفنون العسكرية والجغرافيا والتاريخ وسواها. وقامت في مصر نهضة صناعية وزراعية وتجارية إضافة إلى النهضة العسكرية ومن خلالها. وقام إبراهيم باشا بنقل هذه الخطوات الإصلاحية إلى بلاد الشام، منذ الحملة المصرية الأولى عام١٨٣١، سواء في ميدان الزراعة أو التجارة أو المواصلات أو التعليم بوجه خاص والثقافة بوجه عام، وتعاون مع الأمير بشير الثاني في لبنان وآل عبد الهادي في فلسطين، وتم تشييد أول مطبعة في لبنان عام ١٨٣٤، وبدأت مع تشييدها حركة التأليف والترجمة والنشر. وقد لا نغلو إن قلنا إن محمد علي وابنه إبراهيم باشا كانا يحلمان بتكوين دولة عربية مستقلة كبيرة، حديثة المنطلق، عريقة الأصول، متجددة العطاء الحضاري.

وهكذا اتسمت النهضة في عصر محمد علي بالانفتاح على التجربة الأوروبية والاقتباس منها. وظهر مفكرون ينادون بإغناء الثقافة العربية الإسلامية عن طريق الاتصال بالثقافة الأوروبية، على رأسهم رفاعة الطهطاوي، الذي حض على البحث عن العلوم «البرّانية» والفنون والصنائع التي نجدها في بلاد الأفرنج، والذي ألف كتبه

المعروفة (وعلى رأسها **تخليص الإبريز**)، داعياً إلى اقتباس التجربة الأوروبية دون أن يرى في ذلك أي تعارض مع التجربة الحضارية العربية الإسلامية. فهو يرى مثلاً (في **تخليص الإبريز**) أن «من زاول علم أصول الفقه، وفَقَه ما اشتمل عليه من الضوابط والقواعد، جزم بأن الاستنباطات العقلية التي وصلت عقول أهالي باقي الأمم المتمدنة إليها، وجعلوها أساساً لوضع قوانين تمدنهم وأحكامهم، قلّ أن تخرج عن تلك الأصول التي بنيت عليها الفروع الفقهية التي عليها مدار المعاملات»[١].

غير أن الدول الأوروبية، ولاسيما إنكلترا، استمرت في دسائسها ومؤامراتها التي بلغت ذروتها في الحملة الإنكليزية الفاشلة على مصر عام١٨٠٧، وعملت على إسقاط تجربة محمد علي. يضاف إلى هذا أن محمد علي الذي أخرج مصر من النظام الإقطاعي المملوكي، وحررها من الهيمنة العثمانية، وحاول إقامة دولة عربية واسعة، فرض في مقابل ذلك سلطة تعسفية، ولم يقبل المشاركة في الحكم، «وأقام دولة حديثة بعقلية الحاكم الشرقي القديم»[٢]. وكان من نتيجة ذلك أن تجربة محمد علي، عندما طُوقت من الخارج، لم تعد تملك مقومات الصمود، لأنها افتقدت القوى الشعبية الواسعة التي تشعر بأن التحديث هو لها أولاً وقبل كل شيء.

ب ـ تونس وخير الدين التونسي والانفتاح على الغرب:

وما جرى في مصر جرى في تونس. فقد شهدت تونس محاولتين أساسيتين للإصلاح الداخلي[٣] في القرن التاسع عشر قبل أن تغزوها القوات الفرنسية وتقضي على حركة الإصلاح والتحديث فيها. كانت الأولى المحاولة التي جاءت على يد الباي أحمد ما بين عامي ١٨٣٧ و١٨٥٥، وكانت الثانية تلك التي جاءت على يد خير الدين الذي قام ببعض إصلاحات خلال توليه الوزارة في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي عاد بعد ذلك إلى تحقيق إصلاحات حقيقية عندما تولّى رئاسة الوزارة بين عامي ١٨٧٣ و١٨٧٧. وكان الباي أحمد شديد الاعجاب بتجربة محمد علي في مصر (كما كان معجباً بنابليون)، وقد حاول ترسم خطاها، ولاسيما في ميدان الحرب والصناعات الحربية.

---

(١) رفاعة الطهطاوي: **تخليص الإبريز**. الفصل الثاني من المقالة الثالثة: «الكلام عن أهل باريز». ونستقي كثيراً مما يرد في هذا الجزء الخاص بالنهضة العربية منذ أيام محمد علي من كتاب الدكتور معن زيادة: **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**. الكويت، سلسلة عالم المعرفة العدد ١١٥، تموز / يوليو ١٩٨٧.

(٢) د. معن زيادة: **المرجع نفسه**، ص ١٨٦.

(٣) من أجل مزيد من التفصيل، أنظر المرجع نفسه.

على أن تجربة الإصلاح الكبرى في تونس كانت تلك التي قام بها خير الدين التونسي عندما أصبح رئيساً للوزراء وتسلم مقاليد الأمور. وكان من أبرز انجازاته تأليف كتابه الشهير **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، وقد وضع فيه مشروعاً نهضوياً متكاملاً. وقد حرص في هذا الكتاب على أن يبيّن بوجه خاص أن أكثر ما استحدثه الأوروبيون موافق لشرعنا، وأن العبرة ليست فيما انتقش في عقول العوام «من أن جميع ما عليه غير المسلم من السِّيَر والتراتيب ينبغي أن يُهجر». بل إنه يزيد على ذلك مبيناً أن أكثر ما استحدثه الأوروبيون هو امتداد لما كانت عليه حضارتنا، ولو أننا تابعنا مسيرتنا الحضارية لوصلنا إلى ما وصلوا إليه. ويمضي إلى أبعد من هذا مشيراً إلى **وحدة الحضارة الإنسانية**، وإلى أن أي إنجاز حضاري هو في مصلحة الجنس البشري كله. ويقول في هذا: «لم نتوقف أن نتصور الدنيا بصورة بلدة متحدة، تسكنها أمم متعددة، حاجة بعضهم لبعض متأكدة.. ما يُنجز بها (على يد أحد الشعوب) من الفوائد العمومية مطلوب لسائر بني جنسه». ويتأسى في هذا بالحديث الشريف: «الحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها». **وهكذا كان التونسي راسخ الاعتقاد بأن المصالحة بين التجربتين الإسلامية والأوروبية ممكنة بل هي قائمة**، وأن ثمة خللاً أصاب مسيرة الشعوب الإسلامية، فتعطّل دورُها العمراني والحضاري. ويردُّ ذلك إلى الظلم والاستبداد اللذين سادا المجتمعات الإسلامية بعد عصور الازدهار[1]، ويقرر أن الظلم والاستبداد مفضيان إلى خراب العمران. على أنه يرى أن توافر الحرية وديمقراطية السلطة لا يفي بالغرض، إذا لم يقترن بفهم واعٍ لمعنى التقدم والعمران، ولدور المعرفة في ذينك التقدم والعمران.

وهكذا وضع خير الدين التونسي مشروعاً نهضوياً كامل المعالم، غير أنه لم يتمكن من نقل مشروعه إلى أرض الواقع. فقد كان مصير تونس قد تقرر قبل أن يتسنى له أن يقْدم على أي خطوة. فمنذ دخول فرنسا إلى الجزائر ومنذ وضع المخططات الاستعمارية لضم المغرب العربي إلى فرنسا، بدأ تطويق الاستقلال ومعه المشروعات الإصلاحية. وعندما جاء خير الدين إلى الحكم لم يكن قد تبقى في الجعبة إلا الأسهم القليلة، فانتهج سياسة الطريق الوسط دون أن يستسلم لمحاولات الضم والإلحاق الاستعمارية[2]. وبعد دخول فرنسا إلى تونس، لجأ خير الدين إلى الأستانة، وجعله السلطان عبد الحميد صدراً أعظم. وذهبت أنظاره وأفعاله في مهب الرياح، بعد أن

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧٢.

جثم الاستعمار الفرنسي على أرض تونس وسائر بلاد المغرب.

وهكذا أجهضت الأغراض الاستعمارية هذه المحاولة التحديثية الهامة التي قام بها خير الدين التونسي، كما قضت قبل ذلك على محاولة التحديث التي تمت في عهد محمد علي.

ج ـ حركات التجديد الديني والغرب:

ورغم ذلك كله، توالت حركات التجديد والتحديث في شتى أرجاء الوطن العربي، وتابع عدد كبير من قادة الفكر المسيرة التي بدأها أمثال الطهطاوي وخير الدين التونسي، بل أضافوا في كثير من الأحيان إلى جهودهما جهوداً جديدة. هذا ما نجده، على سبيل المثال لا الحصر، لدى **عبد الرحمن الكواكبي** (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢) صاحب **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (إلى جانب **أم القرى**)، الذي بشّر ببداية مرحلة جديدة من مراحل الفكر العربي الحديث، مرحلة ظهور الفكر القومي ونهوض التيار الذي يحمل هذا الفكر. وهذا ما نجده لدى أحمد فارس الشدياق (١٨٠٥ ـ ١٨٨٧) الذي كان معاصراً للطهطاوي، والذي رسم معالم مشروع نهضوي عام على غرار ما فعل الطهطاوي وخير الدين التونسي. وقد صب جهوده على اللغة العربية محاولاً أن يثبت قدرتها على مجاراة العصر وأفكاره ومبتكراته ومسمياته.

وقد اتجه مفكرون آخرون إلى ميدان التجديد والإصلاح الديني، على نحو ما نجد لدى جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧)، الذي حصر جهوده في ميدان تصحيح البنية الفكرية بعد أن انحرفت عن مسارها وخضعت لتأثيرات دخيلة على الفكر الإسلامي (كالاتكال، والميل إلى الجبر، والإيمان بالقضاء والقدر، وغير ذلك مما أبعد الإسلام عن أصوله). غير أنه، حين تريّث عند مشكلة تقليد الشعوب الإسلامية للغرب، وجد في بعض مظاهر هذا التقليد ابتعاداً عن الأصالة. ومثله فعل الإمام محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) الذي عني عناية أعمق بمسألة إصلاح الدين. وقد عايش فترة الهجمات الاستعمارية على برامج الاستقلال والنهوض، تلك الهجمات التي انتهت بدخول الإنكليز إلى مصر والبدء العملي بتصفية تركة محمد علي وإفراغ مصر من كل مكتسبات عصره، بعد أن كان الاستعمار قد أربك المسيرة التحديثية قبل ذلك بعدة عقود. وهكذا تأرجح محمد عبده بين «التزامه بالسواد الأعظم من المصريين وما كان عليه هذا السواد من ثقافة دينية تقليدية، وبين أخذه بالثقافة الغربية وتأثره بها. وقد كان العرب والمصريون متأرجحين بين هذين الاتجاهين بسبب تعطيل المصالحة التي كان قد أخذ بها محمد علي والطهطاوي والتونسي وغيرهم بعد المواجهة التي بدأت قبل الثورة

العرابية، والتي تكرست بعد دخول الإنكليز إلى مصر وغيرها من البلاد العربية»[1].

د ـ الموقف من الغرب أيام النهضة وبعدها:

ويطول بنا المقام إن نحن أردنا أن نرصد مسيرة النهضة العربية في العصر الحديث، منذ أيام محمد علي، متحدثين عن أفكار أبرز روادها. وليس هذا القصد قصدنا على أية حال. وجلّ ما أردنا أن نصل إليه، من خلال الاستقراء الناقص لمسيرة هذه النهضة، أنها **بدأت نهضة منفتحة على الغرب**، نزاعة إلى التحديث، مؤكدة الوفاق بين منطلقات الحضارة العربية الإسلامية وبين منطلقات الحضارة الأوروبية الحديثة، ولاسيما بعد عصر التنوير وما اتصف به من عقلانية وتأكيد على المعرفة العلمية، ومن عناية بالمنهج القائم على الملاحظة والتجربة، ومن إيمان بقدرة الإنسان على التقدم، فضلاً عن الإيمان بالحرية والديمقراطية والعدالة.

غير أن هذا الانفتاح على الغرب الذي انطلق مع بداية النهضة العربية الحديثة، ما لبث أن أصيب بصدمة كبرى، عندما عمل الغرب بكل قواه على تعطيل تلك النهضة، وعندما وظف سبقه الحضاري، فضلاً عن تفوقه العسكري، من أجل إخضاع المنطقة العربية، وعلى رأسها مصر، لنفوذه.

هذا الاغتيال الأوروبي لتجربة النهضة العربية هو الذي ولّد منذ ذلك الحين، لدى المفكرين العرب ولدى جماهير الأمة العربية، ردود فعل قوية متنامية أدت إلى خلق ما عرفته القرون العربية الأخيرة من صراع طويل بين الداعين إلى الاقتداء بالغرب وبين المنادين بالعود إلى الينابيع الأصيلة للثقافة العربية الإسلامية. وقد نشأت منذ ذلك الحين، نتيجة لذلك، التيارات الثلاثة التي سادت ولا تزال تسود لدى المفكرين العرب فيما يتصل بالموقف من الغرب. **وأولها** التيار المتقوقع حول نفسه (أو التيار «الزيلوتي» على حد تعبير توينبي)، الرافض لحضارة الغرب ولثقافته المادية بوجه خاص، المدافع عن الثقافة العربية الإسلامية في وجه الغزو الثقافي والاستلاب الحضاري. **وثانيها** التيار المنادي بالانفتاح المطلق الكامل على الحضارة العالمية، والانغماس في التجربة العالمية الحديثة، وتحطيم السدود والحدود بين الثقافة العربية الإسلامية وبين الثقافة العالمية الحديثة. **وثالثها** التيار الموفِّق (أو الملفِّق) الذي ينادي بأن نأخذ من الحضارة العالمية أفضل ما فيها (ولاسيما مكاسبها

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٣٠.

العلمية والتقانية)، وأن نأخذ من الحضارة العربية الإسلامية خير ما تحويه من قيم ومبادىء خلقية وإنسانية[1].

وليس المجال مجال الحديث عن هذه التيارات الثلاثة وعمّا لها وعليها، وقد أشبعتها الدراسات المختلفة والمؤتمرات العديدة بحثاً وتحليلاً[2]. والذي قصدنا إليه من هذا كله أن نقدم الدليل على تلك الحقيقة الصارخة، التي جعلناها محور دراستنا هذه، نعني ما أدت إليه هجمات الغرب على الثقافة العربية الإسلامية، وعلى كيانات الدول العربية والإسلامية، من ولادة متنامية لذلك الشعور الذي لا يزال يؤرق الجمهور العربي، نعني الخوف من أن يعني أي انفتاح على الثقافة الغربية إفساح المجال لهجمات استعمارية تستهدف السيطرة على ثقافة الأمة العربية، من أجل السيطرة السياسية على مقدراتها.

هـ ـ المخاوف من الغرب بعد الحرب العالمية الأولى:

وقد زاد في هذه المخاوف ما كان من غدر الاستعمار بالأمة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، ومن نكوص عن العهود التي قطعت للعرب أثناء تلك الحرب، ومن جعل البلاد العربية في خاتمة المطاف أسلاباً وغنائم تقتسمها الدول الكبرى، على نحو ما حدث بعد معاهدة «سايكس ـ بيكو». (ودخلنا الوغى فكنا الغنائم، على حد قول شوقي).

ولا حاجة إلى القول إن مؤامرات الغرب على الوطن العربي قد استمرت بأشكال مختلفة بعد ذلك، وبعد الاستقلال الظاهري للدول العربية، لاسيما بعد أن انضمت إلى موكب الغرب الصهيونية العالمية التي خططت منذ البداية، منذ أيام هرتزل نفسه، للقضاء على الثقافة العربية، تمهيداً لمحو الوجود العربي القومي المتكامل الموحد. وها هو ذا ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، ينطلق بقوة، باسم النزعة العالمية، نحو صياغة كيان جديد في الشرق الأوسط هدفه الحلول محل الكيان العربي، وإذابة الثقافة العربية والوجود العربي في حمأة الانفتاح الاقتصادي الحر، والغزو المعلوماتي المريع، والثقافة العالمية المزعومة التي تعني في نهاية الأمر ثقافة الأقوى. وها هو ذا الشعب العربي يصيبه الوجل والذعر مرة أخرى، وها هي ذي نزعات الانكماش ورفض التجربة

---

(1) أنظر كتابنا: **في سبيل ثقافة عربية ذاتية**. بيروت، دار الآداب، ١٩٨٣.

(2) يحسن الرجوع على سبيل المثال، بين مئات المؤلفات في هذا الباب، إلى الكتاب الآتي: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. وهو حصاد بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز وعقدها في القاهرة بين ٢٤ و٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤.

الغربية جملة وتفصيلاً تأخذ طريقها من جديد، تحمل معها زخماً ندر أن عرفته في ماضيات أيامها.

وقد بلغ السيل الزبى في السنوات الأخيرة، يوم كانت فاتحة النظام الذي أعقب الحرب الباردة **تلك الهجمة الغربية الشرسة على الأمة العربية، بحجة الدفاع عن الكويت إبان حرب الخليج الثانية**. فلقد أدركت الجماهير العربية أن تأديب العراق وإذلال الشعب العربي فيه وتطويقه واستمرار الحصار الذي ضُرب عليه، لم تكن في أعماقها وحقيقتها سوى درس موجه إلى الأمة العربية بكاملها، وعصا غليظة لتهديد كل من تسوِّل له نفسه الوقوف في وجه مصالح الغرب في المنطقة وخططه المرسومة لها. كما أدركت وراء ذلك أن الهدف الأساسي لتلك الهجمة هو تدعيم الوجود الغربي العسكري والسياسي السافر في الوطن العربي كله، والتمهيد لفرض نظام شرق أوسطي، يحل محل الكيان العربي، تقوده الدول الكبرى وإسرائيل.

ومن هنا اشتد ساعد الحركات الكارهة للغرب، المنادية بمقاومته في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وسواها، بل الرافضة لأي تأسٍ به، والمُزْرية بحضارته. وهكذا عاد الصراع على أشده بين العرب والغرب، **وعادت مشاعر الخوف والجزع حاملة معها مشاعر التحدي**، وعادت الازدواجية في الموقف تجاه الغرب، ووجد الكثير من أبناء الأمة العربية أن الدرع الواقية التي تحمي الأمة العربية من هجمة الغرب المحدثة الشرسة هي درع العود إلى الذات وإلى التراث. بل اتخذ هذا العود إلى التراث لدى طائفة من الجماهير العربية والمثقفين العرب شكل التقوقع الكامل داخل التراث، والرفض المطلق للتجربة الغربية. وكان ذلك رد فعل، مغالياً وبدائياً شأن أي رد فعل، على إمعان الغرب في محاولات السيطرة على مقدرات الأمة العربية.

ثانياً ـ الدروس المستخلصة

ولنبادر إلى القول إن هذا التحليل التاريخي لولادة نزعات الخوف والهروب من الحضارة العالمية وما رافقها من انكفاء على الذات واحتماء بالهوية التقليدية، لا يعني أن مسؤولية تخلف الأمة العربية تقع على عاتق الغرب وحده، وعلى ما أشاعه من ردود فعل على هجماته الثقافية والعسكرية على الأمة العربية. فالثقافة العربية نفسها، بمقوماتها الذاتية وبما أصابها من عقم ومن انحراف على يد الأعاجم بوجه خاص، وما تعرّضت له من أجواء سياسية أفسدتها، وما أصابها من شقاق ديني وسياسي وعنصري، تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية التخلف هذه. غير أنه يظل من الصحيح أن الغرب

المتقدم منذ عصر النهضة وعصر التنوير، هو صاحب القدح المعلّى في توليد ردود الفعل التي أربكت الموقف العربي تجاه التقدم نحو الحضارة الحديثة، والتي ولّدت «ازدواجية» في الفكر والعمل لا يزال من الصعب التغلب عليها حتى يومنا هذا.

في هذا يقول بول كنيدي: «لعل الغرب، الذي أبحر على جوانب السواحل العربية، وساعد الخطر المغولي، واخترق نقاطاً استراتيجية لسكك الحديد والقنوات والموانىء، وتحرك بثبات إلى شمال أفريقيا ووادي النيل والخليج الفارسي (يعني العربي) والهلال الخصيب ثم الجزيرة العربية نفسها، والذي قسَّم الشرق الأوسط على أساس حدود غير طبيعية كجزء من صفقات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وحلول الولايات المتحدة محل أوروبا في المنطقة، وزرع إسرائيل في وسط الشعوب العربية، وإثارة انقلابات عسكرية ضد القادة الشعبيين، والإعلان المستمر أن هذه المنطقة مهمة للغرب بسبب نفطها، لعل الغرب الذي فعل ذلك كله قد لعب دوراً كبيراً في جعل العالم الإسلامي ما هو عليه اليوم، وبقدر يتجاوز ما يريد المعلِّقون الأجانب الاعتراف به»[١].

ويستخلص كنيدي من هذا النتيجة الآتية: إذا كان معظم الغضب حيال الغرب الذي نجده لدى هذا العالم الإسلامي، وموقف المواجهة الذي يقفه من النظام الدولي، عائداً إلى خوف قديم من ابتلاعه من قبل الغرب، فإن أي نوع من التغيير لن يكون متوقعاً إلا إذا زال ذلك الخوف.

وهٰهنا تكمن المعضلة كلها. فما السبيل إلى زوال ذلك الخوف، إذا استمر الغرب في التنكر للثقافة العربية الإسلامية وللوجود العربي، وإذا استمرت مؤامراته وخططه من أجل تسخير ذلك الوجود لخدمة مصالحه المباشرة المرتبطة ارتباطاً عضوياً وجذرياً بمصالح الصهيونية العالمية؟

ولعلنا لا ننتظر من الغرب أي خطوة إيجابية من أجل تغيير هذا النهج وهذا الأسلوب من التعامل مع الكيان العربي، بل لعلنا ننتظر منه إيغالاً في هذا السبيل. ومن هنا تقع المسؤولية الكبرى على عاتق العرب أنفسهم. فعليهم تقع مهمة تحرير الإنسان العربي من عقدة الخوف هذه، عن طريق النضال من أجل الاقتباس عن الغرب ومواجهته في آن واحد.

---

(١) بول كنيدي: **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**. ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ٢٦٩.

وهذا الموقف ينطلق من عدد من الحقائق نذكر أهمها:

أ ـ من أسباب الخوف من الغرب والنفور منه شعور العرب بأنهم كانوا أصحاب حضارة قضى عليها الغرب وانتزعها منهم. ولئن كان هذا الشعور مبرّراً، فمن الهام ألا يعني مجرد العود إلى رواسب التراث العربي الإسلامي الذي شوهته مسيرة التاريخ وأحداثه وصراعاته، والذي أفسده تردي الفكر العربي وسباته العميق ردحاً طويلاً من الزمن. بل من اللازم أن يعني ذلك أن يقوم العرب بأنفسهم وبقواهم الذاتية بتجديد ذلك التراث وتجاوزه من خلال حاجات الواقع العربي ومستلزمات الواقع العالمي وآفاق المستقبل العربي المنشود. ولا بد من أن تُعطى الثقافة العربية فرصة أكبر للبقاء وللحياة المتجددة، عن طريق تجاوزها لذاتها وتواصلها مع الثقافات العالمية.

ب ـ ومن أسباب الخوف والكراهية للغرب، الصورة الشوهاء التي يصور بها الفكر الغربي الثقافة العربية الإسلامية، والحقد التاريخي القديم ضد العرب والمسلمين الذي لا يزال قائماً في نفوس الكثرة من أبناء الغرب، بل شائعاً في كتاباتهم ومدارسهم، وبارزاً صارخاً في كثير من مواقفهم. ولا ننسى بوجه خاص ما خلفته **الحروب الصليبية** في نفوس الغربيين والعرب والمسلمين في آن واحد من كره متبادل، وما ولدته لدى أبناء الأمة العربية بوجه خاص من مشاعر تؤكد الحقيقة التي تبدّت لهم عبر العصور، نعني محاولات أبناء الغرب المستمرة والمتصلة من أجل القضاء على الحضارة العربية الإسلامية، لاسيما أنها كانت في حقبة من الزمن حضارة سباقة متقدمة على حضارتهم، فلما يعترفون مع ذلك بدورها في توليد الحضارة الحديثة.

غير أن من غير الجائز أن تَحجُب هذه الحقيقة الدور الإيجابي الذي ينبغي أن يقوم به العرب، من أجل تغيير صورتهم في أذهان الغرب. ومن الإمعان في الداء فيما نعتقد أن يكون رد فعل العرب على بقايا الحقد التاريخي وعلى مخلّفات الصورة الشوهاء التي يحملها الغرب عن العرب، وعلى اتهام الغرب لهم بالإسهام بالتخلف والهمجية أحياناً، نقول من الإمعان في الداء أن يكون ردهم على هذا كله رفض الغرب وحضارته. بل لا بد أن يكون رد فعلهم السليم على مثل تلك المواقف الكشف المتزايد عما يحمله التراث العربي الإسلامي الأصيل من إمكانات التجديد والحداثة، ومن الطاقات الفكرية والقيمية القادرة على مواكبة العصر، بل على تصحيح مسيرته.

ج ـ ولا ننسى بهذا الصدد أن من أهم أسباب خوف العرب من الغرب خوف الغرب بدوره من العرب. وهذا الخوف ناجم في ظاهر الأمر عما تحمله الثقافة العربية الإسلامية، في زعم أبناء الغرب، من روح العدوان والكراهية. غير أنه في أعماقه

ولدى الواعين به ناجم عن خوفهم من أن تؤدي اليقظة العربية، إن سلكت سبيلها الصحيح، إلى خلق حضارة وقوة إقليمية كبيرة تعطل ما ينشدونه من سيطرة على الوطن العربي وخيراته. فالغرب يعلم أكثر من سواه، بل لعله يعلم أكثر من العرب أنفسهم، **أن ثمة طاقة كبيرة ثقافية ومادية كامنة في الوجود العربي،** في وسعها حين تستيقظ أن تكوّن حضارة زاهرة جديدة وكتلة سياسية وعسكرية واقتصادية قوية وغنية، وأن تشكّل بالتالي، مرة أخرى في التاريخ، خطراً على رغبة الغرب الثابتة في السيطرة على العالم. ذلك أن هدف الغرب الحقيقي ليس تخليص الإسلام مما ينسب إليه من تخلف وروح عدوانية، بل هدفه المضمر الحيلولة بين الإسلام وبين أن يجد ذاته ويجدّد ذاته ويبعث قواه الكامنة. **ومن هنا كان من غير الجائز الرد على خوف الغرب بخوف منه،** وكان من اللازم على العكس أن يصدّق العرب ما في ظنون الغرب من مخاوف، فيبنوا حضارتهم وقوتهم.

لقد علت صيحات الخوف من الإسلام ومن العرب، كما ذكرنا سابقاً، بعد انتهاء الحرب الباردة، بحثاً عن عدو جديد يحل محل الاتحاد السوفياتي. ومن واجب العرب أن يكشفوا الأغراض الكامنة وراء مثل هذه الصيحات، وأن يكون رد فعلهم على هذا كله، تقديم الدليل العملي على أن النهضة العربية الإسلامية لن تكون تابعة وملحقة بحضارة الدول المتقدمة، ولكنها لن تكون في الوقت نفسه عدوة لتلك الحضارة، بل مسدّدة لخطاها، متعاونة معها على خلق عالم إنساني متكافل حقاً.

وفي الجملة، إن الغرب، حين يعلن عن خوفه من العرب والمسلمين، يود تحديث العرب والمسلمين عن طريق إلغاء ثقافتهم العربية الإسلامية، زاعماً أنها ثقافة متخلفة عدوانية. ومحاولة الإلغاء هذه للثقافة العربية الإسلامية من قبل الغرب هي سبيله إلى إلغاء الكيان العربي. وواجب العرب بالتالي، أن يحولوا دون إلغاء ثقافتهم، وذلك عن طريق تحديثها واستخراج طاقاتها من خلالها ومن قلب قيمها الحية المبدعة المتجددة.

وهل ينسى الغرب وهل ينسى العرب كذلك، أن تشكيل العقل الحديث في أوروبا، منذ مطلع القرن الخامس عشر، وقد أسهمت فيه حركات الإصلاح الديني إسهاماً أساسياً، بفضل ما حدث داخل الكنيسة المسيحية، ولاسيما على يد أمثال لوثر والثورة البروتستانية بوجه عام؟ وهل تكوّنت الحضارة الحديثة على أنقاض المسيحية، أم بفضل تجديد المسيحية وتطويرها؟ **أَوَلَمْ يغير عصر التنوير، بعد ذلك، الرؤية المسيحية القديمة تغييراً جذرياً، دون أن يلغي المسيحية؟** وعلى الرغم من وهن الارتباط بين المسيحية وبين الحضارة الغربية، ولاسيما إذا قيس بالصلة العضوية بين

العروبة والإسلام، أفلا يَشِيع الحديث في أيامنا عن حضارة مسيحية (بل عن حضارة يهودية ـ مسيحية؟).

د ـ على أن من أهم أسباب الخوف من الآخر، كما نعلم، فقدان الثقة بالنفس. ومن أهم عوامل خوف الحضارة العربية الإسلامية، بالتالي، من الغرب فقدان الأدوات والوسائل التي تشد الكيان العربي وتقوي بنيته الذاتية. وهذه الأدوات والوسائل عديدة، لعل أهمها قيام مشروع حضاري عربي جديد، وتعزيز الأواصر بين أبناء الأمة العربية وبين الأقطار العربية. ذلك أن أول شروط نجاح أي مشروع حضاري تحديثي أن يكون مشروعاً قوياً شاملاً.

هـ ـ إن التراث العربي يحمل في ثناياه بذور تجديده وتجاوزه وتطويره. إنه تراث ديناميكي حيّ، يستطيع أن يولد دوماً صيغاً جديدة مع الاحتفاظ بقوامه وجوهره. وهو، بتكوينه، يجنب العرب اليوم الشعور بالغربة أمام الثورة العلمية والتقانية أو الشعور بالتبعية. فمن مكرور القول أن نذكّر بأن هذا التراث يجمع جمعاً حميماً بين الجوانب الإنسانية والخلقية والقيمية وبين الجوانب العلمية والتجريبية. وقد كان قوام «المعجزة العربية» على حد تعبير فانتيجو نقل الفكر الإنساني من مرحلة التفكير الفلسفي والميتافيزيقي الذي شاع في الحضارة اليونانية إلى مرحلة ملاحظة الطبيعة ودراستها والتجريب عليها. ومن حق العرب أن يقولوا اليوم، حين ينظرون إلى الحضارة العلمية الثقافية الحديثة: «هذه بضاعتنا رُدّت إلينا».

و ـ من مكرور القول أن خِصب أي ثقافة يرجع إلى مدى اتساع تفاعلها مع الثقافات الأخرى. وهذا ما نجده في العصر الذهبي للحضارة العربية الإسلامية، عصر تمازج الثقافات. وهذا ما نجده في الحضارات العالمية الكبرى، في الماضي والحاضر، وفي الحضارة الغربية الحديثة في أوروبا وأمريكا بوجه خاص.

على أن المناداة بالتفاعل الثقافي والتمازج الحضاري لا يعني الأخذ بنموذج ثقافي وحضاري وحيد، على الأمم جميعها أن تعدو نحوه. أو بتعبير أخر **لا يعني التمازج الثقافي «تسطيح» الثقافة وتنميطها وتشاكلها في العالم كله.** بل هي تعني، على العكس، إنماء الألوان الذاتية للثقافات والحضارات المختلفة عن طريق التفاعل مع سواها، وبناء حضارة عالمية قوامها حضارات الشعوب المختلفة بسماتها وألوانها المتعددة. كذلك لا يعني الأخذ من ثقافة أو ثقافات أخرى القول بتفوق ثقافة على ثقافة. **فالثقافات كالطباع لدى الأفراد لا تَصْدق عليها أحكام القيمة.**

ثالثاً ـ الخوف من الغرب وتجارب النهضة في البلدان النامية

نخلص من هذا كله إلى نتيجة أساسية، وهي أن **مواجهة الخوف من الغرب لا تكون بالازورار عن الحضارة الغربية والإزراء بها، بل بغزوها والتغلغل فيها عن طريق حضارة عربية حديثة وأصيلة**، تنزع عن الثقافة العربية التقليدية معوقاتها ومعطلاتها، من اتجاهات ومواقف نفسية وأنماط سلوكية ومعتقدات متخلفة خلّفتها جميعها عصور التردي والانحطاط، وتتسلح بقيمها الحية ومنطلقاتها المحمَّلة بالقوة والحركة والحياة (ولا سيما في ميادين تقديس العلم والعمل، والتضامن والتكافل الاجتماعي، وفي ميادين القيم الخلقية المثلى، وعلى رأسها قيم الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية فضلاً عن الأخلاق الفردية).

وبهذا المعنى، يتوجب على الثقافة العربية أن تكون مُهاجمة لا مُدافعة، وأن تناضل ضد ما تقع فيه الثقافات الغربية من انحرافات، وضد نزعة القوي منها إلى السيطرة على ثقافة الضعيف ومحو هويته ثم كيانه المستقل. والنضال من أجل السيادة الثقافية والحضارية لا يقل شأناً اليوم عن النضال من أجل السيادة السياسية، بل يفوقه ويتقدم عليه.

ولا نغلو إن قلنا إنّ النزعة «الشوفينية» التي تُتهم بها بعض الثقافات القومية أحياناً، انزلقت اليوم لتأخذ شكل «شوفينية» جديدة مقنَّعة تمارسها الثقافات المتقدمة، في الدول الكبرى وفي الولايات المتحدة بوجه خاص، كي تفرض قيمها وأنماط سلوكها وطراز حياتها على الثقافات الأخرى.

١ ـ دول شرق آسيا والانفتاح على الغرب:

وللوطن العربي في دول شرق آسيا أسوة حسنة: فكلنا يعلم كيف حققت اليابان نهضتها الكبرى بل معجزتها (بدءاً من عام ١٨٦٨)، عن طريق نقل التقدم الصناعي الغربي من جانب، وعن طريق القيام بثورتها العلمية والصناعية بمساعدة القيم اليابانية التقليدية العريقة من جانب أخر، ولاسيما القيم التي أشاعتها الديانة البوذية (والتعاليم الكونفوشية بوجه خاص)، وعلى رأسها تقديس العلم والعمل، والتضامن الاجتماعي الرائع (الذي انتقل من الأرياف إلى المصانع).

غير أننا قد نجهل أن ما جرى في بلدان «النمور» الأربعة في شرق آسيا (سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية) يشبه ما جرى في اليابان من قبل. فهذه البلدان انطلقت أيضاً من التقاليد الكونفوشية، ولاسيما فيما يتصل بالعناية بالتعليم واحترام العلم والامتحانات التنافسية. يضاف إلى هذا أنها حققت نهضتها العلمية

والصناعية والتقانية من خلال التضامن القومي ومن خلال التأكيد، في انطلاقتها الاقتصادية، على تنمية المدخرات الوطنية أولاً قبل الاتجاه نحو فتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية. ولم تأخذ قط بسياسة «الاقتصاد الحر»، بل وضعت في البداية قيوداً على انتقال رأس المال إلى خارج البلاد وعلى استيراد البضائع الأجنبية. ولم تبدأ بالانفتاح التدريجي إلا بعد أن حققت استثمار مواردها في النمو الصناعي. وعندما أخذت الانطلاقة الاقتصادية فيها تشق طريقها بقوة، أتاحت المجال اللازم للاستهلاك وللصادرات ولاستثمار رؤوس الأموال في بناء المساكن وسوى ذلك[1].

٢ ـ أهمية بناء القدرة الذاتية:

نقول هذا كله لنبيِّن كرة أخرى أن أي تقدم حقيقي يود الوطن العربي تحقيقه في طريق التحديث، وأي تأسٍ بالتجربة الغربية، ولاسيما في ميادين العلم والتقانة، لا بد أن يسير معه جنباً إلى جنب، بل لا بد أن يسبقه، بناء للقدرة الذاتية في شتى ميادين الحياة القومية، ولا بد أن يتم في إطار نهضة قومية حقيقية تستخرج من الثقافة القومية قواها الحية القادرة على دفع عجلة النهضة في شتى المجالات إلى أمام. وتكتسب هذه الحقيقة شأناً خاصاً في مرحلة الانعطاف التي تمر بها البلدان العربية، نتيجة لتغير الواقع العالمي وسيطرة النزعات الشاملة الكلية في ميادين الاقتصاد والمال والإعلام والتقانة والسياسة والحرب وسواها. إذ يتوجب على الدول العربية في هذه المرحلة أن ترسم نمط انفتاحها على العالم انطلاقاً من خطة شاملة تحدد حاجاتها في ضوء مستقبلها ومستقبل الحضارة العربية، بحيث تتم انطلاقتها في ميادين التقدم المختلفة من خلال بنيتها وإرادتها.

ولعلنا نسوق كلاماً قد يبدو غريباً للوهلة الأولى أيامنا هذه، إن نحن أكدنا القول بخصوصيات الشعوب وبالفوارق بين الأمم وبتباين المشروعات الملبية لحاجاتها. ذلك أن بعض أصحاب الغرض من المنادين بالنزعة العالمية الشاملة، أو بعض الذي يسيئون فهم المقصود من هذا التعبير، كثيراً ما يوهمون أو يتوهمون أن النزعة العالمية لا بد أن تعني إنكار الخصائص الذاتية للشعوب، ورفض النزعات القومية الإنسانية، والإنطلاق دون ما قيد وشرط نحو سفح الحدود، بشتى أنواعها، بين الأمم والدول (على حساب الدول الضعيفة دون شك).

---

(١) أنظر بهذا الشأن: بول كنيدي، **مرجع سابق**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٨.

ولقد أشار المؤرخ الأمريكي بول كنيدي إلى الانقسام القائم في البلدان العربية والعالم الإسلامي بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون». وعلّق على ذلك قائلاً: «وبعد ذلك، أيكون من العجب أن ينجذب العاطلون عن العمل وجماهير المدن التي تعاني من مساكن سيئة، واليائسون من أي تقدم علماني، إلى القادة الدينيين أو إلى «الرجال الأقوياء» الذي يخاطبون الكرامة الإسلامية والشعور بالهوية ومقاومة القوى الأجنبية وعملائها المحليين؟»[1].

وهذا يعني عندنا أن القوى الأجنبية وعملاءها المحليين يمثّلون في نظر الكثرة الكاثرة من أبناء الأمة العربية العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق التقدم والازدهار. ومن هنا كان لا بد لأي مشروع تنموي أو نهضوي تضطلع به بلدان الوطن العربي من أن يكون مشروعاً منبثقاً من حقيقة حاجات الأمة العربية ومن داخلها ومن صنع يديها. وعند ذلك تلتف حوله الجماهير، بل عند ذلك يتقلص خوف الجماهير من ارتباط التحديث والتطوير بالخضوع والانقياد.

٣ ـ أهمية الرابطة القومية:

والحق إن كثيراً من المحللين الغربيين أنفسهم بدأوا يدركون، في ضوء واقع الروابط القومية في العالم (بأشكالها المختلفة: فوق القومية، والقومية، والإثنية)، أن **الدولة القومية (لا الدولة القوية) سوف تظل، رغم كل شيء، «المصدر الأول لهوية معظم الناس»**، وأنها ما زالت «تلعب دور المؤسسة الرئيسية التي ستحاول الشعوب أن تستجيب للتغيير من خلالها»، وأن «البديل المناسب لم يظهر حتى الآن ليحل محل الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأساسية القادرة على الاستجابة للتغيرات العالمية»[2].

أفنقول إذن قولاً إذاً إن نحن أبرزنا أهمية الانطلاق من خطة قومية عربية مشتركة من أجل تحديد نمط الاستجابة الملائمة للتغيرات العالمية؟ وهل من سبيل إلى القضاء على «الخوف العربي» من الانخراط في حلبة التقدم دون ما ضابط، ودون ما تحوّط يحول دون أن يغدو هذا الانخراط ضياعاً، غير سبيل الاتكاء المكين على طبيعة الكيان العربي وحاجاته؟

خاتمة

وبعد، إن جلّ ما أردنا قوله هو أن ثمة مأزقاً خطيراً طالما عانى منه الوجود

(١) المرجع نفسه، ص ٢٦٧.

(٢) المرجع نفسه ص ١٨٠.

العربي ولا يزال يعاني منه، هو مأزق التلكؤ عن التحديث خوفاً من الغربة والتغريب، وخوفاً من أن يؤدي هذا التحديث إلى سيطرة الأقوياء على مُقدرات الضعفاء. ويقابل هذا المأزق مأزقٌ آخر، قوامه الشعور بأن التخلف سوف يستمر إذا لم تزل عقدة الخوف هذه.

وقد استبان لنا أن الاستجابة لهذين المأزقين لن تُرجى عن طريق تخلي الغرب عن نزعته التسلطية وعن اتخاذ أي تحديث في البلدان النامية سلماً لتحقيق مطامعه ومكاسبه وأهدافه، فضلاً عن جعله حلبة للتنافس الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول المتقدمة نفسها. فمثل هذا الأمل مباين لمنطق الواقع.

ومن هنا كانت السبيل الوحيدة للخروج من المأزق المزدوج أن تحزم البلدان العربية أمرها، وتتفق على كلمة سواء فيما بينها، كي تنطلق بالتحديث انطلاقاً مشتركاً، في إطار العمل العربي المشترك، وكي تبني هذا التحديث بقواها الذاتية، مهما يكن العون الذي يمكن أن تحتاج إليه من سواها، وأن تخاطب العالم من خلال خطتها وإرادتها، وأن تكون في هذا كله مهاجمة لا مدافعة. ونعني بالمهاجمة، الدعوة الجادة الحارة إلى نمط التعاون العالمي السليم، وبيان الارتباط العضوي بين تفتح وجودها القومي وحضارتها الذاتية وبين عطائها الحضاري للإنسانية جمعاء.

والأمة العربية جديرة قبل سواها بألا يعتريها الخوف من خوض معركة التحديث. فلقد كانت عبر تاريخها رائدة في مجال إغناء حضارتها عن طريق تمازجها بحضارات سواها. وهي اليوم تملك من الطاقات المختلفة ما يؤهلها لأن تشيد بنية حضارية حديثة متينة، إذا هي انطلقت أولاً وقبل كل شيء من خطة عربية مشتركة ومن عمل عربي متكامل، وإذا هي جابهت العالم بتلك الحقيقة البدهية، وهي أن النزعة العالمية الإنسانية الحقة هي وليدة الكيانات القومية الواعية لذاتها، المفتَّحة لإمكاناتها، العاملة على استخراج كوامن القوى والطاقات لدى الجماهير الغفيرة من أبنائها، حين تتوافر لهذه الجماهير الشروط اللازمة لعطائها وإبداعها.

ثم إن الأمة العربية جديرة كذلك بأن يكون لها السبق في تسديد خطى مسيرة الحضارة العالمية، بفضل ما تملكه من قيم إيجابية مكينة. وكلنا يعلم كيف أن الثورة الصناعية منذ بداياتها أدت شيئاً بعد شيء في العالم الغربي إلى زوال نظام من القيم دون أن يحل محله نظام جديد يقوم بدوره الوظيفي. ونتيجة لذلك وُلد جيل من الشباب زالت ثقته بالمجتمع وقيمه، وغدا جيلاً لا إرث له ولا تراث يحميه. بل وُلد جيل لا نقول إنه يبحث عن الإرث فلا يجده، بل هو يرفض الإرث أصلاً ومبدأً.

وكان حصاد هذا كله ما نجده في العالم الغربي اليوم، ولاسيما بعد انهيار المعسكر الإشتراكي، من ضياع وبُحران وقلق، وما نلفيه من محاولات لتلمس مبادىء جديدة يمكن أن تحمي النظام العالمي وتحمله على كاهلها (سواء فيما يتصل بحقوق الإنسان، أو بمبدأ العدالة، أو الديمقراطية، أو بمبدأ سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، أو فيما يتصل بمقاومة القيم الضالة الناجمة عن عبادة المال وحده، وعن إهمال مبدأ العدالة الإجتماعية).

والأمة العربية، عندما تعي ذاتها ورسالتها، لا بد أن تقوى على الإسهام مع سواها من أمم العالم، ولاسيما الأمم التي تملك حضارات كبرى عريقة، في توجيه دفة السفينة العالمية، وفي توليد القيم اللازمة لعصر العلم والتقانة، كما شاع وذاع في السنوات الأخيرة.

وهل ادعى إلى البحث عن قيم عالمية إنسانية حقاً، من وجود هذا الصراع الذي جعلناه محور بحثنا، نعني الصراع بين رغبة الأمم النامية في التقدم وبين خوفها من أن يؤدي هذا التقدم إلى تزايد سلطان الدول المتقدمة عليها؟ هل أدعى إلى التشكيك في جدّية القيم الإنسانية التي تنادي بها الدول المتقدمة، من خلال النزعة العالمية المعادية في أعماقها للإنسانية، من أن يولّد التقدم والتحضر، ولاسيما العلمي والتقاني الذي تفخر به الدول المتقدمة عن حق، خوفاً وجزعاً من التقدم لدى كثير من أبناء الأمة العربية، بل لدى الكثير من أبناء الدول النامية، إن لم نقل لدى كثير من أبناء الدول المتقدمة نفسها؟ وهل ثمة من دليل يفصح عن الخلل القائم في النظام العالمي أبلغ من هذا الدليل؟

وهل أدعى إلى شحذ الهمم العربية من أن تتنادى من أجل الإسهام مع سواها في سبيل فك الارتباط بين الأخذ بالتقدم والتحديث وبين سيطرة القوي على الضعيف؟

أجل، إن معركة التقدم في البلدان العربية وسواها معركة مزدوجة: معركة ضد الخوف من التقدم، ومعركة ضد استغلال التقدم من قبل الأقوى. ولا يفلح أي عمل في هذا السبيل إلا إذا كان عملاً على هاتين الجبهتين المتكاملتين.

المحتويات

من كتب المؤلف

١ ـ **دروب القومية العربية**، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٨.

٢ ـ **القومية والإنسانية**، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٩.

٣ ـ **التربية القومية**، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٨.

٤ ـ **الجيل العربي الجديد**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠.

٥ ـ **الاشتراكية والديمقراطية**، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٢.

٦ ـ **الوطن العربي والثورة**، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٣.

٧ ـ **التخطيط الاشتراكي**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦١.

٨ ـ **في سبيل ثقافة عربية ذاتية**، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

٩ ـ **القومية العربية والنظام العالمي الجديد**، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

١٠ ـ **إسرائيل وهويتها الممزقة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

١١ ـ **التخطيط التربوي**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦.

١٢ ـ **التربية التجريبية والبحث التربوي**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢.

١٣ ـ **التربية عبر التاريخ**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣.

١٤ ـ **الثورة التكنولوجية في التربية العربية**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢.

١٥ ـ **التربية العامة**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.

١٦ ـ **الجمود والتجديد في التربية المدرسية**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

١٧ ـ **التربية في البلاد العربية**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، مزيدة، ١٩٨٤.

١٨ ـ **التربية والعمل العربي المشترك**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

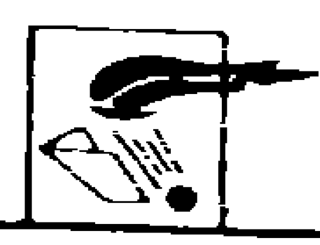
١٩ ـ**التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٢٠ ـ**نحو فلسفة تربوية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

٢١ ـ**دراسة مقارنة للتربية في البلاد العربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٤.

٢٢ ـ**مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٥.

٢٣ ـ**الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المرحلة الإبتدائية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦.



الفكر العربي والقضايا القومية

مشروع النهوض العربي

أو: أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني

د. وجيه كوثراني

العقل في الإسلام

بحث فلسفي في حدود الشراكة بين العقل العلمي والعقل الديني

د. خليل أحمد خليل

مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر

د. كمال عبد اللطيف

العرب والحداثة السياسية

د. كمال عبد اللطيف

في شرعية الاختلاف

د. علي أومليل

التراث بين السلطان والتاريخ

د. عزيز العظمة

التاريخ والأسطورة

الحراك الثقافي في المنطقة العربية قديماً

ـ نقد وبناءات تصورية ـ

د. عبد الهادي عبد الرحمن

الحداثة والتراث

الحداثة بوصفها إعادة تأسيس جديد للتراث

عبد المجيد بوقربة

إشكالية العقل العربي

بين الذات والآخر والآخر الجديد

ثابت ملكاوي

الدولة القطرية والنظرية القومية

جورج طرابيشي

جدل التنوير

نهضة المشرق قبل ألف عام

د. هيثم مناع

٢٠٠٠/٩٨/١٢٥٩

مطبعة دار الكتب ـ ساحة رياض الصلح ـ بناية العازارية ـ ٦٤٥٠٢٩ (٠١) ـ ٢٢٤٢٣٢ (٠٢)

دور التربية و الثقافة
في بناء حضارة إنسانية جديدة

❑ عالمنا، عالم البُحران و القلق و عدم التعيُّن و الاحتمالات المعقّدة، كيف نعمل على قيادته و توجيهه و استخراج أفضل طاقاته و مكنوناته؟

❑ و الحضارة السائدة المشرفة على تخوم القرن الحادي و العشرين، الحضارة التي تنبثق فيها البربرية من صلب التقدم، و يُولد فيها الشر من الخير، و يُتاخم فيها الشقاء السعادةَ والرخاءَ، والتي يحمل فيها التقدم العلمي والثقافي والمادي الرائع خمائر انتحارها الذاتي واندثارها، ما السبيل الى صياغتها صياغةً تلبّي حاجات الإنسان الحقّة و تستجيب لقيمه العميقة؟

❑ و«العولمة» الوحشية السائبة، التي تتسع فيها شقة التفاوت بين الافراد و بين المجتمعات و الأمم، و التي تحمل في صميم منطلقاتها التفاوت وعدم المساواة والصراع و هيمنة القوي على الضعيف، كيف نعمل على تنظيمها و ضبطها، و كيف نحيلها نزعةً «عالمية» إنسانية رائدها التعاون و التفاعل بين الافراد و بين الثقافات وبين الأمم؟

❑ وما السبيل الى وقف انحطاط الحضارة الانسانية، في عالم تتهاوى فيه القيم، و تسوده عبادة اللّذة و النرجسية والأنانية والفردية، و يحكمه افتراس الإنسان للإنسان؟

❑ ... هذه بعض الأسئلة التي يحاول أن يجيب عنها الكتاب الذي بين أيديكم، حين يدعو الى استثمار طاقات الإنسان العقلية و الروحية، تلك الطاقات التي ما تزال مجهولة إلى حد بعيد، و إلى دفع الإنسان ـ عن طريق الوعي و الإرادة ـ الى أن يتجاوز نفسه، و الى ان يغالب فكرُه فكرَه.

❑ ومن أجل هذا الكشف و الإغناء المتزايد للطاقات الإنسانية المبدعة الخيّرة، يتريث الكتاب ـ بوجه خاص ـ عند دور التربية و دور الثقافة، مبيّناً ما ينبغي أن يتوافر فيهما من أهداف ووسائل، موضّحاً بوجه أخصّ دور التربية العربية ـ بعد تحديثها ـ ودور الثقافة العربية الإسلامية ـ بعد إغنائها من خلال تفاعلها مع الثقافات العالمية الكبرى ـ في هذا السعي الدائب إلى توليد حضارة جديدة جديرة بالإنسان حقاً وفعلاً.

❑ وإنه ليسعد دار الطليعة أن تقدّم الى قرّاء العربية هذا الكتاب الرائد في مجاله الذي وضعه واحد من أبرز المفكّرين و المربين في وطننا العربي.

الناشر

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

